جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بإيتاي البارود
المجلة العلمية

الرد على نقد البيضاوي القراءات والروايات القرآنية

إعداد

د/ منال فوزي عبد القادر عمر
أستاذ مساعد بقسم اللغويات في كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات ببورسعيد

(العدد الثامن والثلاثون)
(الإصدار الثالث .. أغسطس)
(١٤٤٧هـ - ٢٠٢٥م)

علمية - محكمة - ربع سنوية
الترقيم الدولي: ISSN 2535-177X

الرد على نقد البيضاوي القراءات والروايات القرآنية

منال فوزي عبد القادر عمر

قسم اللغويات، كلية البنات الإسلامية والعربية ببو رسعيد، جامعة الأزهر، مصر.

البريد الإلكتروني: manalfawzy968@azhar.edu.eg

الملخص:

يرصد البحث اهتمام المفسرين ومنهم البيضاوي بالقراءات القرآنية، توجيهًا، وتنقيحًا، فردَّ بعضها؛ لعدم توافقها مع القياس النحوي- البصري غالبًا- أو عدم توافقها مع المذهب الفقهي، أو تأثرا بنقد بالزمخشري للقراءة، وجاء رد تخطئته للقراء والرواة اعتمادًا على ما سُمِع من الكلام الفصيح كالقراءات أو أشعار وكلام العرب، وعلى قياس النحويين، فإن كانت بعض الأقيسة التي اعتمد عليها تخطيء القراءات، إلا أنه هناك أقيسة تقويها، وتشهد بصحتها، خاصة وأن من شروط القراءة المقبولة أن توافق ولو وجهًا من أوجه العربية، بالإضافة إلى أن من النحويين من أقرَّ بتقديم القراءة على القاعدة النحوية، وقد رصد البحث تسعة عشر موضعًا نقد البيضاوي فيها القراء والقراءات، وكان أكثر المواضع في قراءات الإدغام، ومن خلال ما ورد من دلائل على قوة القراءة أزعم أن البحث قد ردَّ ردودًا معقولة وواقعية على تخطئة القراءات، ويهدف البحث إلى: دراسة منهج البيضاوي في تخطئة القراء والقراءات، من خلال جمع المواضع التي خطَّأ فيها البيضاوي القراءات، ثم تحليل هذه المواضع وتوثيقها من كتب القراءات المتقدمة، والنظر في القواعد التي بنى عليها البيضاوي تخطئة القراءات، وتقديم ردود علمية قائمة على قواعد علم القراءات وأصوله، واعتمادًا السماع والقياس، وبيان خطأ منهج التخطئة عند مخالفة اللغة للقراءة المتواترة.

الكلمات المفتاحية: القراء، القراءات، المتواترة، الشاذة، البيضاوي.

Responding to Criticism of Readers and Narrators: Al-Baydawi's Interpretation as a Model

Manal Fawzy Abdel Qader Omar
Department of Linguistics, Faculty of Islamic and Arabic Girls, Port Said, Al-Azhar University, Egypt
Email: manalfawzy968@azhar.edu.eg

Abstract: This research examines the interest of interpreters, including Al-Baydawi, in Quranic readings, in terms of their guidance and refinement, and in rejecting some of them. Because it does not conform to the Basran grammatical analogy - mostly - and was influenced by Al-Zamakhshari, and the response to his error of the readers and narrators came based on what was heard from eloquent speech such as readings or poetry and speech of the Arabs, and on the analogy of the grammarians, if there are some analogies that he relied on in the error of the readings, there are some analogies that strengthen it, especially since one of the conditions of acceptable reading is that it agrees with at least one aspect of the Arabic language, in addition to the fact that some grammarians acknowledged the priority of the reading over the grammatical rule, and the research monitored eighteen places in which Al-Baydawi criticized the readers and readings, and most of the places were in the readings of assimilation, and through the evidence provided on the strength of the reading, I claim that the research has responded with reasonable and realistic responses to the error of the readings, and the research aims to: collect the places in which Al-Baydawi found errors in the readings, analyze these places and document them from the books of advanced readings, examine the rules on which Al-Baydawi built the error of the readings, provide scientific responses based on the rules of the science of readings and its origins, and rely on hearing Analogy, demonstrating the error of the method of making mistakes when the language contradicts the transmitted reading, and studying Al-Baydawi's method in dealing with Quranic readings in his interpretation.

Keywords: Readers, Readings, Transmitted Readings, Anomalous Readings, Al-Baydawi.

المقدمة

الحمد لله الذي نهج لنا سبل الرشاد، وهدانا بنور الكتاب، ﴿وَلَمْ يَجْعَل لَّهُ عِوَجَا﴾[1]، بل نزَّله قيِّمًا مفصَّلًا بيِّنًا ﴿لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾[2] وشَرَّفه وكرَّمه، ورفعه، وعظَّمه، وسمَّاه روحًا، ورحمةً، وشفاءً، وهدىً، ونورًا[3]، وصلى الله وسلّم على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه ومن سار على نهجه واتبع هداه، وبعد ...

فإنَّ علم القراءات القرآنية من أجلِّ علوم القرآن، وأوثقها اتصالًا بالنقل والرواية، لما له من أثر عظيم في تثبيت النص القرآني وضبطه أداءً ومعنًى، وقد نال هذا العلم عناية فائقة من العلماء رواية وتوجيهًا، وارتبط ارتباطًا وثيقًا بعلمي النحو والصرف، وقد نشأ هذا العلم جليلًا، تلقّاه الأئمة عن الصحابة والتابعين بالسند المتصل، وتواترت قراءاته المعتمدة، حتى أجمعت الأمة على قراءات سبعٍ ثم عشرٍ مشهورة، ثابتة الأداء والنقل.

وكان من أبرز من تناول القراءات الإمام ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي في تفسيره (أنوار التنزيل وأسرار التأويل)؛ إذ جمع فيه بين عمق المعنى، ودقة الصناعة، وروح الجدل الكلامي، غير أن المتتبع لتفسيره يلحظ أن له موقفًا نقديًّا من بعض القراءات القرآنية؛ إذ عمد إلى تخطئة بعض القراءات في مواضع متعددة، فطعن أحيانًا في صحة بعض الوجوه، أو خطّأ قراءات سبعية، أو غير سبعية، إما من جهة الصناعة النحوية، أو اللغوية، أو باعتبارات قياسية، ولم يكن البيضاوي سابقًا في نقده القراءات، بل

(١) الكهف: من الآية [١].

(٢) فصلت: من الآية [٤٢].

(٣) تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة (ص١١).

سبقه علماء كُثُر، منهم: الفراء، والأخفش، والزجاج، والزمخشري، والرازي، وقد تأثر تأثرًا ظاهرًا بتفسير الزمخشري، فقد تابعه في نقده القراءات، مستعملًا مصطلحاته وعباراته في مواضع كثيرة.

لذلك عمدت إلى تسليط الضوء على موقف البيضاوي من القراءات القرآنية من خلال هذا البحث، وعنوانه "**الرد على نقد البيضاوي القراءات والروايات القرآنية**" وبيان مواضع تخطئته للقراء أو الرواة، ومناقشة أقواله نقدًا وتوثيقًا، بغية بيان الموقف العلمي الصحيح من تلك التخطئات، في ضوء علمي النحو والتصريف، وفي ضوء القواعد التي قررها أئمة هذا الفن من أمثال ابن الجزري، والداني، ومكي بن أبي طالب، وتمييز ما وافق فيه أصول هذا العلم وما خالفها، ومن الأسباب الداعية إلى هذا البحث إضافة إلى ما سبق، هي:

شرف موضوعه واتصاله بالقرآن الكريم؛ إذ الاشتغال بكتاب الله تعالى وخدمته هو الهدف الأسمى لكل مسلم، والأعظم لكل دارس، والعناية به واجبة على أهل العلم؛ لما فيه من تعظيم لشعائر الله وصيانة لنقل الوحي.

الحاجة إلى دراسة متخصصة تجمع مواضع التخطئة؛ إذ لم يُفرد حتى الآن– حسب الاطلاع– بحث مستقل يجمع المواضع التي خطأ فيها البيضاوي القراء والرواة، ويحللها وفق أصول علم القراءات، وهو ما يمنح البحث تفرُّدًا وأصالة.

ولذلك حاول البحث الإجابة عن عدَّة تساؤلات، تمثلت فيها مشكلة البحث، وهي ما الذي دعا البيضاوي إلى نقد وتخطئة القراء، والقراءات، ولم يمنعه كونها متواترة، أهو القياس النحوي؟ أم الدفاع عن المذهب؟ أم المخالفة اللغوية؟ أم غيرها؟ لذا حاولت معالجة ما يأتي:

أولًا: كشف الأبعاد اللغوية والنحوية التي دفعت بعض المفسرين، كالإمام البيضاوي، إلى تخطئة بعض القراء، رغم تواتر قراءاتهم وثبوتها.

ثانيًا: الرد العلمي المنهجي على مواطن التخطئة والتضعيف في تفسير البيضاوي، بما يرسّخ مبدأ قبول القراءات المتواترة دون تعقيب، ويُجلّ القراء عن الطعن.

ثالثًا: المساهمة في تصحيح الفهم حول كيفية التعامل مع القراءات القرآنية، وتقديمها في الاستشهاد- وإن خالفت القياس النحوي- على غيرها من أشعار العرب وأقوالهم، وفي ذلك يقول ابن الحاجب فيما أثر عنه: "والأولى الرد على النحويين .... فليس قولهم بحجة إلا عند الإجماع، ومن القراء جماعة من أكابر النحويين فلا يكون إجماع النحويين حجة مع مخالفة القراء لهم، ثم ولو قدر أن القراء ليس فيهم نحوي فإنهم ناقلون لهذه اللغة، وهم مشاركون للنحويين في نقل اللغة، فلا يكون إجماع النحويين حجة دونهم، وإذا ثبت ذلك كان المصير إلى قول القراء أولى؛ لأنهم ناقلوها عمن ثبتت عصمته عن الغلط في مثله؛ ولأن القراءة ثبتت متواترة وما نقله النحويون آحاد، ثم لو سلم أنه ليس بمتواتر فالقراء أعدل وأكثر فكان الرجوع إليهم أولى"[1].

- ✓ **<u>ويهدف البحث إلى</u>:** جمع المواضع التي خطَّأ فيها البيضاوي القراءات.
- ✓ تحليل هذه المواضع وتوثيقها من كتب القراءات المتقدمة.
- ✓ النظر في القواعد التي بنى عليها البيضاوي تخطئة القراءات.
- ✓ تقديم ردود علمية قائمة على قواعد علم القراءات وأصوله، واعتمادًا السماع والقياس، وبيان خطأ منهج التخطئة عند مخالفة اللغة للقراءة المتواترة.
- ✓ دراسة منهج البيضاوي في تعامله مع القراءات القرآنية في تفسيره.

(١) التفسير البسيط للواحدي (١٤/ ١٥٦)، وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر للبناء الدمياطي (ص٣٩) .

ومن الدراسات السابقة على هذا البحث:

١. كتاب: "البيضاوي وجهوده في التفسير وعلوم القرآن" د. محمد حسين الذهبي، تناول تفسير البيضاوي من حيث منهجه ومصادره، مع إشارات إلى موقفه من القراءات، لكن لم يتناول تخطئة القراء بالدراسة المفصلة.

٢. "القراءات القرآنية في تفسير البيضاوي: دراسة تحليلية" رسالة ماجستير في جامعة أم القرى للباحثة: لمى الحربي، دراسة مركزة على مواضع القراءات في التفسير، لكنها لم تركز على الرد على التخطئة ولم تعالجها بمنهج نقدي مفصَّل.

٣. "الرد على الزمخشري في تخطئة القراء والرواة" بحث منشور في كلية اللغة العربية بجرجا– جامعة الأزهر العدد الرابع عشر، أ. د. عبد الرؤوف ثابت أحمد، دراسة مركزة على الرد على تخطئة القراء والرواة في تفسير "الكشاف" للزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، لكنها لم تركز على دراسة ذلك في تفسير البيضاوي.

وكان المنهج المتبع في الدراسة: المنهج الوصفي التحليلي النقدي؛ وذلك لاستقراء المواضع التي نقد فيها البيضاوي القراءات القرآنية في تفسيره، وتحليلها لغويًا ونحويًا، ثم مناقشة مدى موافقتها لشروط القبول المعتمدة لدى أئمة القراءات، والرد على نقوده من خلال السماع والقياس بما يوافق المنهج العلمي في التلقي والرواية وتتطلب خطة البحث أن تكون كالآتي:

المقدمة: وفيها الداعي إلى البحث وأهميته والدراسات السابقة، وخطته.

التمهيد: البيضاوي والقراءات القرآنية، وفيه ثلاثة مباحث:

الأول: التعريف بالبيضاوي "نبذة مختصرة عنه"، والثاني: القراءات وأنواعها، والثالث: موقف البيضاوي من القراءات ومعايير نقده لها.

الفصل الأول: الردود النحوية على تخطئة القراء والرواة، وفيه مباحث، هي:

المبحث الأول: الردود في باب الفاعل

المبحث الثاني: الردود في باب الإضافة

المبحث الثالث: الردود في باب "أفعل التفضيل"

المبحث الرابع: الردود في باب التوابع

المبحث الخامس: الردود في باب إعراب الفعل.

الفصل الثاني: الردود الصرفية على تخطئة القراء والرواة.

المبحث الأول: الردود في باب التصريف

المبحث الثاني: الردود في باب الإعلال بالقلب

المبحث الثالث: الردود في باب الإدغام.

الخاتمة: وفيها نتائج البحث، ثم ثبت بأهم المصادر والمراجع، وفهرس للموضوعات.

وقد رتبت المباحث حسب ترتيب الألفية، أما في دراسة المواضع فقد وضعت لكل موضع عنوانًا مناسبًا، وأوردت نصَّ البيضاوي، ثم خرجت القراءة التي ذكرها في نصه، وعرضت الأصل النحوي أو التصريفي؛ حتى تتضح مخالفة القراءة أو موافقتها له، ثم بينت علة اعتبارها ضعيفة أو شاذة أو لحنا عند البيضاوي، وعند غيره من العلماء حتى يتبين انفراده بالرأي أو تأثره بغيره من العلماء، ثم رددت على تخطئة القراءة، من خلال كتب القراءات والتفسير، والنحو واللغة، وغير ذلك من المصادر والمراجع المختلفة، وأزعم أنني حاولت أن تكون الردود واقعية ومعقولة، وغير متحيزة- هذا والله أعلى وأعلم-.

التمهيد

البيضاوي والقراءات القرآنية

المبحث الأول: التعريف بالبيضاوي "نبذة مختصرة عنه"

هو الشيخ الإمام قاضي القضاة، عبد الله بن عمر بن محمد بن علي الْبَيْضَاوِيّ[١]، الشيرازيُّ، التِّبْريزيُّ، الأشعريُّ عقيدة، الشافعيُّ مذهبًا[٢] وكان أولًا حنفيًّا[٣]، الفقيه، المفسِّر، الأصولي، النحوي، المتكلم، المؤرخ، الملقَّب بناصر الدين، والمُكْنى بأبي الخير[٤]، أو أبي سعيد[٥]– رحمه الله تعالى رحمة الأبرار–.

اشتُهِر بالبيضاوي نسبة إلى "البيضاء"[٦] حيث كان مولده بها، كما عُرف بالشيرازيِّ نسبة إلى شيراز[٧]؛ إذ خرج جده الإمام صدر الدين عليّ إليها وسكن

(١) ينظر: الوافي بالوفيات للصفدي (١٧/ ٢٠٦)، ومرآة الجنان وعبرة اليقظان لليافعي (٤/ ١٦٥)، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٨/ ١٥٧)، والبداية والنهاية لابن كثير (١٣/ ٣٦٣)، والعقد المذهب في طبقات حملة المذهب لابن الملقن (ص١٧٢)، والسلوك لمعرفة دول الملوك للمقريزي (٢/ ١٩٥)، وطبقات الشافعية لابن قاضى شهبة (٢/ ١٧٢).

(٢) الإبهاج في شرح المنهاج لتاج الدين بن السبكي (١/ ٢٤) .

(٣) ذُكِر فِي طَبَقَات الشَّافِعِيَّة وَيُقَال أَنه كَانَ يقرئ المذهبين وَكَانَ أَولا حنفياً، ينظر: الدرر الكامنة لابن حجر (٣/ ٢٤٣).

(٤) ينظر: العقد المذهب (ص١٧٢)، ومعجم المفسرين من صدر الإسلام وحتى العصر الحاضر لعادل نويهض(١/ ٣١٨) .

(٥) ينظر: معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة (٦/ ٩٧) .

(٦) بلدة على مرحلة من شيراز، أكبر مدينة في كورة اصطخر وسمّيت البيضاء لانّ لها قلعة ظاهرة من بعد ويرى بياضها فكان بها معسكر المسلمين يقصدونها في فتح اصطخر واسمها بالفارسيّة "نشانك" وهى تقارب في الكبر اصطخر وبناؤهم من طين وهى تامّة العمارة خصبة جدّا يتّسع أهل شيراز بميرتهم، المسالك والممالك الاصطخري، المعروف بالكرخي (١٢٦).

(٧) "شيراز مدينة الملك في بلاد فارس منذ أحدثها محمد بن محمد بن القاسم الثقفي إلى عصرنا" السلوك (٢/ ٤٣٦).

فيها، وكانت نشأته بها، وعُرِف أيضًا بالتَّبْريزيِّ نسبة إلى تِبْريز[١] حيث كانت وفاته بها[٢] ولم يُذَكر في المصادر عام ولادته.

ولي قضاء شيراز، ودخل تبريز، وناظر بها وصادف دخوله إليها مجلس درس قد عقد بها لبعض الفضلاء، فجلس في أخريات القوم، وظهر نبوغه فيه، فأدناه الوزير إلى جانبه، وأكرمه، وخلع عليه في يومه ورده وقد قضى حاجته وكان قد جاء في طلب القضاء بشيراز[٣]، وتصدى عدة سنين للفتيا والتدريس، وانتفع به الناس إلى أن مات[٤].

صفاته، ومكانته: عالم أذربيجان ونواحيها [٥]، كَانَ إِمَامًا علَّامةً مبرزًا نظارًا صَالحًا متعبدًا زاهدًا[٦]، صنف التصانيف المفيدة المحققة، والمباحث الحميدة المدققة[٧]، فريد عصره، ووحيد دهره، كان عارفا بالفقه والتفسير والأصلين والعربية والمنطق[٨]، أثنى على علمه وفضله غير واحد[٩]، "عظُمَت

(١) مدينة صغيرة من أعمال أذربيجان من أسفل الخونج، ذات نعمة وعامرة، يحيط بها سور بناه العلاء بن أحمد، ينظر: صورة الأرض لابن حوقل (٢/ ٣٣٣).

(٢) ينظر: الإبهاج في شرح المنهاج (١/ ٢٥)، وقلادة النحر في وفيات أعيان الدهر للطيب بامخرمة (٥/ ٤٤٢) .

(٣) ينظر: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٨/ ١٥٨) .

(٤) ينظر: المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي لابن تغري بردي (٧/ ١١١)

(٥) ينظر: البداية والنهاية (١٣/ ٣٦٣)، والمنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي (٧/ ١١٠).

(٦) ينظر: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٨/ ١٥٧)، والعقد المذهب في طبقات حملة المذهب (ص١٧٢) .

(٧) ينظر: مرآة الجنان وعبرة اليقظان (٤/ ١٦٥).

(٨) ينظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي (٢/ ٥٠)، وطبقات المفسرين للداوودي (١/ ٢٤٨).

(٩) ينظر: المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي (٧/ ١١١) .

بوجودِه بلادُ العجم، برع في الفقه والأصول، وجمع بين المعقول والمنقول، تكلم كلٌّ من الأئمة بالثناء على مصنفاته وفَاهَ، ولو لم يكن له غيرُ المنهاجِ[١] الوجيزِ لفظُهُ المحرَّرِ؛ لكفاه، ولِيَ أمر القضاء بشيراز وقابل الأحكام الشرعية بالاحترام والاحتزاز"[٢] "كان مطاعًا عند السلاطين مشهورًا في الآفاق مشارًا إليه في جميع الفنون ملاذًا للضعفاء كثير التواضع والإنصاف، ومال في أواخر عمره إلى الاشتغال في العلوم الدينية، وشرح كتاب المصابيح[٣] في المسجد الجامع يحضره الخاص والعام بعبارات عذبة فصيحة قريبة من الأفهام"[٤].

أساتذته وشيوخه: لم تصل إلينا عن أسماء شيوخه إلا إشارات قليلة، لكن مما لا شك فيه أنه تتلمذ على يد والده، ومن المستبعد أن يكون اقتصر على التتلمذ عليه، لا سيما وأن شيراز آنذاك تموج بعلماء أعلام من كل الأقطار، وما وقفت عليه من شيوخه، هم:

أولهم: والده: وهو قاضي القضاة إمام الدين عمر بن فخر الدين محمد بن صدر الدين علي الْبَيْضَاوِيّ[٥]، وكنيته أبو حفص، أو أبو القاسم، وهو مفتي الشافعية في عصره[٦]، تقلد القضاء بشيراز سنين، ودرس، وأسمع، وحدَّث، وتفقه

(١) وهو كتاب المنهاج في أصول الفقه، ينظر: الوافي بالوفيات (١٧/ ٢٠٦).

(٢) طبقات الشافعية لابن قاضى شهبة (٢/ ١٧٢) .

(٣) هو كتاب مصابيح السنة للإمام: حسين بن مسعود الفراء البغوي الشافعي، كشف الظنون لحاجي خليفة (٢/ ١٦٩٨) .

(٤) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر العسقلاني (٣/ ٢٤٣) .

(٥) ينظر: الوافي بالوفيات (١٧/ ٢٠٦)، ومرآة الجنان (٤/ ١٦٥)، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٨/ ١٥٧).

(٦) ينظر: حاشيه الشهاب علي تفسير البيضاوي (عنايه القاضي وكفاية الراضي) (٤/ ٣٣٧).

عليه ابنه في المنقولات[١]، وتوفي في عام "خمس وسبعين وستمائة" ومن آثاره: كتاب ذكر فيه شيوخه ومقروآته عليهم[٢].

والآخر: شرف الدين سعيد: أوحد علماء شيراز، ذكر الجندي اليمني أنه تفقه في المعقولات عليه[٣] ولم أقف على ترجمته؛ لأن المصادر لا تذكر عنه سيرة واضحة مثلما تذكر عن البيضاوي، وإنما ورد ذكره عرضاً بوصفه من الأعلام الذين عرفوا في شيراز – والله أعلم–.

أصحابه، ومن أخذ عنه: كان البيضاويُّ إمامًا عالمًا فذًّا، قضى معظم حياته في التصنيف والتدريس، وعاش في أشهر مدن العالم آنذاك، وهي شيراز عاصمة "الأتابكية" في بلاد فارس، مركز الثقافات والنهضة العلمية، وفي عاصمة "الإلخانيين"، وهي "تبريز" التي كانت مركز إشعاع العلوم، إضافة إلى شهرته الواسعة وسيرته الحسنة، والتي كان من شأنها جذب الطلاب إليه من كل حدب وصوب، بدليل مصنفاته التي تكاثر على شرحها والتعليق عليها العلماء، وأصبحت مرجعًا لمن بعده من الفضلاء؛ لذا كان لا بد لمثله في هذه الأزمنة أن يكون طلابه كُثُر، ومريدوه وُفُر، كيف وهو قاضي القضاة، الفقيه الأصولي المتكلم المفسِّر، ويدل على ذلك قول الجندي اليمني: "ولم يكن لأحد من علماء شيراز كما كان له من الأصحاب والتصانيف"[٤]؛ ومع ذلك لم يحفظ لنا المؤرخون إلا القليل من تلامذته[٥]، ويرجع سبب ذلك ما اتسمت به هذه الفترة

(١) ينظر: قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر (٥/ ٤٤٢) .

(٢) ينظر: معجم المؤلفين (٧/ ٣١٤) .

(٣) ينظر: السلوك في طبقات العلماء والملوك لبهاء الدين الجُنْدي اليمني (٢/ ٤٣٦).

(٤) ينظر: السلوك في طبقات العلماء والملوك (٢/ ٤٣٦) .

(٥) مقدمة محقق كتاب الغاية القصوى في دراية الفتوى للبيضاوي (١/ ٧٩)، وينظر: الإبهاج في شرح المنهاج (١/ ٣٦) .

نتيجة لما أصاب الأمة من نكبة التتر[١]؛ لذا فإن المصادر لم تذكر لنا من تلامذته إلا ما ندر، ومن هؤلاء:

(١) **أبو عبد الله الزنجاني**: محمد بن إبراهيم بن إسماعيل التيمي، نسبة إلى تيم قريش، وقيل إنه من ذرية أبي بكر الصديق– رضي الله عنه– وهو من أكابر أصحاب الإمام البيضاوي[٢]، قدم أبوه من زنجان، إلى شيراز فاستوطنها، فأخذ عن الإمام ناصر الدين، كان إمامًا فاضلًا، شرح مصنفات إمامه كـ "الغاية القصوى، والمنهاج، والطوالع، والمصباح" واختصر "المحرر"، وله كتاب في التفسير[٣]، انتفع به جماعة كثيرون من عدن وغيرها؛ لقدومه مرتين إلى اليمن وكان في كل مرة يتصدر ويدرس ثم تولى قضاء شيراز[٤]، ولد سنة "اثنتين وستين وستمائة" وتُوفِّي "سنة إحدى وَعشْرين وَسَبْعمائة"[٥].

(٢) **أبو محمد الجيلوني**[٦]: عبد الحميد بن عبد الرحمن بن عبد الحميد بن عبد الله، مولده سنة "ثماني وأربعين وستمائة" كان فقيها عارفا لكتاب

---

(١) قال محقق كتاب الإبهاج (١/ ٣٥) : "والذين نعرفهم من طلابه أربعة" وقد وجدت له ما يزيد على أربعة طلاب.

(٢) السلوك في طبقات العلماء والملوك (٢/ ٤٣٥) .

(٣) ينظر: قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر (٥/ ٤٤٢، ٦/ ١٢٦) .

(٤) السلوك في طبقات العلماء والملوك (٢/ ٤٣٥) .

(٥) هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين لإسماعيل البغدادي (٢/ ١٤٤)، ومعجم المؤلفين (٨/ ١٩٢).

(٦) نُسِبَ إلى كورة جيلون، وهو جبل ببلاد فارس نسبت إليه البلدة، وقد وقع اختلاف في اسم بلده، فقيل: الجيلوني– بالجيم المعجمة ونون قبل الآخر– نسبة الى كورة جيلون، في: السلوك (٢/ ١٤٦)، وقلادة النحر (٦/ ١٦٣)، وقيل: الحيلوتي– بالحاء المهملة وتاء قبل الآخر– نسبة إلى كورة حيلو وهو جبل ببلاد فارس، في: العقود اللؤلؤية في تاريخ الدولة =

الحاوي[1]، وتوفي سنة "ثلاث وعشرين وسبعمائة"[2]، قال الجندي اليمني في ترجمة البيضاوي: "وممن أخذ عنه عبد الحميد بن عبد الرحمن الجيلوني الذي ذكرته في واردي تعز"[3].

(٣) **كمال الدين المراغيّ**: عمر بن إلياس بن يونس أبو القاسم الصوفي، ولد بأذربيجان سنة "ثلاث وأربعين وستمائة" وقدم دمشق سنة "تسع وعشرين وسبعمائة" وهو ابن نيف وثمانين سنة، وأقام قبلها بمصر خمس عشرة سنة، كان شيخًا حسنًا صالحًا خَيِّرًا له حظ من الاشتغال قديما وحديثا، سمع على القاضي ناصر الدين البيضاوي "المنهاج، والغاية القصوى، والطوالع[4]، "كان عالماً عابداً سمع منهاج الْبَيْضَاوِيّ من مُصَنِّفِه"[5].

=

الرسولية للخزرجي الزبيدي (ت ٨١٢هـ) (٢/ ٢٤) وأرى أن الأول هو الصواب، وهو جبل في ناحية فارس له شعب كثيرة وجبال متصلة به أو منفصلة، بحيث يوجد جبل قرب كل مدينة من مدن فارس، ولهذا الجبل شعب قرب أصفهان تتفرق في خوزستان، ويدعى هذا الجبل قرب أصفهان جبل جيلو" ينظر: حدود العالم من المشرق الى المغرب السيد يوسف الهادي (ص٤٨).

(١) كتاب "الحاوي الكبير" في فقه مذهب الإمام الشافعي وهو شرح مختصر المزني، لأبي الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي (ت ٤٥٠هـ).

(٢) ينظر: السلوك (٢/ ١٤٦)، والعقود اللؤلؤية في تاريخ الدولة الرسولية (٢/ ٢٣، ٢٤)، وقلادة النحر (٥/ ٤٤٢).

(٣) السلوك في طبقات العلماء والملوك (٢/ ٤٣٦) .

(٤) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (٤/ ١٨٤) بتصرف، وينظر: الرد الوافر لابن ناصر الدين (ص١١٩) .

(٥) المختصر في أخبار البشر للملك المؤيد، صاحب حماة (٤/ ١٠٧)، وينظر: تاريخ ابن الوردي (٢/ ٢٩١) .

(٤) **فخر الدين الجاربردي**: أَحْمد بن الْحسن بن يُوسُف أبو المكارم، نزيل تبريز[١]، كان فاضلًا ديِّنًا متفنِّنًا مواظبًا على الشغل بالعلم وإفادة الطلبة، اجتمع بالقاضي ناصر الدين البيضاوي وأخذ عنه، وشرح "المنهاج" وله على الكشاف حواش مشهورة[٢]، توفي بتبريز في شهر رمضان سنة ست أو تسع وأربعين وسبعمائة [٣].

(٥) **زين الدين الهنكي**: ذكر السبكي وغيره[٤] ممن ترجم للإمام عبد الرحمن بن أحمد عضد الدين الإيجي (ت: ٧٥٦ هـ)، أنه "اشتغل على الشيخ زين الدين الهنكي تلميذ القاضي ناصر الدين البيضاوي"[٥]، ولم أقف على ترجمة له.

(٦) **عبد الرحمن بن أحمد الأصفهاني**: قال الدكتور علي محيي الدين القرة داغي: "ذكر ذلك العلامة أحمد بن عبد الرحمن الموصلي في إجازته للشيخ عماد الدين الأمهري، حيث قال: والطريق الثاني أنني قرأت قراءة بحث على الشيخ الإمام العالم الكامل المحقِّق المدقِّق شمس الدين محمود

(١) ينظر: الدرر الكامنة (١/ ١٤٣)، وبغية الوعاة (١/ ٣٠٣)، وسلم الوصول إلى طبقات الفحول لحاجي خليفة (١/ ١٣٦)، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي (٨/ ٢٥٦) .

(٢) ينظر: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٩/ ٨)، وطبقات الشافعية لابن قاضى شهبة (٣/ ١٠).

(٣) ينظر: طبقات المفسرين للأدنه وي (ص٢٨١) .

(٤) ينظر: طبقات الشافعية لابن قاضى شهبة (٣/ ٢٨)، والدرر الكامنة (٣/ ١١٠)، وبغية الوعاة (٢/ ٧٦)، وسلم الوصول (٢/ ٢٤٩)، معجم المفسرين من صدر الإسلام وحتى العصر الحاضر (١/ ٢٦٢).

(٥) طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (١٠/ ٤٦) .

الأصفهاني، وهو بحثه عن والده القيم ابن أحمد، ووالده على مُصَنِّفِه القاضي ناصر الدين"[١].

ومن مريدي الاشتغال على الإمام البيضاوي، مُحَمَّد بن تَمِيم الْحَرَّانِي الْفَقِيه أَبُو عبد الله، صنَّف مُخْتَصرًا فِي الْفِقْه وصل فِيهِ إِلَى أثْنَاء الزَّكَاة، يدل على علم مُؤَلفه، تفقه على الشَّيْخ مجد الدّين ابْن تَيْمِية، وسافر إِلَى نَاصِر الدّين الْبَيْضَاوِيّ ليشتغل عَلَيْهِ، فأدركه أَجله وَهُوَ شَاب وَلم يتَحَقَّق من مَوته، وَهُوَ قريب من سنة خمس وَسبعين وسِتمِائَة[٢].

مصنفاته[٣]: من أشهر الكتب وأكثرها تداولا بين أهل العلم ثلاثة كتب، أولها: كتاب "أنوار التنزيل وأسرار التأويل" في التفسير، يعرف بتفسير البيضاوي[٤] وسماه بعضهم "مختصر الكشاف"[٥]، وثانيها: كتاب المنهاج؛ في

(١) مقدمة محقق كتاب الغاية القصوى في دراية الفتوى للبيضاوي (١/ ٨١)، وينظر: الإبهاج في شرح المنهاج (١/ ٣٦) .

(٢) المقصد الارشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد برهان الدين ابن مفلح (٢/ ٣٨٦) بتصرف، وينظر: تسهيل السابلة لمريد معرفة الحنابلة لصالح بن عبد العزيز آل عثيمين الحنبلي (٢/ ٨٦٥) .

(٣) ينظر: طبقات الشافعية الكبرى (٨/ ١٥٧)، والعقد المذهب (ص١٧٢)، والدرر الكامنة (٣/ ٢٤٣) .

(٤) ينظر: الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة "من القرن الأول إلى المعاصرين مع دراسة لعقائدهم وشيء من طرائفهم" إعداد: وليد بن أحمد الحسين الزبيري، وآخرون (٢/ ١٣٨٣) .

(٥) طبقات الشافعية الكبرى (٨/ ١٥٧)، والعقد المذهب (ص١٧٢)، وطبقات الشافعية (٢/ ١٧٣)، وبغية الوعاة (٢/ ٥٠).

أصول الفقه، مختصر من الحاصل والمصباح[١]، وهو: "منهاج الوصول إلى علم الأصول"– مطبوع–[٢] عدَّه السبكي من أحسن مختصرات علم الأصول، فقال: "وقد نظرنا فلم نر مختصرًا أعذب لفظًا وأسهل حفظًا وأجدر بالاعتناء وأجمع لمجامع الثناء من كتاب منهاج الوصول إلى علم الأصول"[٣] وثالثها: كتاب طوالع الأنوار– مطبوع–[٤] أو الطوالع، وهو مختصر في الكلام، ألفه للناصر محمد بن قلاوون [٥].

ومن مصنفاته فِي الحَدِيث: "تحفة الأبرار" شرح المصابيح[٦] أوَ شرح الْمِصْبَاح[٧]، وهو شرح كتاب "مصابيح السنة" للبغوي[٨].

(١) ينظر: الوافي بالوفيات (٣/ ١٧٤)، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٢/ ٢٥٣)، وأعيان العصر وأعوان النصر لصلاح الدين الصفدي (٣/ ٤٠)، وكنوز الذهب في تاريخ حلب لأبي ذر سبط ابن العجمي (٢/ ٢٠٦)، والضوء اللامع لأهل القرن التاسع لشمس الدين السخاوي (٧/ ١٥) .

(٢) ينظر: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون (٢/ ١٨٧٩) .

(٣) الإبهاج في شرح المنهاج (١/ ١٠٦)، وينظر: (١/ ٦) .

(٤) ينظر: الضوء اللامع (٧/ ١٥)، وطبقات المفسرين للداوودي (١/ ٢٤٨)، وكشف الظنون (٢/ ١١١٦)، واكتفاء القنوع بما هو مطبوع لادوارد كرنيليوس فانديك (ص١٦٧)، ومعجم المطبوعات العربية والمعربة لابن موسى سركيس (٢/ ٤٥٤)، وإيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون لإسماعيل باشا البغدادي (٤/ ٨٧).

(٥) ينظر: طبقات الشافعية لابن قاضى شهبة (٢/ ١٧٣)، والموسوعة الميسرة (٢/ ١٣٨٣).

(٦) ينظر: طبقات المفسرين للداوودي (١/ ٢٤٨)، وطبقات المفسرين للأدنه وي (ص٢٥٤).

(٧) ينظر: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٨/ ١٥٧)، طبقات الشافعية لابن قاضى شهبة (٢/ ١٧٣).

(٨) ينظر: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون (٢/ ١٦٩٨) .

و فِي أصُول الدّين: المصباح[١]، وكتاب "الإيضاح"[٢]، وكتاب "مُنْتَخب المحصول" وهو شرح لكتاب "المحصول" للإمام فخر الدين الرازي[٣]، وشرح مُخْتَصر ابْن الْحَاجِب[٤] ووصفها بعضهم بأنها "تعليقة على مُخْتَصر ابْن الْحَاجِب"[٥]

وفي الفقه الشافعي: الغاية القصوى في دراية الفتوى- مطبوع- في: فروع الفقه الشافعيّ [٦] و"الْعِنَايَة" مُخْتَصر الْوَسِيط فِي الْفِقْه[٧]، و"شرح التَّنْبِيه"[٨].

---

(١) ينظر: اسماء الكتب المتمم لكشف الظنون لرياض زاده (ص٢٠٠).

(٢) ينظر: الوافي بالوفيات (١٧/ ٢٠٦)، وبغية الوعاة (٢/ ٥٠)، وطبقات المفسرين للداوودي (١/ ٢٤٨).

(٣) ينظر: طبقات الشافعية لابن قاضى شهبة (٢/ ١٧٣)، وأسماء الكتب المتمم لكشف الظنون (ص٢٠٠)إيضاح المكنون (٤/ ٥٦٩)، ومعجم المؤلفات الأصولية الشافعية (ص٣٥٤) .

(٤) وهو المشهور المتداول باسم: (مختصر المنتهى)، و(مختصر ابن الحاجب) وهو اختصار لكتابه المسمى "منتهى السول والأمل، في علمي الأصول والجدل" ينظر: كشف الظنون (٢/ ١٨٥٣) ، أسماء الكتب المتمم لكشف الظنون (ص٦١).

(٥) ينظر: طبقات الشافعية لابن قاضى شهبة (٢/ ١٧٣)، ومعجم المؤلفات الأصولية الشافعية المبثوثة في كشف الظنون وإيضاح المكنون وهدية العارفين (ص٤٠٧) .

(٦) ينظر: مرآة الجنان وعبرة اليقظان (٤/ ١٦٥)، وكشف الظنون (٢/ ١١٩٢)، وهدية العارفين (٢/ ١٤٤)، ومعجم المطبوعات العربية والمعربة (٢/ ٦١٦) .

(٧) ينظر: أسماء الكتب المتمم لكشف الظنون (ص٢٠٩)، وهو شرح لكتاب "الوسيط في المذهب" في الفقه الشافعي، للإمام أبي حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (ت ٥٠٥هـ).

(٨) ينظر: الوافي بالوفيات (١٨/ ٣٢٠)، وهدية العارفين (١/ ٥٢٩) وهو شرح لكتاب "التنبيه في الفقه الشافعي" لأبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزآبادي الشيرازي (ت ٤٧٦ هـ).

وفي النحو له "شرح الكافية"[١]، وفي الْمنطق له شرح الْمطَالع[٢] فِي أَربع مجلدات، و"تهذيب الْأَخْلَاق" فِي التصوف [٣] وغير ذلك مما شاع في البلدان، وسارت به الركبان.

وفاته: اختلف المؤرخون في تاريخ وفاته، وأشهرها اثنان[٤]، هما:

الأول: أنه توفي سنة ٦٨٥ هـ، حيث ذكر الصفدي (ت: ٧٦٤هـ) [٥] عن الحافظ سعيد بن عبد الله نجم الدين أبي الخير الدِّهْلي[٦] الحنبلي الحريري الجلالي (ت: ٧٤٩ هـ)[٧]، وابن كثير[٨]، وابن تغري بردي، وغيرهم[٩] أنه توفي

(١) ينظر: اسماء الكتب المتمم لكشف الظنون (ص٢٠٠)، وهو شرح لـ "الكافية في النحو" لابن الحاجب .

(٢) ينظر: مرآة الجنان وعبرة اليقظان (٤/ ١٦٥)، وأسماء الكتب المتمم لكشف الظنون (ص٢٠٠) .

(٣) ينظر: طبقات الشافعية لابن قاضى شهبة (٢/ ١٧٣) .

(٤) ينظر: طبقات الشافعية لابن قاضى شهبة (٢/ ١٧٢)، وسلم الوصول إلى طبقات الفحول (٢/ ٢١٩)، وبغية الوعاة (٢/ ٥١)، وطبقات المفسرين للداوودي (١/ ٢٤٩) .

(٥) الوافي بالوفيات (١٧/ ٢٠٦) .

(٦) وقع اختلاف في نسبته فذكر في: أعيان العصر وأعوان النصر (٢/ ٤٤٤)، والوافي بالوفيات (١٥/ ١٤٦)، والأعلام للزركلي (٣/ ٩٧) الدِّهْلي- بالدال المهملة- وذكر في: تذكرة الحفاظ وتبصرة الأيقاظ (ص١٠٨) الذهلي- بالذال المعجمة- أما السيوطي فذكر الأول في: ذيل طبقات الحفاظ للسيوطي (ص٢٣٦)، والثاني في: طبقات الحفاظ للسيوطي (ص٥٢٩).

(٧) ينظر: العبر في خبر من غبر لشمس الدين الذهبي (٤/ ١٥٣)، وإكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال لعلاء الدين مغلطاي بن قليج الحنفي (ص٢٧)، وأعيان العصر وأعوان النصر (٢/ ٤٠٩)، وهدية العارفين (١/ ٣٩١).

(٨) ينظر: البداية والنهاية (١٧/ ٦٠٦).

(٩) ينظر: المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي (٧/ ١١١)، وطبقات المفسرين للداوودي (١/ ٢٤٩)، وطبقات المفسرين للأدنه وي (ص٢٥٥)، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب (٧/ ٦٨٥)، ومعجم المؤلفين (٦/ ٩٧).

"سنة خمس وثمانين وستمائة" وهذا التاريخ هو الأشهر والأكثر ذكرًا، وقد أيد د. علي محيي الدين القرة داغي أن تكون وفاته في هذا العام؛ نظرًا لكثرة القائلين به، كما أنه رواية الحافظ نجم الدين الدِّهلي الثقة الذي كان معاصرًا له، واعتمدها الصفدي، ولم يُشِر إلى غيرها، وعلى هذا تكون وفاته في سنة "١٢٨٦ ميلادية"[١].

الآخر: أنه توفي سنة ٦٩٢ هـ، أو ٦٩١ هـ، حيث نقل الجُنْدي اليمني (ت: ٧٣٢ هـ)- وهو أقدم من أرَّخ لوفاته- مشافهة عن الزنجاني (٦٦٢ هـ: ٧٢١ هـ) تلميذ البيضاوي أنه توفي نيف وتسعين وستمائة، فقال: "ولما بلغني فضل أمامه، ووقفت على شيء من كتبه، مما استدللت به على صحة ما بلغني سألته عنه، فقال: .... وكانت وفاته بمدينة تبريز، وهي مدينة من أعمال أذربيجان وكان لنيف وتسعين وستمائة بعد أن بلغ عمره تسعًا وأربعين سنة"[٢] وعينها اليافعي (ت: ٧٦٨ هـ) وغيره[٣] بأنها "اثنتين وتسعين وستمائة"[٤]، أما ابن الملقن (ت: ٨٠٤ هـ) فذكر أنه توفي "سنة إحدى وتسعين وستمائة"[٥] .

قلت: إن الفارق بين التأريخين ست سنوات على الأقل؛ ولا يتشابهان؛ لذا فاحتمال الخلط بينهما ضئيل جدًا، وأرجح أن تكون سنة وفاته هي: سنة (٦٩٢ هـ) لأسباب، هي:

(١) أنَّ تلميذه الزنجاني (٦٦٢ هـ: ٧٢١ هـ) الذي نقل عنه بهاء الدين الجُنْدي اليمني (ت: ٧٣٢ هـ) هو أقرب القائلين بهذا التاريخ كما أنَّه معاصر له،

(١) مقدمة محقق كتاب الغاية القصوى في دراية الفتوى للبيضاوي (١/ ٦٩).
(٢) السلوك في طبقات العلماء والملوك (٢/ ٤٣٦) .
(٣) قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر (٥/ ٤٤٢).
(٤) مرآة الجنان وعبرة اليقظان (٤/ ١٦٥).
(٥) العقد المذهب في طبقات حملة المذهب (ص١٧٢).

وهو أقرب إليه زمنًا من الحافظ الذُهلي (٧١٢ هـ : ٧٤٩ هـ) الذي كان عمره تسع سنوات حينما توفِّي الزنجاني [١] وأقرب كذلك من الصفدي (ت: ٧٦٤هـ) .

(٢) أن من تلاميذ البيضاوي عبد الحميد بن عبد الرحمن بن عبد الحميد أبو محمد الجيلوني[٢] الذي ولد عام "٦٤٨ هـ"[٣] فإذا كان البيضاوي قد مات وعمره "تسع وأربعون سنة"– كما ذكر الجندي اليمني[٤]– يكون عام ولادته "٦٤٢" أي: يكبر الجيلوني بست سنوات، وهو فارق معقول بين التلميذ وشيخه.

أما إذا قلنا: إن سنة وفاته "٦٨٥ هـ" وهو قد مات وعمره "تسع وأربعون عامًا" فيكون عام ولادته "٦٣٦" وبذلك يكون أصغر سنًّا من تلميذه الجيلوني الذي ولد عام "٦٤٨ هـ" بـ "اثني عشر عامًا" وهو فارق كبير بين الشيخ وتلميذه، وإذا صحَّ لا يعقل ألا يسجله المؤرخون ويهتمون به، كما اهتموا بعمر الكسائي وأنه كان أسن من شيوخه، وحيث لم يسجل ذلك أحدٌ من المؤرخين ذلك فحصوله غير وارد؛ لذا أقول– والله أعلم– أن تكون سنة وفاته "٦٩٢ هـ".

(١) ينظر: طبقات الحفاظ للسيوطي (ص٥٢٩).
(٢) ينظر: قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر (٦/ ١٦٣).
(٣) ينظر: العقود اللؤلؤية في تاريخ الدولة الرسولية (٢/ ٢٤) .
(٤) السلوك في طبقات العلماء والملوك (٢/ ٤٣٦) .

المبحث الثاني: القراءات وأنواعها

"القراءة، والقراءات" لغة واصطلاحًا:

"القراءات جمع قراءة، من "قرأ" وجرى إطلاق السلف لفظة "قراءة" للتعبير عن صنيع القرّاء في أداء نصّ القرآن المجيد، وقرأه، يقرؤه، قرءا وقراءة، وقرآنا"(١).

وأصل مادة "قرأ" الجمع، وكل شيء جمعته فقد قرأته(٢)، ومنه "القرآن(٣)، سمي به؛ لأنه جمع فيه القصص، والأمر، والنهي، والوعد، والوعيد، وكل شيء جمعته فقد قرأته"(٤)؛ ولأنه يجمع السور، فيضمها(٥)، وهو مصدر كـ "الغفران"(٦).

(١) القراءات المتواترة وأثرها في الرسم القرآني والأحكام الشرعية لمحمد حبش (ص٣٢) .

(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير (٤/ ٣٠) .

(٣) اختلفوا في القرآن فروي عن الشافعي أنه: اسم علم غير مشتق خاص بكلام الله، ولذلك فإن الصحابة تحرجوا من جمعها على الجموع القياسية، وجمعوا بدلا من ذلك كلمة: مصحف، على "مصاحف واختاره السيوطي، وذهب قوم إلى أنه مشتق، لكنهم اختلفوا في اشتقاقه فقال الأشعري: إنه مشتق من قرنت الشيء بالشيء إذا ضممت أحدهما إلى الآخر وسمي به لقران السور والآيات والحروف فيه، وقال الفراء: إنه مشتق من القرائن لأن الآيات منه يصدق بعضها بعضا ويشابه بعضها بعضا وهي قرائن وعلى القولين هو بلا همز أيضا ونونه أصلية، الإتقان للسيوطي (١/ ١٨١، ١٨٢) القراءات المتواترة وأثرها في الرسم القرآني والأحكام الشرعية (ص٣٢).

(٤) الغريبين في القرآن والحديث لأبي عبيد أحمد الهروي (٥/ ١٥١٦) .

(٥) لسان العرب لابن منظور [ق ر أ] (١/ ١٢٨) .

(٦) مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار لمحمد طاهر بن علي الهندي (٤/ ٢٣٤).

قال الزمخشري: "وَالْمعْنَى تجمعه فِي صدرك حفظا فِي حالتي النّوم واليقظة وَالْكثير من أمتك كَذَلِك، فَهُوَ وَإِن مُحي رسمه بِالْمَاءِ لم يذهب عَن الصُّدُور بِخِلَاف الْكتب الْمُتَقَدّمَة فَإِنَّهَا لم تكن مَحْفُوظَة"(١).

وفي مطلع القرن الثالث بدأ الأئمة بتحديد القراءة المقبولة، ولم يكن الأمر قبل ذلك على عواهنه، بل كانوا يميزون بسلائقهم المقبول من المردود من القراءات، واعتمدوا لذلك اعتبارات كثيرة، منها تواتر السند ومنزلة القارئ، وموافقة القراءة للعربية، وموافقتها للرسم ثم اتفقت الأمة على شروط ثلاثة أصبحت ضابطا دقيقا في قبول القراءات أو ردّها، هي(٢):

١ – أن يتواتر سندها متصلا إلى رسول الله– ﷺ– بأن يرويها جمع عن جمع من أول السّند إلى منتهاه.

٢ – أن توافق العربية ولو بوجه من وجوه النحو، فلا يكون فيها شذوذ عن القواعد التي أصلها النّحاة لضبط كلام العرب.

٣ – أن توافق رسم أحد المصاحف العثمانية على الشكل الذي كتب في عهد الخليفة عثمان بن عفان رضي الله عنه، وذلك قبل النّقط والشكل(٣).

فإذا اجتمعت فيه الخلال الثلاث قرئ به، وقطع على صحته وصدقه؛ ووجب على الناس قبوله، ولا يجوز رده، ولا يحل إنكاره، بل هو من الأحرف

(١) الفائق في غريب الحديث للزمخشري (٣/ ١٧٧).

(٢) ينظر: الإبانة عن معاني القراءات لمكي بن أبي طالب القيسي (ص٥١)، والكنز في القراءات العشر للواسطي المقرئ تاج الدين (١/ ٤٦)، ومنجد المقرئين ومرشد الطالبين لابن الجزري (ص١٨)، والنشر في القراءات العشر لابن الجزري(١/ ٩)، ونظم طيبة النّشر لابن الجزري [رقم ٥٦]، والإتقان في علوم القرآن للسيوطي (١/ ٢٥٨) .

(٣) القراءات المتواترة وأثرها في الرسم القرآني والأحكام الشرعية (ص٧٠) .

السبعة التي نزل بها القرآن، سواء أكان عن الأئمة السبعة، أم عن العشرة، أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين[١].

والقراءات القرآنية لها أقسام عدَّة، فمنها المقبول، والمردود، ومنها ما يُقرأ به، وما لا يُقرأ ولا يُستدل به، ومنها المتواتر والأحاد والشاذ، وتَعَرَّض جميع علماء القراءات لأقسامها، فقسمها مكي إلى ثلاثة أقسام، المتواتر والأحاد، وما نقله غير ثقة[٢]، وذكر الزركشي أنّ القراءات تنقسم إلى قسمين: متواتر وآحاد[٣]، وتتبع الإمام السيوطي القراءات، وقسّمها إلى ستة أقسام[٤]، ولم أتعرَّض لأنواع القراءات لاتساع ذلك بما يضيق عنه المقام، ولكن أحسن من تكلم في هذا إمام القراء في زمانه ابن الجزري حيث قال:

"كل قراءة وافقت العربية مطلقا، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو تقديرًا، وتواتر نقلها، هذه القراءة المتواترة المقطوع بها"[٥]، وقال: "كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالًا، وصح سندها، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها ولا يحل إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ووجب على الناس قبولها، سواء كانت عن الأئمة السبعة، أم عن العشرة، أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين، ومتى اختل ركن من

(١) ينظر: الإبانة عن معاني القراءات لمكي (ص٥١)، والنشر في القراءات العشر (١/ ٩) .

(٢) ينظر: الإبانة عن معاني القراءات (ص٥١، ٥٢).

(٣) ينظر: البرهان في علوم القرآن للزركشي (١/ ٤٢٨)، ومقدمة المحقق لكتاب التيسير في القراءات السبع (ص٣٤).

(٤) ينظر: الإتقان في علوم القرآن (١/ ٢٦٤) .

(٥) منجد المقرئين ومرشد الطالبين (ص١٨) .

هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة، سواء كانت عن السبعة، أم عمن هو أكبر منهم، هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق"[١].

والمراد بقوله: "وافقت العربية مطلقا" أي: ولو بوجه من الإعراب سواء أكان أفصح أم فصيحًا، مجمعًا عليه، أم مختلفًا فيه اختلافًا لا يضر مثله، نحو قراءة حمزة "وَالْأَرْحَامِ"[٢] بالجر وقراءة أبي جعفر "لِيُجْزَىٰ قَوْمًا"[٣] ببناء "يُجْزَى" للمفعول، ونصب "قومًا"؛ إذا كانت القراءة مما شاع وذاع وتلقاه الأئمة بالإسناد الصحيح؛ إذ هو الأصل الأعظم والركن الأقوم، وهذا هو المختار عند المحققين في ركن موافقة العربية، فكم من قراءة أنكرها بعض أهل النحو أو كثير منهم ولم يعتبر إنكارهم، بل أجمع الأئمة المقتدى بهم من السلف على قبولها كإدغام أبي عمرو، و(اسطاعوا) لحمزة[٤]، وقراءة (ليكة)[٥] وغير ذلك[٦]، ومعنى "أحد المصاحف العثمانية" أن توافق واحدًا من المصاحف التي وجهها عثمان– رضي

(١) النشر في القراءات العشر (١/ ٩)، وينظر: الإتقان في علوم القرآن (١/ ٢٥٨).

(٢) النساء: من الآية [١] .

(٣) الجاثية: من الآية [١٤]، وينظر في تخريج القراءة: المبسوط في القراءات العشر لابن مهران (ص٤٠٣)، والمحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لأبي الفتح عثمان بن جني (١/ ٤٢).

(٤) ينظر: السبعة في القراءات لابن مجاهد (ص٤٠١)، والعنوان في القراءات السبع لأبي طاهر السرقسطي (ص١٢٥).

(٥) "قرأ ابن كثير ونافع وابن عامر "لَيكة" بحذف الهمزة وإبقاء حركتها على اللام وقرئت كذلك مفتوحة على أنها ليكة وهي اسم بلدتهم، وإنما كتبت ها هنا وفي ص بغير ألف اتباعاً للفظ" أنوار التنزيل وأسرار التأويل للبيضاوي (٤/ ١٤٨).

(٦) النشر في القراءات العشر (١/ ١٠) بتصرف .

الله عنه- إلى الأمصار، كقراءة ابن كثير "جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ"[١] بزيادة "من" فإنها لا توجد إلا في مصحف مكة، ومعنى "ولو تقديرا" أو "ولو احتمالًا" ما يحتمله رسم المصحف كقراءة "مَالِكِ"[٢] بالألف، فقد كتبت بغير ألف في جميع المصاحف، فاحتملت أن تكون كُتِبَت كما كُتِب اسم الفاعل من قوله: "قادر" و"صالح" ونحوهما مما حذفت منه الألف للاختصار، فهو موافق للرسم تقديرًا[٣].

ومن هنا اعتُمِد الدفاع عن القراء والرواة على موافقة ولو وجه من العربية- سماعًا أو قياسًا- واحتمال موافقتها لأحد المصاحف، مع صحة السند- والله أعلم-.

(١) التوبة: من الآية [٧٢] ينظر القراءة في: المبسوط (ص٢٢٨)، شرح طيبة النشر في القراءات لابن الجزري (ص٢٤٦).

(٢) الفاتحة: الآية [٤]، وينظر: المصاحف لابن أبي داود السجستاني (ص٢٦١)، وقرأ (مَلِكِ) ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وابن عامر، وحمزة بن حبيب، وقرأ (مَالِكِ) عاصم، والكسائي، ويعقوب الحضرمي. معاني القراءات للأزهري (١/ ١٠٩).

(٣) منجد المقرئين ومرشد الطالبين (ص١٨) بتصرف.

المبحث الثالث: موقف البيضاوي من القراءات ومعايير نقده لها

لم يكن كتاب تفسير البيضاوي "أنوار التنزيل وأسرار التأويل" في الأصل كتاب قراءات، بل تفسير لغوي بلاغي عقائدي، ولذلك فهو لا يعتمد على القراءات كعلم مستقل، بل يستفيد منها كأداة تفسيرية، فكان يورد القراءات في سياق التفسير إذا أثرت في المعنى، لا كفنّ مستقل، ويتميز موقف البيضاوي من القراءات القرآنية في تفسيره بالتوازن، حيث يجمع بين القبول بالقراءات المتواترة، والتمييز بينها من حيث الترجيح والتوجيه اللغوي والمعنوي، ويمكن تلخيص موقفه في النقاط الآتية:

أولًا: منهج البيضاوي في إيراد القراءات القرآنية:

اعتنى البيضاوي بعزو قراءات القراء السبعة، كما قال: "وعن نافع أنه خفَّفها[١] بحذف الهمزة إلقاء حركتها على اللام، وقرئ "يؤقنون" بقلب الواو همزة لضم ما قبلها إجراء لها مجرى المضمومة في وجوه ووقتت"[٢]، وقال: "مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ[٣] .... وقرأ أبو عمرو "مما خطاياهم"[٤]

وكذلك اعتنى بعزو قراءات العشرة، والرواة عنهم، كما في قوله: "وأصله "أرجئه"[٥] كما قرأ أبو عمرو وأبو بكر ويعقوب من أرجأت، وكذلك "أرجئهوه" على قراءة ابن كثير على الأصل في الضمير، أو "أرجهي" من "أرجيت" كما قرأ نافع في رواية ورش، وإسماعيل، والكسائي، وأما قراءته في رواية قالون "أَرْجِهْ" بحذف

---

(١) في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبلِكَ وَبِٱلآخِرَةِ هُم يُوقِنُونَ﴾ [البقرة: من الآية ٤] .

(٢) أنوار التنزيل وأسرار التأويل (١/ ٤٠).

(٣) قال تعالى: ﴿ مِّمَّا خَطِيَـٰٓتِهِم أُغرِقُواْ﴾ [نوح: من الآية ٢٥] .

(٤) أنوار التنزيل وأسرار التأويل (٥/ ٢٥٠).

(٥) في قوله تعالى: ﴿قَالُوٓاْ أَرجِه وَأَخَاهُ وَأَرسِل فِي ٱلمَدَآئِنِ حَٰشِرِينَ﴾ [الأعراف: ١١١].

الياء؛ فللاكتفاء بالكسرة عنها، وأما قراءة حمزة وعاصم وحفص "أَرْجِهْ" بسكون الهاء؛ فلتشبيه المنفصل بالمتصل، وجعل "أَرْجِهْ" كـ "إبل" في إسكان وسطه، وأما قراءة ابن عامر برواية ابن ذكوان "أرجئه" بالهمزة وكسر الهاء، فلا يرتضيه النحاة؛ فإن الهاء لا تكسر إلا إذا كان قبلها كسرة أو ياء ساكنة، ووجهه أن الهمزة لما كانت تقلب ياء أجريت مجراها"[1] وكما في قوله: "وقالوا: ﴿فَٱبۡعَثُوٓاْ أَحَدَكُم بِوَرِقِكُمۡ هَٰذِهِۦٓ إِلَى ٱلۡمَدِينَةِ﴾[2] وقرأ أبو بكر وأبو عمرو وحمزة وروح عن يعقوب بالتخفيف"[3].

أما القراءات الشاذة، فقلما يذكر السند أو الرواية غالبًا، لكنه اعتنى بالنص على أنها قراءة، فكان يوردها بصيغة: "وقرئ كذا"، نحو قوله: "وقرئ "الأشر"[4] كقولهم حذر في حذر و "الأشر" أي: الأبلغ في الشرارة وهو أصل مرفوض كالأخير"[5]، وقال: "وقرئ بكسر الفاء[6] على إلقاء حركة همزة الوصل عليها وهو ضعيف جدا"[7].

<u>ثانيًا: موقفه من القراءات</u>: اعتمد البيضاوي القراءات المتواترة عن الأئمة السبعة– غالبًا– فالتزم بها، وذكرها دون تشكيك، بل كان يفسرها ويوجهها، ومن ذلك قوله [8]: "﴿ثُمَّ أَضۡطَرُّهُۥٓ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلنَّارِ﴾ أي ألزمه إليه لزوم المضطر لكفره

(١) أنوار التنزيل وأسرار التأويل (٣/ ٢٧)، وينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل (٣/ ٢٦٣).
(٢) الكهف: من الآية [١٩].
(٣) أنوار التنزيل وأسرار التأويل (٣/ ٢٧٦).
(٤) قال تعالى: ﴿سَيَعۡلَمُونَ غَدا مَّنِ ٱلۡكَذَّابُ ٱلۡأَشِرُ﴾ القمر: الآية [٢٦] .
(٥) تفسير أنوار التنزيل وأسرار التأويل للبيضاوي (٥/ ١٦٦).
(٦) في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا حَلَلۡتُمۡ فَٱصۡطَادُواْ﴾ المائدة: من الآية [٢] .
(٧) تفسير أنوار التنزيل وأسرار التأويل للبيضاوي (٤/ ١٠٧).
(٨) البقرة: من الآية [١٢٦].

وتضييعه ما متعته به من النعم، وقليلاً نصب على المصدر، أو الظرف، وقرئ بلفظ الأمر فيهما على أنه من دعاء إبراهيم وفي "قال" ضميره، وقرأ ابن عامر "فَأُمَتِّعُهُ" من "أُمَتِّعُ" وقرئ "فنمتعه ثم نضطره"(١).

أما القراءات الشاذة فنقد أكثرها– إن لم يكن جميعها– وهذا يدل على التزامه بالمُحْكَم الموثوق من القراءات، ومن ذلك قوله: "و "أطَّره" بإدغام الضاد، وهو ضعيف؛ لأن حروف "ضم شفر" يدغم فيها ما يجاورها دون العكس"(٢)، وقوله: "وقالوا: ﴿فَٱبۡعَثُوٓاْ أَحَدَكُم بِوَرِقِكُمۡ هَٰذِهِۦٓ إِلَى ٱلۡمَدِينَةِ﴾(٣) .... وقرئ بالتثقيل وإدغام القاف في الكاف، وبالتخفيف مكسور الواو مدغمًا وغير مدغم، ورُدَّ المدغم لالتقاء الساكنين على غير حده"(٤)، وقد كان يردُّ القراءة الشاذة صراحة، كما قال: "فَٱصْطَادوا"(٥) ..... وقرئ بكسر الفاء، على إلقاء حركة همزة الوصل عليها، وهو ضعيف جدا"(٦).

ثالثًا: توجيه القراءات: اهتم بتوجيه القراءات، متواترة وشاذة، من الناحية النحوية، واللغوية، والدلالية، ومثال ذلك قوله (٧): "﴿ٱلۡحَمۡدُ﴾ هو الثناء .... ورفعه بالابتداء وخبره "لله" وأصله النصب، وقد قرئ به(٨)، وإنما عدل عنه إلى الرفع

(١) أنوار التنزيل وأسرار التأويل (١/ ١٠٥).
(٢) أنوار التنزيل وأسرار التأويل (١/ ١٠٥).
(٣) الكهف: من الآية [١٩].
(٤) أنوار التنزيل وأسرار التأويل (٣/ ٢٧٦).
(٥) قال تعالى: ﴿وَإِذَا حَلَلۡتُمۡ فَٱصۡطَادُواْ﴾ المائدة: من الآية [٢] .
(٦) تفسير أنوار التنزيل وأسرار التأويل للبيضاوي (٤/ ١٠٧).
(٧) قال تعالى: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ الفاتحة: الآية [٢].
(٨) "قرئ بنصب "الحمد"، وهى قراءة العتكي، ورؤبة، وسفيان بن عيينة" الموسوعة القرآنية (٥/ ٤٣).

ليدل على عموم الحمد، وثباته له دون تجدده وحدوثه، وهو من المصادر التي تنصب بأفعال مضمرة لا تكاد تستعمل معها"[(١)]، وكما قال: "ورفع ابن كثير والبصريان ﴿يَوْمَ﴾ [(٢)]، على البدل من ﴿يَوْمُ الدِّينِ﴾ أو الخبر المحذوف"[(٣)].

أنه يوجِّه القراءة بعدَّة توجيهات، ويفاضل بينها، ومنه قوله: "﴿ قُتِلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِير﴾[(٤)] .... وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو ويعقوب "قتَّل"، وإسناده إلى "رِبِّيُّونَ"، أو ضمير النبي، ومعه ربيون حال منه، ويؤيد الأول أنه قرئ بالتشديد، وقرئ ﴿رِبِّيُّونَ﴾ بالفتح على الأصل، وبالضم وهو من تغييرات النسب كالكسر"[(٥)].

ثم لم يُعْنَى- غالبًا- بتوجيه القراءات الشاذة، فكان يذكرها أحيانًا للتنبيه على شذوذها، ويتركها بلا توجيه، كما في قوله: "وقرئ ﴿إِيَّاكَ﴾[(٦)] بفتح الهمزة و ﴿هياك﴾ بقلبها هاء"[(٧)]، وأحيانًا كان يوجه القراءة الشاذة، دون تضعيفها أو

(١) أنوار التنزيل وأسرار التأويل (١/ ٢٧).

(٢) قال تعالى: ﴿ ثُمَّ مَآ أَدرَىٰكَ مَا يَومُ ٱلدِّينِ* يَومَ لَا تَملِكُ نَفس لِّنَفس شَيـًٔا وَٱلأَمرُ يَومَئِذ لِّلَّهِ﴾ [الانفطار: ١٨، ١٩] .

(٣) تفسير أنوار التنزيل وأسرار التأويل للبيضاوي (٥/ ٢٩٣).

(٤) آل عمران: من الآية [١٤٦].

(٥) أنوار التنزيل وأسرار التأويل (٢/ ٤١).

(٦) في قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعبُدُ وَإِيَّاكَ نَستَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥] .

(٧) أنوار التنزيل وأسرار التأويل (١/ ٢٩).

نقدها، كما قال: "وقرئ "الناسِ"[١] بالكسر أي الناسي يريد آدم من قوله سبحانه وتعالى: فَنَسِيَ والمعنى"[٢].

رابعًا: أسلوبه في اختياره للقراءات: للبيضاوي طريقان في اختياره للقراءات، هما:

أولهما: أنه يرجح القراءات المتواترة– غالبًا– لأسباب نحوية أو دلالية، دون رَدِّ غيرها من القراءات، كما فعل في اختياره لقراءة ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ حيث قال: "قرأ ﴿مالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾[٣] عاصم والكسائي ويعقوب، ويعضده قوله تعالى[٤]: ﴿ يَومَ لَا تَمۡلِكُ نَفس لِّنَفس شَيۡـٔا وَٱلۡأَمۡرُ يَومَئِذ لِلَّهِ﴾، وقرأ الباقون[٥]: ﴿مُلۡكِ يَـــوۡمِ ٱلۡـــدِّينِ﴾ وهو المختار لأنه قراءة أهل الحرمين ولقوله تعالى[٦] ﴿ لِّمَنِ ٱلۡمُلۡكُ ٱلۡيَومَ﴾ ولما فيه من التعظيم، والمالك هو المتصرف في الأعيان المملوكة كيف يشاء من الملك، والملك هو المتصرف بالأمر والنهي في المأمورين من الملك"[٧]، فيرى أن القراءتين تؤديان معنىً تامًا، واختار إحداهما بوضوح.

---

(١) في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَفِيضُواْ مِن حَيثُ أَفَاضَ ٱلنَّاسُ﴾ [البقرة: من الآية ١٩٩] .

(٢) أنوار التنزيل وأسرار التأويل (١/ ١٣١).

(٣) الفاتحة: الآية [٤].

(٤) الانفطار: الآية [١٩].

(٥) قرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وابن عامر، وحمزة "مَلِكِ" معاني القراءات للأزهري (١/ ١٠٩) وفي إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه (ص٢١) أنها قراءة رسول الله– صلى الله عليه وسلم– برواية أم سلمة عنه.

(٦) غافر: من الآية [١٦].

(٧) أنوار التنزيل وأسرار التأويل (١/ ٢٨).

وآخرهما: أنه يرجح القراءة ويرد غيرها من القراءات، ولا يمنعه- في ردها- كونها سبعية متواترة، ومنه رده لقراءة حمزة في قوله تعالى[1]: ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلأَرحَامَ﴾ بجر "الأرحام" قال: "وقرأ حمزة بالجر عطفًا على الضمير المجرور وهو ضعيف لأنه كبعض الكلمة"[2]، ومنه رده لقراءة ابن عامر[3] في قوله تعالى[4]: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِير مِّنَ ٱلمُشرِكِينَ قَتلَ أَولَٰدِهِم شُرَكَآؤُهُم﴾ أو كونها موافقة للقياس النحوي، ومنه رده لقراءة نافع، وابن كثير ، وأبي عمرو، ويعقوب وغيرهم ﴿أَيمَّة﴾[5].

رابعًا: معاييره في نقده القراءات: تعددت معايير البيضاوي في نقده القراءات، وهي:

أولًا: نقد القراءات لمخالفتها القياس النحوي، كما في قراءة ﴿بمصرخيِّ﴾[6]، أو مخالفتها القياس التصريفي، كما في قراءة أبي عمرو ﴿فَيَغفِلِّمَن﴾ بإدغام الراء في اللام.

ثانيًا: نقد القراءات بناءً على مخالفتها مذهبه النحوي الذي اختاره، وهو المذهب البصري، ويتمثل ذلك في نقده لقراءة ابن عامر، "زُيِّنَ" على البناء للمفعول ورفع "قتلُ" ونصب "أولادَهم"، وجر "شركائهم" فقال: "وهو ضعيف في

(١) النساء: من الآية [١].
(٢) أنوار التنزيل وأسرار التأويل (٢/ ٥٨).
(٣) أنوار التنزيل وأسرار التأويل (٢/ ١٨٤).
(٤) الأنعام: من الآية [١٣٧].
(٥) تفسير أنوار التنزيل وأسرار التأويل للبيضاوي (٣/ ٧٣).
(٦) أنوار التنزيل وأسرار التأويل (٣/ ١٩٧) .

العربية معدود من ضرورات الشعر"[١]، فالمذهب البصري يرى عدم جواز الفصل بين المتضايفين إلا في الضرورة الشعرية بالظرف أو الجار والمجرور، ونقده لقراءة حمزة ﴿والأرحامِ﴾ بالجر، فقال: "وقرأ حمزة بالجر عطفاً على الضمير المجرور، وهو ضعيف؛ لأنه كبعض الكلمة، وقرئ بالرفع، على أنه مبتدأ محذوف الخبر، تقديره: والأرحام كذلك، أي: مما يتقى أو يتساءل به"[٢].

ثالثًا: نقد القراءات لمخالفتها إما اللغة الفاشية كما في قراءة ﴿عُمُوا﴾[٣]، وإما مجيئها على الأصل المرفوض ومخالفتها الأكثر استعمالًا كما في قراءة ﴿الأَشَرّ﴾[٤].

رابعًا: نقد القراءة بناءً على مخالفتها مذهبه الفقهي– المذهب الشافعي– وكانت حجته عدم تواتر القراءة كما في قراءة ﴿ثلاثة أيام متتابعات﴾.

خامسًا: تأثَّر بتخطئة الزمخشري لبعض القراءات، فخطأها مثله، ومن أمثلة ذلك نقده لقراءة ﴿أيمَّة﴾[٥]، فبالرغم من موافقة القراءة للقياس النحوي إلا أنه

---

(١) يظهر في نص البيضاوي تأثره بالزمخشري في ذكره للقراءة ورده لها، فقد قال الزمخشري: "وأما قراءة ابن عامر: قتل أولادهم شركائهم برفع القتل ونصب الأولاد وجرّ الشركاء على إضافة القتل إلى الشركاء، والفصل بينهما بغير الظرف، فشيء لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر، لكان سمجاً مردوداً ... فكيف به في الكلام المنثور، فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته" الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل للزمخشري (١/٤١، ٤٢) .

(٢) أنوار التنزيل وأسرار التأويل (٢/ ٥٨).

(٣) قال تعالى ﴿ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِير مِّنْهُم﴾ [المائدة: من الآية ٧١] .

(٤) قال تعالى: ﴿سَيَعلَمُونَ غَدا مَّنِ ٱلكَذَّابُ ٱلأَشِرُ﴾ [القمر: من الآية ٢٦] .

(٥) في قوله تعالى: ﴿فَقَاتِلُوا أَئِمَّةَ الْكُفْرِ﴾ [التوبة: من الآية ١٢] .

لحنها كما لحنها الزمخشري، بل استعمل مصطلحه في نقدها، قال الزمخشري: "وأما التصريح بالياء فليس بقراءة، .... ومن صرح بها فهو لا حن محرف"[١] ، وقال البيضاوي: "..... والتصريح بالياء لحن"[٢].

خامسًا: تأثره بالزمخشري في معالجته للقراءات: تأثر البيضاوي في اختياراته أو نقده للقراءات بالعلماء السابقين، كالفراء، والأخفش، والزجاج، والرازي، وغيرهم، ولكن كان للزمخشري تأثير ظاهر عند البيضاوي، ويُعَدُّ تفسير الزمخشري "الكشاف" من المصادر الأساسية للبيضاوي، فتأثر به[٣]، تأثرًا كبيرًا حتى عُرِف تفسيره عند بعض العلماء بـ "مختصر الكشاف"[٤]، فكان أسلوبه تحليليًّا بلاغيًّا مثل الزمخشري، وظهر ذلك في معالجته للقراءات القرآنية، لكنه لم يكن مجرد ناقل، بل مارس انتقاءً وتعديلاً وانتقادًا، خصوصًا فيما يتصل بعقيدته فقد حذف التأويلات الاعتزالية، التي كان الزمخشري يُظهِر فيها مذهبه الاعتزالي ويستخدمها لدعمه[٥] ومن أوجه تأثره بتفسير الزمخشري، ما يأتي:

---

(١) الكشاف (٢/ ٢٥١) .

(٢) تفسير أنوار التنزيل وأسرار التأويل للبيضاوي (٣/ ٧٣).

(٣) قال محقق تفسير البيضاوي في مقدمته: "فإن التفسير المسمى "أنوار التنزيل وأسرار التأويل" للعلامة القاضي المفسّر ناصر الدين أبي الخير .... يعتبر من أهمّ كتب التفسير بالرأي، فهو كتاب جليل دقيق، جمع بين التفسير والتأويل على قانون اللغة العربية، وقرّر الأدلة على أصول السّنّة، وقد اختصره مؤلّفه من "كشاف الزمخشري" محمود بن عمر أبي القاسم (ت ٥٣٨ هـ) مع ترك ما فيه من اعتزالات" أنوار التنزيل وأسرار التأويل (١/ ٥)، وينظر: (١/ ١٢).

(٤) طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٨/ ١٥٧)، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٢/ ١٧٣).

(٥) كان البيضاوي يُجري **انتقاءً لما أخذه من الزمخشري**، فلا يورد تأويلًا كلاميًا مبنيًا على قراءة تخدم مذهب الاعتزال، ومن ذلك قول الزمخشري في تفسيره لقوله تعالى ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسى تَكْلِيماً﴾ [النساء: ١٦٤]: "ومن بدع التفاسير أنه من الكلم، وأن معناه وجرّح اللَّه =

أ. اتباع المنهج التحليلي للقراءات، حيث سار البيضاوي على نهج الزمخشري في عرض القراءات المختلفة وتوجيهها نحويًا ولغويًّا، ومن ذلك قول الزمخشري في تفسيره لقوله تعالى[١]: ﴿ءَأَنذَرتَهُم أَم لَم تُنذِرهُم﴾: "فإن قلت: ما تقول فيمن يقلب الثانية ألفاً؟ قلت: هو لاحن خارج عن كلام العرب خروجين: أحدهما الإقدام على جمع الساكنين على غير حدّه ..... والثاني: إخطاء طريق التخفيف؛ لأن طريق تخفيف الهمزة المتحرّكة المفتوح ما قبلها أن تخرج بين بين"[٢]، ويقول البيضاوي: "وقرئ "أَأَنْذَرْتَهُمْ" بـ .... وقلبها ألفًا وهو لحن؛ لأن المتحركة لا تقلب؛ ولأنه يؤدي إلى جمع الساكنين على غير حده، وبتوسيط ألف بينهما محققتين، وبتوسيطها والثانية بين بين وبحذف الاستفهامية، وبحذفها وإلقاء حركتها على الساكن قبلها"[٣].

ب. الاعتماد على الكشاف كمصدر للقراءات الشاذة حيث اعتمد على اختيارات الزمخشري، دون أن يعزو إليه– دائمًا– وذلك كقوله "تتفطرن"[٤] بالتاء لتأكيد التأنيث، وهو نادر"[٥]، فهو ناقل عن الزمخشري دون عزو، فقد قال

=

موسى بأظفار المحن ومخالب الفتن" الكشاف (١/ ٥٩١) فهو ينقل هذا التفسير عن بعض المعتزلة لإنكارهم الكلام القديم الذي هو صفة الذات، إذ لا يثبتون إلا الحروف والأصوات قائمة بالأجسام، لا بذات اللَّه تعالى" حاشية المحقق (رقم ١)، وقال البيضاوي: "وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسى تَكْلِيمًا" وهو منتهى مراتب الوحي خص به موسى من بينهم، وقد فضل الله محمدا صلّى الله عليه وسلّم بأن أعطاه مثل ما أعطى كل واحد منهم" أنوار التنزيل (٢/ ١٠٩).

(١) البقرة: من الآية [٦].

(٢) الكشاف (١/ ٤٨) .

(٣) أنوار التنزيل وأسرار التأويل (١/ ٤١) .

(٤) من قوله تعالى: ﴿تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرنَ مِن فَوقِهِنَّ﴾الشورى (عسق): من الآية [٥] .

(٥) تفسير البيضاوي أنوار التنزيل وأسرار التأويل (٥/ ٧٦).

الزمخشري: "وروى يونس عن أبى عمرو قراءة غريبة "تتفطرن" بتاءين مع النون، ونظيرها حرف نادر"[١].

ج. تأثر بالزمخشري في اختياراته للقراءات أو ردها، ويظهر ذلك في رده لقراءة نافع ﴿أيمَّة﴾ كما ردها الزمخشري، فقال: "وأما التصريح بالياء فليس بقراءة، ولا يجوز أن تكون قراءة، ومن صرح بها فهو لا حن محرف"[٢]، وقال البيضاوي: "والتصريح بالياء لحن"[٣].

د. تأثر بالزمخشري في مصطلحاته وألفاظه، فاستخدم- تقريبًا- نفس المصطلحات، فقال: "وقرئ كذا، وهو لحن، وهو غريب، وهو ضعيف"، كما تأثر البيضاوي بلغة الزمخشري النحوية، فنقل صيغ الزمخشري التوجيهية بالنص أو بمعناها، خصوصًا في الأمور النحوية التي تبرز في توجيه اختلاف القراءات.

ومع تأثره بالزمخشري إلا أنه قد تميَّز عنه في بعض الأوجه، منها:

١. التوسّع أحيانًا في ذكر القراءات أكثر من الزمخشري، فذكر- أحيانًا- قراءات لم يذكرها الزمخشري، ما يدل على أنه لم يكن معتمدًا عليه فقط، بل يرجع إلى مصادر أخرى في علم القراءات، كالسبعة أو العشرة أو كتب التفسير الأخرى.

٢. الاقتصاد في العرض دون الإخلال، فكان البيضاوي يميل في أسلوبه إلى الاختصار- غالبًا- والتنقيح، ويُركّز على المعنى المركزي دون الإطالة، بينما يميل الزمخشري إلى والتفصيل والاستطراد البلاغي والنحوي عند ذكر القراءات، فكان أسلوب البيضاوي أكثر تهذيبًا وأقل زخرفة - والله أعلم-.

---

(١) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (٤/ ٢٠٨)

(٢) الكشاف (٢/ ٢٥١) .

(٣) تفسير أنوار التنزيل وأسرار التأويل للبيضاوي (٣/ ٧٣).

الفصل الأول: الردود النحوية على تخطئة القراء والرواة

المبحث الأول: الردود في باب الفاعل

١) إلحاق علامة جمع الفاعلين بالفعل

قال تعالى[١]: ﴿ ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِير مِّنهُم﴾ قرئ "عُمُوا" بضم العين وتخفيف الميم "وصُمُّوا" بضم الصاد والميم [٢]، ورفع "كثير" وقد ذكرها البيضاوي وقللها، فقال:

"وقرئ بالضم فيهما؛ على أن الله تعالى عماهم وصمهم، أي: رماهم بالعمى والصمم، وهو قليل، واللغة الفاشية أعمى وأصم"[٣].

وهي قراءة يحيى بن وثاب، وإبراهيم النخعى [٤] والقراءة المتواترة، بفتح العين والصاد، ﴿عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ﴾[٥] والقراءتان متفقتان في رفع "كثير".

والأصل: في الفاعل أن يقع بعد عامله، فإذا تقدم الفعل عليه، وكان خاليًا من الضمير، فالفاعل مرفوع به، فإذا كان الفاعل مثنًى أو مجموعًا، فلا تلحقه– الفعل– علامة تثنية أو جمع فلا يختلف حال الفعل آنذاك عن حاله إذا أُسْنِد إلى فاعل مفرد، فيُذكَر الفعل قبله موحّدًا؛ لأنه لا ضمير فيه، ولأنّ التثنية والجمع

---

(١) المائدة: من الآية [٧١] .

(٢) ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي (٤/ ٣٧٢).

(٣) أنوار التنزيل وأسرار التأويل (٢/ ١٣٧).

(٤) مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه (ص: ٣٤)، والمحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها

لأبي الفتح عثمان بن جني (١/ ٣٢٥)، والمحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية (٢/ ٢٢١).

(٥) ينظر: مدخل في علوم القراءات، للسيد رزق الطويل (ص٢٩٠).

معنى يفارق الاسم، فلا يلزم له علامة، فيقال: قام زيد، وقام الزيدان، وقام الزيدون، كله بلفظ واحد في "قام"، على اللغة المشهورة[١].

فإن كان في الفعل ضمير جيء بعلامة التثنية أو الجمع، فتقول: الزيدان قاما، فالألف علامة التثنية والضمير، وتقول: الزيدون قاموا، والواو علامة الجمع والضمير[٢]، ولا يجوز على اللغة الفاشية، أن يقال فيه: قاما الزيدان، وقاموا الزيدون.

لذا وصفها البيضاوي بالقلة، اتباعًا للغة الفاشية عند العرب، ولم يكن سابقًا في نقده لهذه القراءة، بل سبقه ابن الوراق، وابن الأثير[٣]، ونقدها بعده ابن هشام[٤]، وعلتهم إلحاق علامة الجمع بالفعل، مع تأخر الفاعل الظاهر عنه، وهو كما قالت العرب: أكلوني البراغيث، فهي لغة قليلة، وتُحكَى "على طريق الشذوذ، وليس بمستقيم في كلامهم"[٥]، ويتضح هنا أن البيضاوي بل مسبوق.

ولضعف لغة "أكلوني البراغيث"- عندهم-[٦] أوَّلوا القراءة إخراجًا لها من شذوذ إلحاق الفعل علامة الجمع بالفعل- كما رأى النحويون- فحملوها على أنها من إجراء الفعلان مجرى "زُكِمَ الرجلُ، وأزكمه الله" و"حُمَّ الرجلُ وأحمه الله"، ونحوه من الأفعال المبنية للمفعول لفظًا لا معنى، ولا يقال: "زَكَمه الله ولا حَمَّه الله"، فكذلك تأتي هذه القراءة، على "عُمِي الرجلُ وأعماه غيره"، و "صُمَّ وأصَمَّه

(١) علل النحو لابن الوراق (ص٢٧٢)، والبديع في علم العربية لابن الأثير (١/ ١٠٨، ١٠٩) .

(٢) اللمع في العربية لابن جني (ص٣١)، وتوجيه اللمع لابن الخباز (ص١٢١) .

(٣) البديع في علم العربية (١/ ١٠٨).

(٤) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام (ص٤٧٩).

(٥) علل النحو (ص٢٧٢) .

(٦) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص٤٧٩) .

غيره"، ولا يقال: "عميته ولا صممته"[١]، والتقدير: "عماهم الله وصمهم الله، أي: رماهم وضربهم بالعمى والصمم، كما تقول: نزكته إذا ضربته بالنزك، وهو رمح قصير، وركبته إذا ضربته بركبتك" وهو تأويل البيضاوي وهو متفق فيه مع الزمخشري والرازي[٢].

وجعله ابن عطية من فصاحة اللفظ حيث استند الفعل "تاب" إلى الله تعالى، في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ تَابَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمۡ﴾[٣] واستند العمى والصمم، وهما عبارة عن الضلال إليهم[٤].

✓ **<u>الرد على البيضاوي في نقد القراءة</u>:** ويُردُّ على تضعيف القراءة بما يأتي:

<u>الأول</u>: موافقة القراءة لإحدى لغات العرب؛ حيث كان بعض العرب "يظهرون كناية الاسم في آخر الفعل، مع إظهار الاسم الذي بعد الفعل، فالواو حرف مؤذن بأن الفعل لجماعة[٥]، والفاعل هو "كثيرٌ" لـ "عَموا وصَمُّوا"[٦]، وورد على هذه اللغة من قول العرب قول أبى عمرو الهذلي[٧]: "أكلونى البراغيث"[٨]،

---

(١) المحتسب (١/ ٢١٧)، والمحرر الوجيز (٢/ ٢٢١)، وحدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن لمحمد الأمين الهرري (٧/ ٤٠٢)، وروح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني للألوسي (٣/ ٣٧١).

(٢) ينظر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (١/ ٦٦٣)، ومفاتيح الغيب أو التفسير الكبير للفخر الرازي (١٢/ ٤٠٧) .

(٣) المائدة: من الآية [٧١] .

(٤) ينظر: المحرر الوجيز (٢/ ٢٢١).

(٥) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٢٩٧)..

(٦) الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه لمكي القيسي (٣/ ١٨١١).

(٧) مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى (١/ ١٧٤).

(٨) ينظر: الكتاب (١/ ١٩)، ومعانى القرآن للأخفش (١/ ٢٨٦)، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج (١/ ٤٥٨)، وإعراب القرآن للنحاس (١/ ٢٧٧)، ومشكل إعراب القرآن لمكي (١/ ٢٣٤)، والكشاف (١/ ٦٦٣)، وإبراز المعاني من حرز الأماني لأبي شامة (ص٥٧٧)، =

وكان وجه الكلام أن يقول: أكلني البراغيث[١].

قال سيبويه: "وقال الخليل- رحمه الله-: من قال: أكلوني البراغيث، أجرى هذا على أوله، فقال: مررت برجل حسنين أبواه، ومررت بقوم قرشيين آباؤهم ..... ومن قال: أكلوني البراغيث، قلت على حد قوله: مررت برجل أعورين أبواه"[٢].

وورد عن قطرب استحسان هذا الوجه للقراءة[٣]، وقد حُكِيت اللغة عن بعض العرب من الأزد[٤]، ونسبت إلى طيئ[٥] وبلحارث بن كعب[٦]، وحكاها أبو حيان عن أزد شنوءة[٧]، وموافقتها لإحدى لغات العرب ممَّا يقويها.

الثاني: ثبت في فصيح الكلام قراءات مماثلة لهذه القراءة، مما يدل على صحتها، ومنها قوله تعالى[٨]: ﴿ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجوَىٰ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ وحُمِلت في أحد

=

والجامع لأحكام القرآن للقرطبي (١١/ ٢٦٩)، والدر المصون (٤/ ٣٧١)، ومغني اللبيب (ص٤٧٩).

(١) تفسير ابن المنذر (١/ ٣٤٠) .

(٢) الكتاب لسيبويه (٢/ ٤١) .

(٣)الكشف والبيان عن تفسير القرآن للثعلبي (١٨/ ٩٩)، والبستان في إعراب مشكلات القرآن لابن الأحنف اليمني (١/ ١٨١).

(٤) ينظر: تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار) لمحمد رشيد بن علي رضا (٦/ ٣٩٩)

(٥) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام (٢/ ٨٩).

(٦) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام (ص٤٧٨) .

(٧) ينظر: البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي (٧/ ٤٠٨) .

(٨) الأنبياء: من الآية [٣] .

الوجهين على لغة هذه اللغة [١].

ومنها قراءة طلحة بن مصرف "أَفلَحُ"[٢] بفتح الهمزة واللام وضم الحاء[٣] وروي عنه أنه قرأ ﴿قد أفلحوا المؤمنون﴾[٤]، وخُرِجت- القراءة الأولى- على أن الأصل: "أفلحوا المؤمنون" بلحاق علامة جمع قبل الفاعل[٥]، وروي عن عيسى بن عمر أنه قال: "سمعت طلحة يقرأ "قد أَفلَحُوا المؤمنون" "فقلت له: أتلحن؟ قال: نعم كما لحن أصحابي"[٦]، يعني أن مرجوعه في القراءة إلى ما روي[٧]، وليس ما قُعِّد، فعلى فرض المحال، وهو أنهم لحنوا فأنا لاحن تبعا لهم، "وهذا يدل على شدة اعتناء القدماء بالنقل وضبطه خلافا لمن يغلط الرواة"[٨].

ومن النثر- أيضًا- قول أنس بن مالك- رضي الله عنه-: "فَكُنَّ أُمَّهَاتِي يَحْثُثْنَنِي"[٩] النون في "كنَّ" حرف يدلُّ على جمع المؤنث، وليست اسمًا مضمرًا؛ لأنّ "أمهاتي" هو اسم "كان"، فلا يكون لها اسمان"[١٠]، ومن الشعر قوله[١١]:

---

(١) البديع (١/ ١٠٨)، وتفسير القرآن العظيم للسخاوي (١/ ٥٥٢)، وإبراز المعاني من حرز الأماني (ص٥٧٧) .

(٢) وردت في قوله تعالى: ﴿قَدۡ أَفۡلَحَ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ﴾ المؤمنون: الآية [١] .

(٣)ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٨/ ٣١٤) .

(٤) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء (٢/ ٧٨٩).

(٥)ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٨/ ٣١٤) .

(٦) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء (٢/ ٧٨٩)، وجامع البيان في القراءات السبع للداني (١/ ١٤٥).

(٧) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم (١/ ٨٦).

(٨) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٨/ ٣١٤) .

(٩) أخرجه البخاري في الأدب المفرد باب كيف نزلت آية الحجاب رقم(١٠٥١) (ص٣٦١) بلفظ "فَكُنَّ أُمَّهَاتِي يُوَطِّوَنَّنِي"، وأبو يعلي في مسنده "الزهري عن أنس"، رقم (٣٥٥٢) بلفظ يَحْثُثْنَنِي، وقال: "إسناده صحيح (٦/ ٢٥٥).

(١٠) إتحاف الحثيث بإعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث لأبي البقاء العكبري (ص٧٧).

(١١) من الطويل، قائله: الفرزدق ينظر: ديوانه (ص: ٤٤)، استشهد به، في: الكتاب لسيبويه (٢/ ٤٠)، والجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي لأبي الفرج المعافى بن زكريا =

ولكِنْ دِيافِيٌّ أَبُوهُ وأُمُّهُ * بِحَوْرَانَ يَعْصُرْنَ السَّلِيطُ أَقَارِبُه

وقوله [1]:

يَلُومُونَنِي فِي اشْتِرَاءِ النَّخِيـ ... ـلِ قَوْمِي فكُلُّهُمُ يَعْذِلُ

وورود هذه النصوص موافقة للغة "أكلوني البراغيث"، يدل على قوة القراءة.

الرابع: شهد كثير من العلماء بكثرة هذه اللغة، واستحسنوها، مما يشهد بقوة القراءة، فحكي عن قطرب قوله: "هذا سائغ في كلام العرب"[2]، ويقول ابن يعيش: "وهي لغة فاشية لبعض العرب، كثيرة في كلام العرب وأشعارهم، وعليه جاء قولهم: "أكلوني البراغيث" في أحد الوجوه"[3]، وأبو حيان، الذي قال: "والصحيح أنها لغة حسنة"[4]، وردَّ السمين قول ابن عطية: "وهي قراءة

=

النهرواني (ص٥١٢)، وسر صناعة الإعراب لابن جني (٢/ ١١٧)، والشاهد فيه: (يعصرن) بالضمير الذي هو علامة للجمع على حد قولهم: أكلوني البراغيث، والفاعل اسم صريح وهو (أقاربه)، شرح أبيات سيبويه (١/ ٣٣٧).

(١) من المتقارب قائله: أمية بن أبي الصلت في ديوانه (ص ٩٩) ونسب لأحيحة بن الجلاح، وهو في ديوانه (ص ٥٢) واستشهد به، في: المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري (١/ ٤٩٠)، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (٢/ ٣٦٦)، وسر صناعة الإعراب (٢/ ٢٧٣)، وما يجوز للشاعر في الضرورة للقيرواني القزاز (ص٢١٨)، واللامع العزيزي لأبي العلاء المعري (ص٢٤٢)، ومحاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء للراغب الأصفهاني (٢/ ٦١٦)، وأمالي ابن الشجري (١/ ٢٠١)، والبديع في علم العربية (١/ ١٠٨)، وشرح شواهد المغني للسيوطي (٢/ ٧٨٣).

(٢) تفسير الكشف والبيان عن تفسير القرآن للثعلبي (١٨/ ٩٩)، والبستان في إعراب مشكلات القرآن (١/ ١٨١).

(٣) شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٢٩٧).

(٤) ينظر: البحر المحيط (٧/ ٤٠٨) .

مردودة"[١]، فقال: "قلت: ولا أدري كيف يردونها مع ثبوت مثلها في القرآن بإجماع وهما الآيتان المتقدمتان؟"[٢] يقصد ﴿عَمُواْ وَصَمُّواْ﴾ و ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجۡوَىٰ﴾، وقال المرادي: "وهي لغة ثابتة، خلافاً لمن أنكرها"[٣].

أما "كثيرٌ" فارتفع على أوجه: الأول: أن يكون فاعلا لـ "عَموا وصَمُّوا"[٤] والواو علامة الجمع على لغة "أكلوني البراغيث".

الثاني: وهو على توجيه البصريين للقراءة[٥]، وهو أن يكون بدلا من الضمير – الواو – في "عموا وصموا" [٦]؛ "لأنه لو قال: "عموا وصموا" لأوهم ذلك أنَّ كلهم صاروا كذلك، فلما قال: "كثير منهم" دل على أن ذلك حاصل للأكثر لا للكل، وهو بدل بعض من كل.

قال الأخفش: "قال: ﴿ ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنۡهُمۡ﴾ ولم يقل: "ثُمَّ عَمِيَ وَصَمَّ" وهو فعل مقدم؛ لأنه أخبر عن قوم أنهم عَمُوا وصَمُّوا، ثم فسر كم صنع ذلك منهم كما تقول: رأيتُ قَوْمَك ثُلُثَيْهِم"[٧]، وحسَّنه الفخر الرازي[٨]، وابن جزي[٩].

---

(١) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٤/ ١٣٦) .

(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٨/ ٣١٤) .

(٣) الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي (ص١٧٠) .

(٤) الهداية الى بلوغ النهاية (٣/ ١٨١١)، والتسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي (١/ ٢٣٩)، وفتح القدير للشوكاني (٢/ ٧٣) .

(٥) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء لأبي بكر الأنباري (٢/ ٧٩٠) .

(٦) ينظر: التسهيل لعلوم التنزيل (١/ ٢٣٩) .

(٧) معانى القرآن للأخفش (١/ ٢٨٦) .

(٨) مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (١٢/ ٤٠٧) .

(٩) ينظر: التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي (١/ ٢٣٩) .

الثالث: أن قوله: "كثير منهم" خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: هم كثير منهم[١] وقدره البيضاوي بـ " العمى والصم كثيرٌ منهم" وقد أجاز الأوجه الثلاثة[٢].

الرابع: أجاز القرطبي أن يكون مرفوعًا على الابتداء، و"التقدير: العمي والصم منهم كثير"[٣]، واستضعفه البيضاوي؛ لأن تقديم الخبر ممتنع في مثله.

قلت: إن القراءتين "عُمُوا وصُمُّوا" و"عَمُوا وصَمُّوا" وإن كانتا لا توافقان مع اللغة الفاشية، إلا أنهما وافقتا لغة فصيحة عندهم؛ فهما صحيحتان مقبولتان لغويًّا – والله أعلم–.

٢) <u>اجتماع علامتي تأنيث في الفعل</u>

قال تعالى[٤]: ﴿ تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرنَ مِن فَوقِهِنَّ ﴾ ذكر البيضاوي قراءة ﴿تَتَفَطَّرنَ﴾[٥]، فقال:

"**وقرئ "تتفطرن" بالتاء لتأكيد التأنيث، وهو نادر**"[٦].

ونسبت إلى أبى عمرو في رواية يونس[٧] ورواية عن أبي زيد[٨].

---

(١) ينظر: المحرر الوجيز (٢/ ٢٢١)، ومفاتيح الغيب (١٢/ ٤٠٧)، وتفسير القرآن العظيم للحداد المطبوع خطأ باسم التفسير الكبير للطبراني (٢/ ٤٢٧) .

(٢) تفسير أنوار التنزيل وأسرار التأويل (٢/ ١٣٧).

(٣) الجامع لأحكام القرآن (٦/ ٢٤٨) .

(٤) الشورى (عسق): من الآية [٥] .

(٥) وهي من القراءات التي نقلها البيضاوي عن الزمخشري، ولم يعزُها إليه، ينظر: الكشاف (٤/ ٢٠٨) .

(٦) أنوار التنزيل وأسرار التأويل (٥/ ٧٦).

(٧) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (٤/ ٢٠٨) .

(٨) شواذ القراءات للكرماني (ص ٣٠٤) .

والأصل: أن صيغة الفعل المضارع تُشتَق من الماضي، بزيادة حرف من أحرف المضارعة في أوله، مجموعة في: "أنيت"؛ للدلالة على التكلم، أو الخطاب، أو الغيبة (١)، وهي حسب مراد المتكلم لا اختياره، فهي حروف أربع كل واحد منها يدل على غرض؛ منها: التاء، وهي للمخاطب، مذكرا أو مؤنثا، سواء أكان مفردا أم مثنى، أم مجموعا، وللمؤنث الغائب، وللمؤنثتين، فيقول: تكرم، وتكرمان، وتكرمون، ومنها: الياء، وتكون للغائب الواحد المذكر، ومثناه، وجمعه، ولجمع المؤنث (٢)، فيقول: يكرم، ويكرمان، ويكرمون، ويكرمن.

وعند بناء الفعل المضارع للمؤنثات الغائبات، يؤتى بالياء من أحرف المضارعة(٣)، "وعلى هذا يقال: الغواني يمزحن، والنوق يسرحن" (٤)؛ لأنه لا يجمع في هذا القبيل بين نون النسوة وتاء التأنيث في الفعل المضارع– وهما علامتا تأنيث–(٥) عند الحديث عن الغائبات(١)، كقوله تعالى(٢): ﴿وَٱلۡوَٰلِدَٰتُ يُرۡضِعۡنَ﴾ وقوله(٣): ﴿تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرۡنَ﴾.

(١) ينظر: شرح ابن عقيل (٤/ ٣١١)، والمقاصد الشافية للشاطبي (١/ ٥٩).

(٢) ومنها الهمزة إن أراد أن يتكلم عن نفسه بدأ بها فقال: أكرم، وإن أراد أن يتكلم عن نفسه ومعه غيره، أو كان معظما لنفسه، فإنه يبدأ بالنون، فيقول: نكرم، ينظر: شرح قطر الندى لابن هشام (ص: ٥)، شرح الرضي على الكافية (٤/ ١٩).

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه (١/ ١٦) .

(٤) درة الغواص في أوهام الخواص للحريري (ص١٦٤) .

(٥) لم يجِز النحويون أن يقال: تمرتات، وطلحتات، وفاطمتات في جمع تمرة، وطلحة، وفاطمة؛ لئلا يجمع بين علامتي تأنيث متماثلتين؛ إذ كانت تاء الجمع تاء تأنيث، فاجتنبوا ذلك بحذف تاء الاسم المفرد، وبقيت تاء الجمع كالنائبة عنها، وكذلك أيضا تحذف تاء التأنيث فتقول في النسب إلى فاطمة فاطميٌّ وإنما حذفت التاء لئلا يجمع بين علامتي تأنيث إذا كان المنسوب إليه مؤنثا نحو مكية، شرح كتاب سيبويه (٤/ ١٤٤)، والمقاصد =

لذا وصف البيضاوي قراءة ﴿تَتَفَطَّرنَ﴾ بالندور؛ لاجتماع علامتي تأنيث في المضارع عند الحديث عن الغائبات: التاء – الدالة على المضارعة وتأنيث الفاعل– ونون الفاعل للإناث، موافقة منه للقياس اللغوي، وسبقه في نقدها: ابن خالويه– ثم عاد وقواه كما سيأتي–، والزمخشري[٤]، ونقدها بعده السمين الحلبي[٥]، وأبو السعود[٦]، ووصفوا الحرف بالغرابة، ونظيره نادر[٧]؛ لأن العرب لا تجمع بين علامتي تأنيث[٨].

وقد وجَّه البيضاوي الجمع بين علامتي تأنيث في القراءة؛ أنه لتأكيدِ التأنيثِ[٩]، وعقَّب الشهاب على تأويل البيضاوي بأنه "مخالف للقياس، والاستعمال وهو أحد أقسام الشاذ الثلاثة المشهورة"[١٠].

=

الشافية للشاطبي (٦/ ٤٦٠) ، شرح المكودي على الألفية (ص٣٤٥)، وشرح شذور الذهب للجوجري (١/ ١٨٥)، والتصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد (٢/ ٥١٣).

(١) ينظر: معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي د. أحمد مختار عمر وآخرون (٢/ ٨٨٥) .

(٢) البقرة: من الآية [٢٣٣] .

(٣) مريم: من الآية [٩٠] ، والشورى (عسق): من الآية [٥].

(٤) يلاحظ في نص البيضاوي استعماله لمصطلح الندور، كالزمخشري، فقد قال: "وروى يونس عن أبى عمرو قراءة غريبة تتفطرن بتاءين مع النون، ونظيرها حرف نادر" الكشاف (٤/ ٢٠٨)، ونقله في: البحر (٩/ ٣٢٢).

(٥) الدر المصون (٩/ ٥٤٠)

(٦) إرشاد العقل السليم لأبي السعود (٨/ ٢٢) .

(٧) ينظر: الكشاف (٤/ ٢٠٨)، والدر المصون (٩/ ٥٣٩).

(٨) روح المعاني للألوسي (١٣/ ١٣).

(٩) وتبعه أبو السعود، ينظر: إرشاد العقل السليم (٨/ ٢٢) .

(١٠) حاشيه الشهاب علي تفسير البيضاوي (٧/ ٤٠٨).

قلت: اختلفت روايتا ابن خالويه، والزمخشري، فعند الأول: "تنفطرن"– تاء فنون ثم نون الإناث في آخر الفعل[١]– وعند الزمخشري "تتفطرن"– بتاءين في أول الفعل، ونون الإناث في آخره[٢]– لكنهما اتفقتا في اجتماع تاء المضارعة مع نون الفاعل لجمع المؤنث، وسواء أقرئ "تتفطرن" أم "تنفطرن" فإنه نادر[٣]، شاذ عن القياس والاستعمال.

✓ **<u>الرد على البيضاوي في نقد القراءة</u>**: ويُردُّ على تضعيف القراءة بما يأتي:

قد ورد عن العرب روايات موافقة لهذه القراءة، منها ما "روي في نوادر ابن الأعرابي: الإبل تشممن"[٤] وروي: "الإبل تتشمسن"[٥] و"الإبل تَسْمَنْ"، وما رواه

(١) مختصر شواذ القرآن لابن خالويه (ص ١٣٤)، وينظر: إعراب ثلاثين سورة لابن خالويه (ص١٧١) .

(٢) وصف في البحر (٩/ ٣٢٢– ٣٢٣) رواية الزمخشري بأنها وهم منه في النقل؛ لأن ابن خالويه رواها: "تنفطرن" بالتاء والنون، وقال: "فإن كانت نسخ الزمخشري متفقة على قوله بتاءين مع النون فهو وهم، وإن كان في بعضها بتاء مع النون، كان موافقا لقول ابن خالويه، وكان بتاءين تحريفا من النساخ، وكذلك كتبهم تتفطرن وتتشممن بتاءين" وردَّ السمين وصف نسخ الزمخشري بالوهم؛ لأنه لو كان على ما قال الشيخ، كان ينبغي أن يكتب "تفطرن" بتاء واحدة، ولم يكن فيه شذوذ، ولا إنكار؛ لأنه ماض مسند لضمير الإناث ونظيره "النسوة خرجن"، وكذا لو كتب "يتفطرن" بياء، وتاء، وإنما يجيء الشذوذ والإنكار إذا كان بتاءين، وهي لم يقرأ بها في مريم. ينظر: الدر (٩/ ٥٤٠)، وكناشة النوادر عبد السلام هارون (ص٧٥).

(٣) الدر المصون (٩/ ٥٤٠)

(٤) الكشاف (٤/ ٢٠٨)، حاشية الطيبي على الكشاف (١٤/ ٨)، ارتشاف الضرب (٤/ ٢٠٢٩)، والبحر (٩/ ٣٢٣) .

(٥) ينظر: مفاتيح الغيب للرازي (٢٧/ ٥٧٧).

الحريري عن العرب قولهم: " الحوامل تطلقن، والحادثات تطرقن"[١]، ومما يعدُّ سندًا للقراءة أيضًا ما كتبه مطيع بن إياس لنديم له، وكان قد انقطع عنه[٢]:

خَفِّضْ عليكَ فمَا فِي النَّاسِ ذُو إبلِ ... إِلَّا وَأينُقُه يشردْنَ أحيَانًا

وإذا كان قد قرى به وورد في كلام فصحاء العرب قديمًا، فلا يتأتى كونه غلطًا[٣].

وهذه الروايات تقوي القراءة، ولا تضعفها، وكان ابن خالويه قد أنكره، ثم قواه لما روي من ذلك، فقال: "هذا حرف نادر؛ لأن العرب لم تجمع بين علامتي التأنيث، لا يقال: النساء تَقُمْنَ، ولكن يَقُمْنَ، ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ﴾، ولا يقال: تُرْضِعنَ، وكان أبو عمر الزاهد روى في نوادر ابن الأعرابي: الإبل تَسْمَنْ، فأنكرناه، فقد قواه الآن هذا"[٤].

قلت: إذا كان الحكم النحوي أو القواعد النحوية تتبع ما ورد من لغة العرب شعرًا، أو نثرًا، وأحيانًا تتبع شاهدًا واحدًا؛ فإن القراءات القرآنية أولى بذلك، وأجدر، وبورود شواهد من اللغة على هذه القراءة، فهي صحيحة لغويًّا- وإن كانت شاذة بالنظر إلى ما اتبعه علماء القراءات في شروط القراءة المتواترة إلا أنها صحيحة لُغويًّا- وقد صحَّح الأستاذ أحمد مختار عمر، هذا الاستعمال بناءً على ما ورد من شواهد ومنها هذه القراءة، فقال:

---

(١) درة الغواص في أوهام الخواص (ص١٦٤) .

(٢) من الكامل، ورد في: درة الغواص (ص١٦٤)، والتذكرة الحمدونية لابن حمدون (٨/ ٣٣٠)، وشرح مقامات الحريري (٣/ ١٨١)، وشرح درة الغواص للشهاب الخفاجي (ص٥٠١).

(٣) ينظر: شرح درة الغواص للشهاب الخفاجي (ص٥٠١).

(٤) مختصر شواذ القرآن (ص ١٣٤) .

"المذكور في كتب النحو منع الجمع بين نون النسوة وتاء التأنيث في الفعل عند الحديث عن جماعة الغائبات، وعليه قوله تعالى: ﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾ ولكن يشيع في لغة العصر الحديث الجمع بين تاء التأنيث ونون النسوة، وهو استعمال قديم، يؤيده ما ذكره أبو حيان في البحر عن ابن الأعرابي من قوله: الإبل تتشممن، وقد وردت به قراءات قرآنية كما في قوله تعالى: ﴿تَكَادُ السَّمَوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْ فَوْقِهِنَّ﴾، حيث قرئت: تَتَفَطَّرن، بالتاء بدلاً من الياء؛ وبذا يمكن تصحيح الاستعمالات المرفوضة" [١].

(١) معجم الصواب اللغوي (٢/ ٨٨٦).

المبحث الثاني: الردود في باب الإضافة

٣) الفصل بين المضاف والمضاف إليه

قال تعالى[١]: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾، قرئت بقراءات عدَّة منها قراءة ابن عامر[٢] وهي من القراءات المتواترة التي ذكرها البيضاوي وضعفها، فقال:

"وقرأ ابن عامر "زُيِّنَ" على البناء للمفعول الذي هو "القتلُ، ونصب "الأولاد"، وجر "الشركاء" بإضافة القتل إليه، مفصولاً بينهما بمفعوله، وهو ضعيف في العربية معدود من ضرورات الشعر[٣]، كقوله[٤]:

فَزَجَجْتُهَا بِمَزَجَة ... زَجَّ القلوصِ أَبِي مُزَادَه"[٥].

---

(١) الأنعام: من الآية [١٣٧] .

(٢) قرأ ابن عامر وحده (زُيِّنَ) بضم الزاي، ورفع اللام من (قَتْلُ)، ونصب الدال (أولادَهم)، وجر (شركائِهم)، السبعة (ص٢٧٠)، ومعاني القراءات للأزهري (١/ ٣٨٨)، والمبسوط (ص٢٠٣)، والتيسير (ص١٠٧، ٣٤٩).

(٣) يظهر في نص البيضاوي تأثره بالزمخشري في ذكره للقراءة ورده لها، فقد قال الزمخشري: "وأما قراءة ابن عامر: قتل أولادهم شركائهم برفع القتل ونصب الأولاد وجرّ الشركاء على إضافة القتل إلى الشركاء، والفصل بينهما بغير الظرف، فشيء لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر، لكان سمجاً مردوداً ... فكيف به في الكلام المنثور، فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته" الكشاف (١/٤١، ٤٢) .

(٤) من الكامل، ولا يعرف قائله، وفي معانى القرآن للفراء (٢/٨١): "ونحويو أهل المدينة ينشدون: فَزَجَجْتُهَا ...."، وبلا نسبة في: شرح كتاب سيبويه (١/ ٢٤١)، وما يجوز للشاعر في الضرورة (ص١٧٩)، والمفصل (ص١٣٣)، والإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين لكمال الدين الأنباري (٢/ ٣٤٩)، والبديع (١/ ٣٠١)، وشرح ديوان المتنبي للعكبري (١/ ١٥٨) وفي: اللامع العزيزي (ص١٦٣): متعرضًا ... أبي مزاج.

(٥) تفسير أنوار التنزيل وأسرار التأويل للبيضاوي (٢/ ١٨٤)، وهذه القراءة.

والقياس: على مذهب البصريين [١] ومن وافقهم[٢]، عدم جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا في الشعر، فيجوز فيه الفصل– بالظرف أو الجار والمجرور– للضرورة بشرط أن يتعلقا، فيجوز بقوة، وإلا يكون ضعيفًا؛ لأن المضاف إليه من تمام المضاف، ومنزل منه منزلة التنوين؛ ولأن الظرف، وحرف الجر يتسع فيهما ما لا يتسع في غيرهما.

قال سيبويه: "ولا يجوز: يا سارق الليلة أهل الدار إلا في شعر، كراهية أن يفصلوا بين الجار والمجرور .... وقال أبو حية النميري[٣]:

كَمَا خُطَّ الكِتَابُ بكفِّ يَوْمًا ... يَهُودىٍّ يُقَارِبُ أَو يُزِيلُ أَو يُعِيد"[٤].

وأجاز الفراء الفصل في الشعر "إذا اعترضت صفة بين خافض وما خفض، نحو: هذا ضاربُ في الدار أخيه" وذكر أن الكسائي زعم "أنهم يؤثرون النصب إذا حالوا بين الفعل المضاف بصفة فيقولون: هو ضاربُ في غير شيءٍ أخاه، يتوهمون إذ حالوا بينهما أنهم نونوا"[٥].

---

(١) ينظر: معانى القرآن للأخفش (٦٠١/٢)، والتبصرة والتذكرة للصيمري (٢٨٧/١)، والخصائص لابن جنى (٤٠٤/٢:٤٠٧)، والإنصاف (٤٦٣/٢)، وائتلاف النصرة للزبيدي (٥٢، ٥٣).

(٢) ينظر: المفصل (ص ٩٩)، وشرح المفصل لابن يعيش (١٩،٢٠/٣)، وهمع الهوامع للسيوطي (٥٢/٢).

(٣) من الوافر، ينظر: شعر أبي حية النميري (ص١٦٣) استشهد به في: المقتضب للمبرد (٤/ ٣٧٧)، والأصول لابن السراج (٢/ ٢٢٧)، وعيار الشعر لابن طباطبا العلوي (ص٧١)، والانتصار لسيبويه على المبرد (ص٨٢)، والموشح في مآخذ العلماء على الشعراء لأبي عبيد الله المرزباني (ص٢٩٠) والشاهد: "بكف يوما يهودي" حيث فصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف للضرورة، والأصل: بكف يهودي.

(٤) الكتاب لسيبويه (١/ ١٧٦، ١٧٨، ١٧٩) .

(٥) معاني القرآن للفراء (٢/ ٨١)، وينظر: (١/ ٣٥٨) .

واستضعف البيضاوي الفصل في القراءة بين المضاف والمضاف إليه

موافقة منه لمذهب البصريين، ومَن تبعهم، وسبقه في تخطئتها، الفراء، والطبري[١]، ولحنها النحاس[٢]، واستقبح الفصل في القرآن ابن خالويه [٣]، ووصفها بأنه قراءة بعيدة مكي [٤]، ونقدها أبو البركات[٥]، والزمخشري [٦]، والرازي[٧].

قال الفراء: "وليس قول من قال[٨]: ﴿مخلفُ وعدَه رُسُلِهِ﴾ ولا ﴿وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهِمْ شُرَكَائِهُمْ﴾ بشيء"[٩].

ونقدوها؛ لأنها تؤدى إلى الفصل بين المضاف والمضاف إليه، ولا يجوز إلا في الضرورة الشعرية- على كراهة- إذا كان بالظرف أو الجار والمجرور؛ والقرآن ليس موضع ضرورة[١٠]، كما أن الفصل بالمفعول مكروه في الشعر، وإذا

(١) تفسير الطبري (١٣٩/١٢) .

(٢) ينظر: إعراب القرآن (٩٧/١، ٩٨).

(٣) ينظر: الحجة في إعراب القراءات السبع (ص ١٥٠).

(٤) ينظر: المشكل في إعراب القرآن (٢٧١/٢) .

(٥) البيان (٣٤٢/١)، والإنصاف (٤٣٦/٢،٤٣٥).

(٦) الكشاف (٤١/١، ٤٢) .

(٧) التفسير الكبير للفخر الرازى (٢٠٦/١٣).

(٨) والآية: ﴿مُخْلِفَ وَعْدِهِۦ رُسُلَهُۥٓ﴾ [إبراهيم: ٤٧] والقراءة بلا نسبة في: إبراز المعاني (ص٤٦٤)، والكشاف (٢/ ٥٦٦)، والمحرر (٣/ ٣٤٦)، ومفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني (ص٢٣٢)، والبحر (٤/ ٦٥٨)، والإتحاف (ص٢٧٤).

(٩) معاني القرآن للفراء (٢/ ٨١) .

(١٠) ينظر: ائتلاف النصرة (ص٥٤).

كان مستكرهًا في الشعر، ففي القرآن الذى هو معجز في الفصاحة أكثر كراهة[١].

قال الزمخشري: "لو قرأ بجر "الأولاد والشركاء" لكان الأولاد شركاؤهم في أموالهم؛ لوجد في ذلك مندوحة عن هذا الارتكاب"[٢].

✓ **<u>الرد على البيضاوي في نقد القراءة</u>**: بأوجه عدَّة، هي:

أولًا: أن القراءة موافقة لبعض المصاحف– احتمالًا– حيث ذُكِر أن الذى حمل ابن عامر على هذه القراءة أنه رأى في بعض المصاحف "شركايهم"[٣] مكتوباً بالياء، وعين الفراء "بعض مصاحف أهل الشام"[٤].

ثانيًا: أن الفصل في القراءة سائغ؛ لأنه جاء بمعمول المضاف "أولادهم"؛ لأن العامل فيه مصدر "قتل" مضافًا إلى الفاعل "شركائهم"[٥] وحسنه كون الفاصل فضله فإنه يصح به؛ لعدم الاعتداد؛ ولكونه غير أجنبي من المضاف؛ ولكونه مقدر التأخير[٦].

ثالثًا: أن الكوفيين، وافقهم ابن مالك أجازوا الفصل بين المتضايفين بغير الظرف والجار والمجرور دون اضطرار لذلك [٧]، قال ابن مالك:

---

(١) التفسير الكبير للفخر الرازي (٢٠٦/١٣).

(٢) الكشاف (٤١/١، ٤٢) .

(٣) ينظر: الكشاف (٢/ ٧٠) التفسير الكبير للفخر الرازي (٢٠٦/١٣)، وائتلاف النصرة (ص٥٤) .

(٤) معاني القرآن للفراء (١/ ٣٥٨) .

(٥) ينظر: إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك لابن قيم الجوزية (١/ ٥١١) .

(٦) ينظر: شرح التسهيل (٢٧٦/٣)، ارتشاف الضرب (٥٣٥/٢)، همع الهوامع (٥٢/٢).

(٧) شرح التسهيل (٢٧٦/٣)، وشرح ابن الناظم (ص ٤٠٨)، وارتشاف الضرب (٥٣٣/٢)، وشرح الأشموني (٢٩/١).

"وان كان المضاف مصدرًا جاز ان يضاف نظمًا ونثرًا إلى فاعله مفصولا بمفعوله، وربما فصل في اختيار اسم الفاعل المضاف إلى المفعول بمفعول آخر أو جار ومجرور" (١) .

رابعًا: أن الفصل ورد بين المتضايفين بغير الظرف والجار والمجرور دون ضرورة، ومن ذلك قوله: "زِجَّ القلوصَ أبي مَزَادَهْ" حيث فصل بين المتضايفين " زج" و "أبى مزاده" بالمفعول " القلوص" أي: زج أبي مزادة القلوص، ولا ضرورة هنا؛ لإمكانه أن يقول: زج القلوص أبو مزادة(٢)، ومنه قول الشاعر(٣):

فَإنْ يَكُنِ النِّكَاحُ أَحَلَّ شيئًا ... فإنَّ نِكاحَها مَطَرٍ حرامُ

على رواية جر "مطر"(٤) فالضمير في "نكاحها" منصوب على المفعولية وهو فاصل بين المتضايفين(٥)؛ أي: نكاح مطر إياها، ولا ضرورة هنا؛ إذ يمكنه أن يقول: "فإن نكاحها مطرُ "(٦).

---

(١) التسهيل (١٦٠، ١٦١).

(٢) قال ابن جني: "وفي هذا البيت عندي دليل على قوة إضافة المصدر إلى الفاعل عندهم، وأنه في نفوسهم أقوى من إضافته إلى المفعول، ألا تراه ارتكب ههنا الضرورة مع تمكنه من ترك ارتكابها لا لشيء غير الرغبة في إضافة المصدر إلى الفاعل دون المفعول" الخصائص (٢/ ٤٠٨)

(٣) من الوافر، للأحوص بن محمد الأنصاري، ينظر ديوانه (ص: ١٨٣) وفي: أمالي ابن الشجري (٢/ ٩٦)، وأوضح المسالك (٣/ ١٦١)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (٧/ ٣٢٦٤)، وتعليق الفرائد للدماميني (ق ١ (٢/ ٨٦)، والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية (شرح الشواهد الكبرى) للعيني (١/ ١٧٣).

(٤) شرح الكافية الشافية (٢/ ٩٨٦)، وشرح التسهيل (٢٧٨/٣).

(٥) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص٨٨١) بتصرف .

(٦) شرح ابن الناظم (ص٢٩٠) .

خامسًا: أن الفصل ورد بينهما في النثر، ومنه "قراءة بعض السلف[١]: ﴿فلا تَحْسَبنَّ الله مُخْلِفَ وعدَه رسلِهِ﴾[٢]، ففصلَ فيه اسمَ الفاعل "مُخْلِفَ" المضاف إلى مفعول "رسلِه" بمفعول آخر "وعدَه"، وقوله- ﷺ -[٣]: "هَلْ أَنْتُمْ تَارِكو لِي صَاحِبِي"[٤] فـ"تاركو" اسم فاعل مضاف إلى مفعوله "صاحبي" وفُصِل بينهما بالجار والمجرور "لي" وهو متعلق بـ "تاركو"، والأصل: هل أنتم تاركو صحابي لي[٥] وكونه معمولا للمضاف يزيل أجنبيته، وكونه غير مرفوع ولا في حكم مرفوع يسوغ نية تأخيره[٦]، ومنه ما روي عمَّن يوثق بعربيته: ترك يومًا نفسك وهواها سعي لها في رداها[٧]، فقد ورد الفصل في الاختيار بالظرف، فعلم أن مثله لا حجر على المتكلم به ناظما وناثرا، وإنما يحجر على من فصل بما لا يتعلق بالمضاف[٨].

(١) ذكرت بلا عزو في: معاني القرآن للفراء (٢/ ٨١)، ومعانى القرآن للأخفش (٢/ ٤١٠)، وتفسير الطبري (١٧/ ٤٥)، معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٣/ ١٦٨)، ونسبت إلى فرقة في تفسير ابن عطية (٣/ ٣٤٦).

(٢) قال تعالى: ﴿فَلَا تَحۡسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخۡلِفَ وَعۡدِهِۦ رُسُلَهُۥٓ﴾ [إبراهيم: ٤٧] .

(٣) أخرجه في سنن سعيد بن منصور بَابُ النَّفْلِ وَالسَّلَبِ فِي الْغَزْوِ وَالْجِهَادِ (٢/ ٣٠٤) [رقم: ٢٦٩٧] وفي مسند أحمد حديث عوف بن مالك الأشجعي الأنصاري (٣٩/ ٤٢٤) [رقم: ٢٣٩٩٧] بلفظ "هل أنتم تاركوا لي أمرائي" وأخرجه البخاري في صحيحه بَابٌ حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ (٥/ ٥) [رقم: ٣٦٦١] .

(٤) شرح التسهيل (٢٧٨/٣)، وينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (٣/ ٨٣) .

(٥) التصريح بمضمون التوضيح (١/ ٧٣٤).

(٦) شرح الكافية الشافية (٢/ ٩٩٢) .

(٧) المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل (٢/ ٣٦٨)، وينظر: همع الهوامع (٢/ ٥٢٣) .

(٨) شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٢٧٣) بتصرف.

سادسًا: أن قراءة ابن عامر– رحمه الله– غير منافية لقياس العربية؛ لأن الفصل فيها جائز؛ حيث إن المحذورين مأمونان، وهما : الفصل بأجنبي لعدم تعلقه بالمضاف، والفصل بحرف الجر أو بما فيه معنى حرف الجر مع كون المضاف مقتضيا للجر؛ ففي إيلائه ظرفًا أو حرف جر يلاقى مقتضى جرٍّ، مع أن الفاعل كجزء من عامله فلا يضر فصله؛ لأن رتبته منبهه على ذلك، أما المفعول فبخلاف ذلك، وعلى الجملة لا يستعمل الفصل بما ليس معمولا للمضاف؛ إذ إنه يسهل إذا كان بمعمول المضاف، فإن كان منصوبًا، أو مجرورًا جاز بغير ضعف ولم يخص بالشعر(١).

سابعًا: أن قراءة ابن عامر– رحمه الله– لو كانت منافية لقياس العربية لوجب قبولها لصحة نقلها كما قبلت أشياء تنافى القياس بالنقل، وإن لم تساو صحتها صحة هذه القراءة ولا قاربتها(٢).

قلت: لم يكن التواتر في قراءة ابن عامر مانعًا– للزمخشري والبيضاوي وغيرهما– من تخطئتها، وهي قد توفرت فيها شروط القراءة الصحيحة الثلاثة، وهي التواتر، وموافقتها للمصحف العثماني– ولو احتمالًا فقد كتبت "شركايهم" بالياء في بعض المصاحف– كما لها سند من كلام العرب نثرًا وشعرًا، كما أن القاعدة النحوية يجب أن تتبع القراءة القرآنية، لا العكس؛ لذا وجب قبولها وعدم الطعن فيها– والله أعلم–.

(١) شرح الكافية الشافية (٢/ ٩٨١، ٩٨٢، ٩٩٢) بتصرف .

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية (٢/٩٨١،٩٨٢) .

٤)**كسر ياء الإضافة** في قوله تعالى[١]: ﴿ مَّآ أَنَا بِمُصرِخِكُم وَمَآ أَنتُم بِمُصرِخِيَّ﴾ قرئ "بِمُصْرِخِيِّ" بكسر الياء، ذكرها البيضاوي، ورفضها، فقال:

"وقرأ حمزة[٢] بكسر الياء على الأصل في التقاء الساكنين، وهو أصل مرفوض في مثله؛ لما فيه من اجتماع ياءين وثلاث كسرات، مع أن حركة ياء الإضافة الفتح، فإذا لم تكسر وقبلها ألف فبالحري أن لا تكسر وقبلها ياء، أو على لغة من يزيد ياء على ياء الإضافة؛ إجراء لها مجرى الهاء والكاف، في: ضربته، وأعطيتكه، وحذف الياء اكتفاء بالكسرة"[٣].

وهي قراءة الأعمش[٤]، وتبعه[٥] حمزة[٦]، وقراءة يحي بن وثاب[٧]، والأعشى[٨].

---

(١) سورة إبراهيم (عليه السلام): من الآية [٢٢] .

(٢) وقرأ حمزة ﴿بمصرخيَّ﴾ بفتح الياء الثانية في رواية إسحق الأزرق، السبعة في القراءات (ص٣٦٢).

(٣) أنوار التنزيل وأسرار التأويل (٣/ ١٩٧) .

(٤) ينظر: معانى القرآن للأخفش (٢/ ٤٠٧)

(٥) تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة (ص٤٤)، والمحتسب (١/ ٤٤) .

(٦) نسبت إلى حمزة وحده في: السبعة (ص٣٦٢)، والمبسوط في القراءات العشر لابن مهران (ص٢٥٦)، وجامع البيان في القراءات السبع لأبي عمرو (٣/ ١٢٥٧)، والوجيز في شرح قراءات القرأة الثمانية أئمة الأمصار الخمسة للأهوازي (ص٢٢١)، والعنوان في القراءات السبع لابن خلف (ص١١٥)، والإقناع في القراءات السبع لابن الباذش (ص٣٣٦).

(٧) قال الفراء: "حدثني القاسم بن معن عن الأعمش عن يحيى أنه خفض الياء" معاني القرآن (٢/ ٧٥)، وينظر: إعراب القرآن للنحاس (٢/ ٢٣١)، والحجة للقراء السبعة للفارسي (٥/ ٢٨).

(٨) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٣/ ١٥٩)، والأعشى، هو: يعقوب بن محمد بن خليفة بن سعيد بن هلال أبو يوسف الأعشى التميمي الكوفي، أخذ القراءة عن شعبة وهو =

والأصل: عند إضافة الاسم إلى ياء المتكلم، وكان آخره مكسورًا، كالمجموع جمع مذكر سالم[١]، في حالتي الجر والنصب، أن تحذف نون الجمع للإضافة، ثم تُدْغَم ياء الجمع في ياء المتكلم، ولا تكون ياء الإضافة- ياء المتكلم- إلا مفتوحة، فإذا أضيف زيدِيْن، إلى ياء المتكلم قيل فيه: زيدِيَّ[٢] نحو: سلمت على مسلمِيْنَ وصالحِيْنَ، فعند الإضافة، يقال: مسلمِيَّ، وصالحِيَّ، شُدِّدت الياء؛ لأجل الادغام، وفُتِحَت ياء النفس؛ لسكون الياء المدغمة، فتقع الياء المدغمة بين كسرة ما قبلها، وفتحة ياء النفس[٣].

وأصل ياء الإضافة أن تتحرك، إذا لم يكن قبلها ساكن، فإذا كان قبلها ساكن صارت حركتها لازمة؛ لئلا يلتقي ساكنان، وحركتها الفتح، وعلة تحريكها بالفتح، هي أن الاسم المضمر لما كان على حرف واحد، وقد مُنِعَ الإعراب، حُرِّكَ بأخفِّ الحركات، وهي الفتحة، كما تفتح الواو، في: هوَ قائم، وتفتح النون في: أنا قمت[٤].

أما أصل "بِمُصْرِخِيَّ" فهو: "مُصْرِخِيْني"- حذفت النون للإضافة، وأُدغِمت ياء الجمع الساكنة في ياء الإضافة؛ لذا كان حقها الفتح؛ لسكون ياء الجميع

=

من أجلِّ أصحابه، وروى حمزة عن شعبة الحروف سماعًا توفي في حدود المائتين. غاية النهاية لابن الجزري (١/ ٣٢٦، ٢/ ٣٩٠).

(١) أو كان منقوصً، نحو رامٍ، فإذا أضفت الجمع قُلْت: رامِيَّ، في جميع الأحوال. المفتاح في الصرف للجرجاني (ص٧٨).

(٢) ينظر: البديع في علم العربية (١/ ٣٠٦) .

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٢١١)، شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٢٨٣) .

(٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٣/ ١٥٩)، .

قبلها، فلم يكنْ بدٌّ منْ حَرَكَتِها؛ لأنها لو سكنت لالتقى ساكنان، ولا تُحَرَّك بالكسر؛ لأَنْ الكسر من الياء؛ لذا حُرِّكت بالفتح؛ لخفتها [١].

قال الفراء: "الياء من المتكلم تسكن إذا تحرك ما قبلها، وتنصب إرادة الهاء [السكت] ..... فإذا سكن ما قبلها ردت إلى الفتح الذي كان لها، والياء من "مُصْرِخِيَّ" ساكنة والياء بعدها من المتكلم ساكنة فحركت إلى حركة قد كانت لها، فهذا مطرد في الكلام"[٢].

لذا وصف البيضاوي كسر الياء في "بمُصْرخِيِّ" بأنه أصل مرفوض في مثله، اتباعًا للأصل اللغوي، وسبقه في نقدها الفراء، والأخفش[٣]، والزجاج[٤]، والنحاس[٥]، والأزهري[٦]، والزمخشري، وغيرهم[٧]، وتنوعت عباراتهم في تخطئتها، فوُصِف القارئ بالوهم[٨]، والقراءة بأنها لم يُسمع بها من أحد من العرب[٩]، أو أنها رديئة مرذولة[١٠]، أو غير جيّدة عندَ جميع النحويين[١١]، ورُدَّ الشاهد الشعري

(١) ينظر: معانى القرآن للأخفش (٢/ ٤٠٧)، وإعراب القرآن للنحاس (١/ ٧٩)، وحجة القراءات لابن زنجلة (ص٣٧٧) .
(٢) معاني القرآن للفراء (٢/ ٧٥).
(٣) معانى القرآن للأخفش (٢/ ٤٠٧).
(٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٣/ ١٥٩، ١٦٠) .
(٥) إعراب القرآن للنحاس (٢/ ٢٣١) .
(٦) معاني القراءات للأزهري (٢/ ٦٢).
(٧) رويت تخطئتها عن أبي عبيد في البحر المحيط (٦/ ٤٢٨)، واللباب في علوم الكتاب لابن عادل (١١/ ٣٧٤)، ولم أقف عليه عنده، ورويت عن جعفر الصادق، ونصير النحوي، في: ارتشاف الضرب (٤/ ١٨٤٩).
(٨) قال الفراء: "طبقة يحيى، فإنه قلَّ من سلِم منهم من الوهم" معاني القرآن (٢/ ٧٥) .
(٩) معانى القرآن للأخفش (٢/ ٤٠٧).
(١٠) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٣/ ١٥٩، ١٦٠) .
(١١) معاني القراءات للأزهري (٢/ ٦٢).

"يا تافيٍّ" بأنه مجهول[١]، وأنه شاذ لا يلتفت إليه[٢]، ولا ينبغي أن يُحمل كتاب الله على الشذوذ[٣].

وأُوِّلت بتأويلات عدَّة، منها ما أوَّلها به الفراء بأنه "ظن أن الباء تخفض الحرف كله" [٤]، وأوَّلها الزمخشري بتأولين وردَّ على نفسه فيهما، وكأن ما أوَّلها به لا يخرجها من حكم الضعف، فقال: "كأنه قدّر ياء الإضافة ساكنة وقبلها ياء ساكنة، فحرّكها بالكسر لما عليه أصل التقاء الساكنين، ولكنه غير صحيح، لأنَّ ياء الإضافة لا تكون إلا مفتوحة، حيث قبلها ألف في نحو عصاي، فما بالها وقبلها ياء؟ فإن قلت: جرت الياء الأولى مجرى الحرف الصحيح لأجل الإدغام، فكأنها ياء وقعت ساكنة بعد حرف صحيح ساكن، فحرّكت بالكسر على الأصل، قلت: هذا قياس حسن، ولكن الاستعمال المستفيض الذي هو بمنزلة الخبر المتواتر تتضاءل إليه القياسات"[٥].

---

(١) قال الزمخشري "وقرئ: "بمُصْرِخِيِّ" بكسر الياء وهي ضعيفة، واستشهدوا لها ببيت مجهول" الكشاف (٢/ ٥٥١) ورد أبو حيان عليه، فقال: "قوله: واستشهدوا .... قد ذكر غيره أنه للأغلب العجلي" البحر المحيط (٦/ ٤٢٩)

(٢) قال الزجاج: "وهذا الشعر مما لا يلتفت إليه، وعمل مثل هذا سهل، وليس يعرف قائل هذا الشعر من العرب، ولا هو مما يحتج به في كتاب الله عز وجل" معاني القرآن وإعرابه (٣/ ١٥٩، ١٦٠) .

(٣) إعراب القرآن للنحاس (٢/ ٢٣١) .

(٤) معاني القرآن للفراء (٢/ ٧٥)، وينظر: تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة (ص٤٤)، وإبراز المعاني (ص٥٥٠)، والدر المصون (٧/ ٩٢)، واللباب في علوم الكتاب (١١/ ٣٧٤) وروي عن أبي عبيد في البحر المحيط (٦/ ٤٢٨).

(٥) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (٢/ ٥٥١) .

✓ **<u>الرد على البيضاوي في نقد القراءة</u>**: رُدَّ على مَن ضعف هذه القراءة بردود منها السماعي، ومنها القياسي، أما الردود السماعية، فهي:

أولًا: أن كسر ياء الإضافة مسموع، في لغة من لغات العرب؛ حيث إن قطرب زعم "أنّه لغة في بني يَرْبُوع، يزيدون على ياء الإضافة ياء"(١).

ثانيًا: ورد على هذه اللغة شواهد منها: ما رواه الفراء(٢)، وقطرب(٣)، والزجاج(٤)، سماعًا عن بعض العرب، أنه أنشد(٥):

قالَ لَها: هَلْ لَكِ يا تَافِيِّ ... قَالتْ لَهُ: مَا أَنْتَ بِالمرضِي

بخفض الياء من "فيِّ" ووجَّهه الفراء بأنه "إن يك ذلك صحيحا فهو مما يلتقي من الساكنين، فيخفض الآخر منهما، وإن كان له أصل في الفتح"(٦).

(١) الدر المصون (٧/ ٩٠)، والنشر (٢/ ٢٩٨)، ومفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني (ص٢٣١)، وإرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك لابن القيم (١/ ٥١٧) .

(٢) ينظر: شرح المعلقات التسع منسوب لأبي عمرو الشيباني (ص٩٨)، ورسالة الغفران لأبي العلاء المعري (ص١٥١).

(٣) الحجة للقراء السبعة (٥/ ٢٩)، والمحتسب (٢/ ٩٣)، وجامع البيان في القراءات السبع (١٢٥٧/٣، ١٢٥٨).

(٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٣/ ١٥٩، ١٦٠)، وتوجيه اللمع لابن الخباز (ص٢٣١).

(٥) من الرجز، للأغلب العجلي، في مقالة "الأغلب العجلي– حياته وشعره" لنوري حمودي القيسي (ص ١٢٨)، استشهد به: ما يجوز للشاعر في الضرورة للقيرواني القزاز (ص٣٠٦)، وتوجيه اللمع (ص٢٣١)، وشرح الكافية الشافية (٢/ ١٠٠٧)، وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي (٤/ ٤٣١).

(٦) معاني القرآن (٢/ ٧٦) .

ورواه ابن جني: "يا تافيّي"- بياءين- وقال: "أراد "فيّ"، ثم أشبع الكسرة للإطلاق، وأنشأ عنها ياء، نحو: "منزلي" و "حوملي"[(١)]، ومن شواهدها أنهم رووا بيت النابغة[(٢)]:

عليٍّ لعمرٍو نعمةٌ بعدَ نعمةٍ ... لوالدِهِ ليسَتْ بِذاتِ عقَارِبِ

بكسر ياء المتكلم من "عليٍّ"[(٣)]، كما سُمِع في بعض القراءات كسر ياء الإضافة، منها:

قراءة كسر الياء من "عَصايِ"[(٤)] قرأها الحسن البصري، وأبو عمرو- بخلاف عنهما- وابن أبي إسحاق[(٥)]، والأعمش[(٦)]، وقراءة نافع في رواية أبي خليد[(٧)] كسر الياء بعد الألف[(٨)]، في: "محيايِ"[(٩)]، وإذا كُسِرت وهي مفردة

(١) المحتسب (٢/ ٩٣) ومنزلي وحوملي، ورد في قول امرئ القيس في مطلع معلقته:
قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ ... بِسِقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ.

(٢) من البسيط للنابغة في ديوانه (ص ٤١) بفتح الياء من "عليَّ" وعليها لا شاهد فيه، واستشهد به في: الصناعتين لأبي هلال العسكري (ص٤٥٣)، واللامع العزيزي (ص١٧٠)، والعمدة في محاسن الشعر وآدابه ابن رشيق القيرواني (٢/ ٢٢٩)، وأمالي ابن الشجري (٢/ ٤٥٩).

(٣) ينظر: البحر المحيط (٦/ ٤٢٩)، و (٧/ ٢٤٣).

(٤) قال تعالى: ﴿قَالَ هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّؤُاْ عَلَيْهَا وَأَهُشُّ بِهَا عَلَىٰ غَنَمِي وَلِيَ فِيهَا مَآرِبُ أُخْرَىٰ﴾ [طه: ١٨] .

(٥) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها (٢/ ٩٣).

(٦) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (٣/ ١٦٥) .

(٧) هو كردم بن خالد المغربي التونسي أبو خالد وقيل: كردم بن خليد أبو خليد، قدم المدينة وعرض على نافع، وكان زاهدًا عابدًا فاضلًا، روى عنه أحمد بن جبير الأنطاكي قيل: لا يعرف روى عنه أحد غيره غاية النهاية في طبقات القراء (٢/ ٣٢).

(٨)المحرر الوجيز (٢/ ٣٦٩)، والبحر المحيط (٤/ ٧٠٤)، والدر المصون (٥/ ٢٣٩)، وروح المعاني (٤/ ٣١٢).

(٩) قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي﴾ [الأنعام: من الآية ١٦٢] ينظر: الدر المصون (٥/ ٢٣٩)، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (٣/ ١٦٥).

بعد الألف– وهو مستضعف عند النحويين– فكسرها مع التشديد أقوى منه لقوة الياء بتشديدها.

قال ابن مالك: "وهذه أضعف من الكسر مع التشديد"(١)، وقال: "وهي لغة قليلة، أقل من كسر المدغم فيها"(٢).

ثانيًا: الردود القياسية: وجَّه العلماء القراءة بأوجه قياسية، منها ما يأتي:

(أ) أنها خفضت، ولها أصل في النصب، قال الفراء: "لم أره مذِ اليوم، ومذُ اليوم(٣)، والرفع في الذال هو الوجه؛ لأنه أصل حركة "مذ" والخفض جائز، فكذلك الياء من "مصرخيِّ" خفضت، ولها أصل في النصب"(٤).

(ب) أنه كُسِرت قياسًا على "هاء، وكاف، وتاء" الضمير؛ في أنَّ كلًّا منها ضمير على حرف واحد، فكما لحقتها الزيادة، كذلك لحقت الياء الزيادة؛ ذلك أن الياء إما أن تكون في موضع نصب، أو جر، فتشبه الهاء فيهما؛ حيث إن الهاء قد لحقتها الزيادة في: "هذا لهو، وضربهو" وكالكاف في: "أكبر منك، وهذا لك" ولحق الكاف أيضا الزيادة في قول من قال: أعطيتكاه وأعطيتكيه(٥)، وهما أختا الياء، كذلك ألحقوا الياء الزيادة من المدّ، فقالوا:

---

(١) شرح الكافية الشافية (٢/ ١٠٠٨) .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٢٨٤) .

(٣) علَّق محقق معاني القرآن وإعرابه (٣/ ١٥٩) حاشية (١) بأن تشبيه الفراء المسألة بـ"مذ اليوم" فيه نظر؛ لأن الحرف الأول صحيح، ولم يتوال قبله كسر بخلاف ما نحن فيه، وقد اضطرب النقل عن الفراء في هذه المسألة فنقل بعضهم عنه التخطئة مرة، والتصويب أخرى، ولعل الأمر كذلك، فإن العلماء يسألون فيجيبون بما يحضرهم حال السؤال وهي مختلفة.

(٤) معاني القرآن (٢/ ٧٦) .

(٥) ينظر: الحجة للقراء السبعة (١/ ٢٠٣) .

"فيّي"، فكما حذفت الزيادة من الهاء[١] وحذفت الزيادة من الكاف، فقالوا: "أعطيتكه وأعطيتُكِهِ" كذلك حذفوا الياء الزائدة على الياء في "مصرخيِّ" والأصل فيها "مصرخييي" ثلاث ياءات ياء الجمع، وياء الإضافة، وياء زيدت للمد لاحقة للياء الثانية، حذفت كما حذف من أختيها- الهاء والكاف- وأقرّت الكسرة التي كانت تلي الياء المحذوفة، فبقيت الياء على ما كانت عليه من الكسرة، ومنه ما أنشد من قول الشاعر[٢]:

رَمَيْتِيْهِ فَأَصْمَيتِ ... وَمَا أَخْطَأتِ فِي الرَّمْيَهْ [٣].

فلحقت تاء المؤنث الزيادة في "رميتيه"، فشبَّه ياء الإضمار بهاء الإضمار في قوله: "مصرخيه"[٤]، "وقد كان القياس استعمال الياء صلة لياء المتكلم، كما فعلوا بهاء الغائب لكن رفضوا استعمال ذلك لثقل الكسرة"[٥] .

---

(١) استشهد الفارسي في: الحجة للقراء السبعة (٦/ ٤٣٠) على ذلك بقول الشاعر:

فَظِلْتُ لدى البيت العتيق أُخيلُه * ومِطواي مشتاقانِ لَهْ أرِقانِ**

وقال محقق معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٣/ ١٥٩) حاشية رقم (١): "قلت: مراد أبي علي بالتنظير بالبيت في قوله: «"له أرقان" حذف الصلة، واتفق أن في البيت أيضا حذف الحركة، ولو مثل بنحو: "عليه" و "فيه" لكان أولى" قلت: وهو تمثيل أوفق مع ما نحن فيه من قول الشاعر- والله أعلم-.

(٢) البيت من مجزوء الوافر، استشهد به بلا نسبة في: الحجة للقراء السبعة (٤/ ٤١٦)، والحور العين نشوان الحميري (ص٩٥)، والبديع (٢/ ١٥)، وارتشاف الضرب (٢/ ٩١٢)، وشرح الفارضي (٢/ ٥٤٣)، وخزانة الأدب (٥/ ٢٦٨).

(٣) الحجة للقراء السبعة (٥/ ٢٩ - ٣٠) بتصرف، وينظر: مفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني (ص٢٣١).

(٤) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٣/ ٣٣٤).

(٥) مشكل إعراب القرآن لمكي (١/ ٤٠٣) .

(ج) أنه قدّر ياء الإضافة ساكنة، وقبلها ياء ساكنة، فحرّكها بالكسر على أصل التقاء الساكنين، نَسِب إلى الفراء[١]، وأيده ابن يعيش؛ فهي عنده غير بعيدة من القياس؛ ذلك لأن الإسكان في ياء المتكلم لما كثر، صار كالأصل، فلمَّا تقدم ساكن؛ حركوها بالكسرة؛ ليدلوا بذلك أن الحركة لالتقاء الساكنين، لا للبناء، فلم يراعوا أصل حرف اللين[٢].

(د) أن الياء حركتها حركة بناء لا إعراب، والعرب تكسر لالتقاء الساكنين كما تفتح[٣].

(هـ) أن الكسر للإتباع لما بعدها، وهو كسر الهمز في: ﴿إِنِّي﴾ كقراءة "الحمدِ لِلـه" بكسر الدال من "الحمد"[٤]، وكقولهم: بِعِير وشِعِير وشِهِيد، بكسر أوائلها إتباعا لما بعدها[٥].

ثالثًا: أن القراءة لا تُعَّدُ لحنًا، عند بعض العلماء، فقد صوبها القاسم بن معن[٦] فيما روي عنه، وكان ثقة بصيرًا [٧]، كما حسنها أبو عمرو، وهو إمام لغة، وإمام نحو، وإمام قراءة، وعربي صريح، وذلك حين سأله الجعفي عنها فقال:

---

(١) نسبه الزجاج إلى الفراء في: معاني القرآن وإعرابه (٣/ ١٥٩)، ولم أقف عليه عنده، وينظر: البحر المحيط (٦/ ٤٢٩).

(٢) شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٢١٢) .

(٣) ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها (ص١٩٧)، وحجة القراءات لابن زنجلة (ص٣٧٨)، والنشر (٢/ ٢٩٨).

(٤) وهي قراءة "الحسن ورؤبة "الحمدِ للهِ" بكسر الدال، أتبعا الكسرَ الكسرَ؛ وذلك أن الدال مضمومة وبعدها لام الإضافة مكسورة، فكرهوا أن يخرجوا من ضم إلى كسر، فأتبعوا الكسر الكسر" إعراب ثلاثين سورة (ص١٨).

(٥) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٣/ ١٥٩) حاشية المحقق رقم (١) واستضعفه جدًّا.

(٦) القاسِم بن مَعْن بن عبد الرحمن المسعودي الهذلي الكوفي، أبو عبد الله: قاضي الكوفة، من حفاظ الحديث. كان عالما بالعربية والأخبار والأنساب والأدب (توفى سنة ١٧٥ هـ) من أحفاد عبد الله بن مسعود. الأعلام للزركلي (٥/ ١٨٦).

(٧) الحجة للقراء السبعة للفارسي (٥/ ٢٩)، المحرر الوجيز (٣/ ٣٣٤)، وارتشاف الضرب (٤/ ١٨٤٨) .

"إنها بالخفض لحسنة" [١]، وروي عنه أنه قال: "هي جائزة، وقال أيضا: لا تبالِ إلى أسفل حركتها، أو إلى فوق، وعنه أنه قال: هي بالخفض حسنة، وعنه أيضا أنه قال: هي جائزة، وليست عند الإعراب بذلك"[٢]، ولا يعدُّها ابن خالويه لحنًا؛ لكون "حمزة إمامًا"[٣]، ولا تُعَدُّ لحنًا عند أبي علي الفارسي؛ "لاستفاضة ذلك في السماع والقياس"[٤]، وقد دافع عنها أبو حيان[٥] من خلال رده على الزمخشري، وتبعه ابن الجزري[٦] فلم يعتد بقول من ضعفها أو لحنها ومن دفوعاتهما:

- أن كسر ياء الإضافة لغة باقية في أفواه كثير من الناس، فيقولون: "ما فيِّ أفعل كذا، وما عليِّ منك، ولا أمرك إليِّ"، فيكسرون في كل ياءات الإضافة المدغم فيها، و"بعضهم يبالغ في كسرتها حتى تصير ياء"، قال أبو حيان: "لا يجوز أن يقال فيها: إنها خطأ، أو قبيحة، أو رديئة، وقد نقل جماعة من أهل اللغة أنها لغة، لكنه قل استعمالها"[٧].
- أنها قراءة صحيحة اجتمعت فيها الأركان الثلاثة، فقد وافقت رسم المصحف العثماني، وقد قرأ بها يحيى بن وثاب، وسليمان بن مهران الأعمش، وحمران بن أعين وجماعة من التابعين، ولها قياس في النحو صحيح، وهو تحريك ياء الإضافة بالكسر على الأصل في اجتماع الساكنين[٨].

---

(١) ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها (ص١٩٧)، وحجة القراءات (ص٣٧٨)، والنشر (٢/ ٢٩٨)، والتيسير في القراءات السبع (ص١٣٤)، والمحرر الوجيز (٣/ ٣٣٤) .

(٢) البحر المحيط (٦/ ٤٢٩) .

(٣) إعراب القراءات السبع وعللها (ص١٩٧).

(٤)الحجة للقراء السبعة للفارسي (٥/ ٢٩ – ٣٠) .

(٥) ينظر: البحر المحيط (٦/ ٤٢٩).

(٦) النشر في القراءات العشر (٢/ ٢٩٩) .

(٧) البحر المحيط (٦/ ٤٢٩).

(٨) النشر في القراءات العشر (٢/ ٢٩٩) .

رابعًا: من الذَّبِّ عن القراءة ذكرُ صفة مَن قرأ بها، وهو "الْأَعْمَش الثقة في زمانه، قال الثوري: منذ ولد الْأَعْمَش عز الإسلام ..... لقي عبد الله بن أبي، وأنس بن مالك من الصحابة"، ومنه– أيضًا– ذكرُ سند القارئ، فقد روي عن حَمْزَة أنه قال يومًا للأعْمَش: "الناس ينكرون عليك حرفين، قال: وما هما، قال: (الْأَرْحَامِ) و (بِمُصْرِخِيَّ) أو (وَمَكْرَ السَّيِّئِ) و (بِمُصْرِخِيَّ) قال: ليس للنحويين هذا، قرأت على يحيى بن وثاب، على زر بن حبيش، على عبد اللَّه بن مسعود، على رسول اللَّه – ﷺ –"[(١)]، وعن حمزة لمَّا قيل له: "إنَّ النحويين يعتبون عليك قراءتك "بِهِ وَالْأَرْحَامِ" و "بِمُصْرِخِيِّ" فقال: "قرأت على الْأَعْمَش، وقرأ الْأَعْمَش على .... على رسول اللَّه– ﷺ– عن جبريل عن اللَّه تعالى، هل للنحويين إسناد مثل هذا"[(٢)].

وأخيرًا فقد قال الفارسي: " فإذا كانت هذه الكسرة في الياء على هذه اللغة، وإن كان غيرها أفشى منها، وعضده من القياس ما ذكرنا؛ لم يجز لقائل أن يقول: إن القراءة بذلك لحن لاستفاضة ذلك في السماع والقياس، وما كان كذلك لا يكون لحنا"[(٣)].

قلت: مما سبق يثبت صحة القراءة؛ لتوفر الأركان الثلاثة فيها، بالإضافة إلى موافقتها للغة من لغات العرب، وتصحيح العلماء لها– والله أعلم–.

(١) الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها لأبي القاسم الهذلي اليشكري (ص٧٨) بتصرف .

(٢) الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها (ص: ٣٠٩، ٣١٠)، وينظر: الإقناع في القراءات (ص٢٩٦).

(٣) الحجة للقراء السبعة (٥/ ٣٠).

المبحث الثالث: الردود في باب "أفعل التفضيل"

٥) مجئ "أفعل" التفضيل من "شر" على الأصل

قال تعالى[١]: ﴿سَيَعلَمُونَ غَدا مَّنِ ٱلكَذَّابُ ٱلأَشِرُ﴾ قرئ "الأشَرّ" بفتح الشين، وتشديد الراء، وذكرها البيضاوي ورفضها، فقال:

"وقرئ "الأَشَرّ" كقولهم: حذر في حَذِر، و"الأشَرّ" أي: الأبلغ في الشرارة، وهو أصل مرفوض كالأخير"[٢].

وهي قراءة أبي قلابة، وأبي حيوة، وقتادة[٣] .

والأصل: أن اسم التفضيل[٤]، هو: الوصف المشتقّ من فعل المبني على "أفعل" لزيادة الموصوف به على غيره في أصل الفعل[٥]، والأصل في صيغته أن تكون على وزن "أفعل" إلّا أن يكون قد حذف منه شيء، نحو: خير وشرّ، فإنّ أصلهما: أَخْيَر، وأَشَرّ[٦] وأصل (أشر): أَشْرَر، على وزن "أفعل" فنقلت حركة العين إلى الفاء، وحذفت الهمزة، وأدغم في شرّ الراء الأولى في الثانية[٧]؛ حتى

---

(١) القمر: الآية [٢٦] .

(٢) تفسير أنوار التنزيل وأسرار التأويل للبيضاوي (٥/ ١٦٦).

(٣) مختصر في شواذ القرآن (ص ١٤٧، ١٤٨)، والمحتسب (٢/ ٣٤٩)، والمحرر (٥/ ٢١٧)، والبحر (١٠/ ٤٣).

(٤) قال أبو الفداء: "وإنّما قال [ابن الحاجب]: اسم التفضيل ولم يقل أفعل التفضيل ليتناول صيغ التفضيل مثل: خير وشرّ، وفضلى وفضليان، وغيرها من الصيغ" الكناش (١/ ٣٣٩)، وقد اختلفوا في نوعه أفعل هو أم اسم؟ فذهب البصريون إنه فعل، وقال الكوفيون إنه اسم، ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (١/ ١٠٤).

(٥) ينظر: إتحاف الحثيث بإعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث (ص١١٦) حاشية المحقق رقم [٦]، والكناش (١/ ٣٤٠) .

(٦) ينظر: شرح كتاب سيبويه (٤/ ١٩٨)، وشرح المفصل لابن يعيش (٣/ ٤٠٦).

(٧) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب (١/ ٤٤٧)، والكناش (١/ ٣٤٠) .

لا يجتمع حرفان متحركان من جنس واحد في كلمة واحدة؛ إذ هو مما يستثقل في كلامهم[١]، فيقال: فلانٌ خير الناس، وشر الناس، ولا يقال: أخير ولا يقال: أشر[٢].

وحذف الهمزة منهما لازم غير مقيس عليه[٣]، أما إثباتها فهو نادر فـ "لا يقال: أَشَرُّ الناسِ، إلا في لغة رديئة"[٤]، وغلب حذف همزة "أخيَر، وأشر" في التفضيل، فلا يكادون يلفظون بهما على الأصل، [٥]، أما سبب حذف الهمزة من اسم التفضيل منهما، فهي:

- "أنهما لمَّا لم يُشْتَقَا من فعل خولف لفظهما، فعلى هذا فيهما شذوذان: حذف الهمزة، وكونهما لا فعل لهما"[٦] روي عن الأخفش ولم أقف عليه عنده.

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف (٢/ ٤٠١).

(٢) ينظر: إصلاح المنطق لابن السكيت (ص٢١٩)، وتثقيف اللسان وتلقيح الجنان ابن مكي الصقلي (ص١١٨).

(٣) ينظر: إيجاز التعريف في التصريف لابن مالك (ص ١٩٥– ١٩٦)، وشرح شافية ابن الحاجب ركن الدين (١/ ٣٤٢).

(٤) الصحاح للجوهري (شرر) (٢/ ٦٩٥)، وينظر: والمزهر للسيوطي (١/ ١٧٨).

(٥) وندر حذف الهمزة في التعجب، وفي لفظ الأمر، فقالوا: أخير بزيد، وأشرر بعمرو وذلك كما قالوا في المعتل: ما أقول زيدا، وفي الأمر، قالوا: أقول به، والعلة في إثباتها في فعلي التعجب والأمر أن استعمال هاتين اللفظتين اسما– وذلك على قول الكوفيين بأن أفعل التفضيل اسم– أكثر من استعمالهما فعلا، فحذفت في موضع الكثرة، وبقيت على أصلها في موضع القلة، ينظر: التسهيل (ص١٣٣)، والتذييل والتكميل (١٠/ ٢٤٩)، و درة الغواص (ص٤٧).

(٦) ينظر: إيجاز التعريف في علم التصريف (ص١٩٦) حاشية[٣] للمحقق، والتصريح بمضمون التوضيح (٢/ ٩٢).

- ذكر بعضهم أنها حذِفت تخفيفًا [١]، وقيل: إنها حذفت لكثرة الاستعمال[٢].

قال السيرافي: "وأما "خير منك وشر منك" فإنما كثُرَا، والأصل فيهما "أخير منك وأشر منك" وإنما حُذِفَت الهمزة منهما لكثرتهما في الكلام"[٣].

وأقول: يجعل النحويون- غالبًا- كثرة الاستعمال سببًا للتخفيف، وهنا لم يذكروا ذلك فمن ذكر أن الحذف للتخفيف لم يذكر سببه، وأرى أنهما لابد من اجتماعهما حيث إنهما مرتبطان ارتباط السبب- كثرة الاستعمال- بالمُسَبَّب، وهو التخفيف؛ وجمع بينهما دنقوز، حيث قال: "في الأصل "أخير وأشرر" فخففا بالنقل والاستغناء؛ لكثرة الاستعمال"[٤] والجوجري، الذي قال: " فخففا بالحذف لكثرة الاستعمال"[٥].

<u>ونقد البيضاوي مجيء القراءة على الأصل، ووصفه بأنه أصل مرفوض</u> اتفاقًا منه مع اللغة الشائعة، ونقدها قبله الحريري، فوصف أبا قلابة بأنه "لحنَ فيها ولم يطابقه أحد عليها"[٦]، و- بعده- ابن مالك ذكر أنها من النادر[٧].

---

(١) شرح الفارضي على ألفية ابن مالك (٣/ ١١١، ١٤٠)، والبهجة الوفية بحجة الخلاصة لبدر الدين الغزي (١/ ٨١).

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف (٢/ ٤٠١)، والجامع لأحكام القرآن (٧/ ٣٨٨، ١٥/ ٢٢٩)، والتذييل والتكميل (١٠/ ٢٥٢)، والتصريح بمضمون التوضيح (٢/ ٩٢)، وحاشية الصبان (٣/ ٦٢).

(٣) شرح كتاب سيبويه (٣/ ٤٦٠) .

(٤) شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف لديكنقوز أو دنقوز (ص٦٨) .

(٥) شرح شذور الذهب للجوجري (٢/ ٧٢٣) .

(٦) درة الغواص في أوهام الخواص (ص٤٨) .

(٧) شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٥٣)، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٦/ ٢٦٦٠)، المساعد (٢/ ١٦٦) .

✓ **<u>الرد على البيضاوي في نقد القراءة</u>**: ويُردُّ على تضعيف القراءة بما يأتي:

<u>أولًا:</u> ثبت استعمال "شر" على الأصل كقراءة أبي قلابة: ﴿ٱلْأَشَرّ﴾[١] في فصيح الكلام، فمِن ذلك: قوله- ﷺ-: "إِنَّ مِنْ أَشَرِّ النَّاسِ"[٢]، كما ثبت استعماله لكلمة "خير" على الأصل قوله- ﷺ-: "لَهَذَا عِنْدَ اللهِ أَخْيَرُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ مِلْءِ الْأَرْضِ مِثْلِ هَذَا"[٣]، لفظة "أَخْيَرُ" يريد بها "خير" التي للتفضيل؛ لأنّه وصلها بـ"من" نحو: زيد خير من عمرو، فيجوز أن يكون أخرج الكلمة على أصلها مثل "أفضل"[٤]، وقوله: "تُوفُونَ سَبْعِينَ أُمَّةً أَنْتُمْ أَخْيَرُهُمْ وَأَكْرَمُهُمْ عَلى

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية (٢/ ١١٢٧)، والتصريح بمضمون التوضيح (٢/ ٩٢).

(٢) أخرج الدارمي في مسنده "باب العمل بالعلم وحسن النية فيه" "إِنَّ مِنْ أَشَرِّ النَّاسِ عِنْدَ اللَّهِ مَنْزِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ، عَالِمٌ لَا يَنْتَفِعُ بِعِلْمِهِ" رقم (٢٦٨) (١/ ٣٢٠)، وأخرج الشهاب القضاعي في مسنده باب "إِنَّ شَرَّ النَّاسِ عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَنْ فَرَقَهُ النَّاسُ اتِّقَاءَ فُحْشِهِ" قوله- صلى الله عليه وسلم-: "يَا عَائِشَةُ إِنَّ مِنْ أَشَرِّ النَّاسِ مَنِ اتُّقِيَ لِفُحْشِهِ"رقم (١١٢٤) (٢/ ١٧٢)، وأخرج مسلم في صحيحه "باب تحريم إفشاء سر المرأة": "إِنَّ مِنْ أَشَرِّ النَّاسِ عِنْدَ اللهِ مَنْزِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ، الرَّجُلَ يُفْضِي إِلَى امْرَأَتِهِ، وَتُفْضِي إِلَيْهِ، ثُمَّ يَنْشُرُ سِرَّهَا" رقم (١٢٣ – (١٤٣٧) (٤/ ١٥٧)، وعبد الحق الإشبيلي باب "ما يقول إذا أراد أن يأتي أهله" رقم (٢٣٦٥) الجمع بين الصحيحين (٢/ ٤٠٣).

(٣) أخرجه أحمد في "حديث أبي ذر الغفاري" رقم (٢١٣٩٥) مسند أحمد (٣٥/ ٣١٤)، وابن الجوزي في "مسند جندب بن جنادة أبي ذر الغفاري" رقم (١٣٠٨) جامع المسانيد (٢/ ٢٣٠)، وابن كثير في مسند "خرشة بن الحر، عن أبى ذر" رقم (١٢١٦٩) جامع المسانيد والسنن (٩/ ٣٩٧) .

(٤) إتحاف الحثيث بإعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث (ص١١٦) .

الله"[١] استعمل "خيرٌ" للمفاضلة، وقد نطق بأصلها، فقال: "أخير" أي: خيرهم؛ على وزن أفعل[٢]، ومن استعمالهم الأصل في "خير" قول الراجز[٣]:

بلالُ خَيرُ الناسِ وابنُ الأخْيَرِ

فنطق بالمستعمل "خير" لشهرته، وبأصله "الأخير"[٤].

ثانيًا: قد جاء في فصيح الكلام استعمال الأصل، في غير "خير وشر" ومنه قوله- ﷺ-عن الكوثر: "هُوَ نَهَرٌ أَعْطَانِيهِ اللهُ فِي الْجَنَّةِ، تُرَابُهُ الْمِسْكُ مَاؤُهُ أَبْيَضُ مِنَ اللَّبَنِ"[٥] كما قد جاء عنه- ﷺ-: "لَيَنْتَهِيَنَّ أَقْوَامٌ عَنْ وَدْعِهِمُ الْجُمُعَاتِ"[٦] وكل ذلك جاء للتنبيه على الأصل المرفوض، والمستعمل الفصيح

(١) أخرجه ابن الخراط في الأحكام الوسطى "باب من ذكر الحشر والجنة والنار" (٤/ ٢٩٠)، والسيوطي في "حديث خير يوم طلعت عليه الشمس يوم الجمعة" رقم (١٢٤١) بلفظ "تعارفون" عقود الزبرجد على مسند أحمد (٢/ ٤٧٤).

(٢) ينظر: المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم لأبي العباس القرطبي (٢/ ٤٨٩، ٤٩٠).

(٣) من الرجز لرؤبة في: الزاهر (١/ ٣٧٥)، وشرح الكافية الشافية (٢/ ١١٢٧)، والارتشاف (٥/ ٢٣٢٠)، والمساعد (٢/ ١٦٧)، والعدة في إعراب العمدة لابن فرحون (١/ ٢٥٩) وفيه "الأخيرينا"، والتصريح (٢/ ٩٢)، والهمع (٣/ ٣١٩).

(٤) شرح مقامات الحريري (١/ ٩٣) .

(٥) أخرجه الإمام أحمد في مسند "أنس بن مالك رضي الله عنه رقم (١٣٤٧٥) (٢١/ ١٣٢)، والبخاري في صحيحه باب "في الحوض" رقم (٦٢٠٨) (٥/ ٢٤٠٥)، وأخرجه أبو بكر بن أبي عاصم الشيباني في كتاب السنة "باب في ذكر حوض النبي صلى الله عليه وسلم رقم" (٧١٩) (٢/ ٣٣٤).

(٦) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه "باب في تقريظ الجمعة وتركها" رقم: ٥٦٤٧ (٤/ ١٨٦)، والدارمي في مسنده "باب فيمن يترك الجمعة من غير عذر" رقم١٦١١ (٢/ ٩٧٩)، ومسلم باب "التغليظ في ترك الجمعة" رقم٤٠- ٨٦٥ (٣/ ١٠).

كما جاء في الرواية الأخرى[١] "لَهُوَ أَشَدُّ بَيَاضًا مِنَ الثَّلْجِ"[٢]، وعليه يقاس قراءة "أشر" تنبيهًا على الأصل.

ثالثًا: صحح بعض العلماء استعمال "خير، وشر" على أصلهما احتجاجًا بما ورد من فصيح الكلام، ومن هؤلاء: أبو العباس القرطبي، الذي قال: "ولا معنى لقول من قال من مُتعسِّفة النحاة: لا يجوز التلفظ بهذه الأصول المرفوضة، مع صحَّة هذه الروايات، وشهرة تلك الكلمات"[٣]، والقاضي عياض حيث يقول: "أهل النحو يأبون أن يقال: فلان أشر أو أخير من فلان، وإنما يقال: شرٌ وخيرٌ، وهو مشهور كلام العرب عندهم .... وقد جاءت الأحاديث الصحيحة باللفظين على وجهها، وهى حجة عليهم باستعمال الوجهين"[٤]، وقال الشهاب الخفاجي: "وقد صح وروده نثرا في أحاديث وقع بعضها في صحيح البخاري"[٥].

رابعًا: ذكر شمس الدين الكرماني أن: "الأشر والأخير" لغة فصيحة كما في حديث عبد الله بن سلام " أخيرنا وابن أخيرنا" وقال : "قوله "أشر" هذا دليل من قال باستعمال الأخير والأشر"[٦].

قلت: استُعمِل "خير" و "شر" وغيرهما من الكلمات على الأصل، في كلام رسول الله– ﷺ– وفي نصوص بعض العرب بما يعد حجة للقراءة، وتقوية لها.

---

(١) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم لأبي العباس القرطبي (٦/ ٩٢).

(٢) أخرجه أبو داود في مسند "مسند محارب بن دثار" رقم (٢٠٤٥) (٣/ ٤٤٢)، ومسلم في صحيحه "بَابُ اسْتِحْبَابِ إِطَالَةِ الْغُرَّةِ وَالتَّحْجِيلِ فِي الْوُضُوءِ" رقم (٣٦ – (٢٤٧) (١/ ١٤٩)، وأحمد في مسنده "حديث حذيفة بن اليمان عن النبي صلى الله عليه وسلم رقم (٢٣٤٥١) (٣٨/ ٤٤٠).

(٣) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم لأبي العباس القرطبي (٦/ ٩٢).

(٤) إكمال المعلم بفوائد مسلم للقاضي عياض (٤/ ٦١٤)، وينظر: عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد (٢/ ٣٢٨).

(٥) شرح درة الغواص للشهاب الخفاجي (ص١٨٧).

(٦) الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري لشمس الدين الكرماني (٢١/ ١٤١) و(٢٤/ ١٥٣) وينظر: (٢١/ ١٩٧)، ومشارق الأنوار على صحاح الآثار (١/ ٢٥٠).

المبحث الرابع: الردود في باب التوابع

٦) وصف من لا يعقل بجمع المؤنث:

قال تعالى[١]: ﴿ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ﴾ إستند الفقهاء على القراءات القرآنية في الاستدلال للحكم الفقهي، ومن ذلك قراءة"ثلاثة أيام متتابعات"، وذكرها البيضاوي، فقال:

"﴿فَصِيامُ ثَلاثَةِ أَيَّامٍ﴾ فكفارته صيام ثلاثة أيام، وشرط فيه أبو حنيفة– رضي الله تعالى عنه– التتابع لأنه قرئ "ثلاثة أيام متتابعات"، والشواذ ليست بحجة عندنا إذا لم تثبت كتاباً ولم ترو سنة"[٢].

وهي قراءة عبد الله بن مسعود [٣]، وأبيٌّ بن كعب[٤]، وإبراهيم النخعي[٥]،

---

(١) المائدة: من الآية [٨٩] .

(٢) أنوار التنزيل وأسرار التأويل للبيضاوي (٢/ ١٤٢).

(٣) المدونة للإمام مالك (١/ ٥٩٥)، ومعاني القرآن للفراء (١/ ٣١٨)، ومصنف عبد الرزاق (باب صيام ثلاثة أيام وتقديم التكفير رقم: ١٦١٠٢) (٨/ ٥١٣)، وأحكام القرآن للطحاوي (٢/ ٣٩٩)، وتفسير الثعلبي (الكشف والبيان) (١١/ ٤٨٣)، والهداية الى بلوغ النهاية (٣/ ١٨٥٨)، والسنن الكبرى البيهقي باب التتابع في صوم الكفارة رقم ٢٠٠١٢ (١٠/ ١٠٤)، والتفسير البسيط للواحدي (٧/ ٥٠٧)، وتفسير البغوي (٣/ ٩٣)، والكشاف للزمخشري (١/ ٦٧٣) .

(٤) المصاحف لابن أبي داود (ص١٦٦)، وأخرج سعيد بن منصور في سننه "تفسير سورة المائدة" أن أُبَيَّ قرأ "متتابعة" رقم (٨٠٣) (٤/ ١٥٥٨)، وتفسير الثعلبي (١١/ ٤٨٣)، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى "باب التتابع في صوم الكفارة" رقم ٢٠٠١٢ (١٠/ ١٠٣، ١٠٤)، والتفسير البسيط (٧/ ٥٠٧)، والكشاف (١/ ٢٤٢)، والمحرر (٢/ ٢٣٢).

(٥) أخرج سعيد بن منصور في سننه في "تفسير سورة المائدة" "عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: فِي قِرَاءَتِنَا– فِي كَفَّارَةِ الْيَمِينِ– ﴿ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ متتابعات﴾ رقم ٨٠٤ (٤/ ١٥٦٢)، وينظر: تفسير =

وانفرد النحاس بنسبتها إلى عبد الله بن أبيٍّ بن كعب[١].

والأصل: أن الصفة تتبع الموصوف في الإعراب، والإفراد، والتذكير وعكسهما، فإن كان الموصوف جمعًا لا يَعقِل؛ جاز وصفه بالمفرد، فيعامل معاملة المؤنثة المفردة، نحو: "الهيئات الوافرة، والجمال السائرة، والجبال الشامخة" وجاز وصفه بالجمع، فيعامل معاملته، نحو: "جبال راسيات، وجمال قائمات" قال تعالى: ﴿أَيَّامًا مَعْدُودَةً﴾، وقال: ﴿أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ﴾[٢].

فالقراءة من حيث الاعتبار النحوي لها صحيحة، ولكن باعتبار الاحتجاج بها على الحكم الفقهي لا تعد حجة، وهذا عند البيضاوي لعدم تواترها.

ونقد البيضاوي الاحتجاج بالقراءة على الحكم الفقهي، اتفاقًا منه مع المذهب الشافعي– مذهبه الفقهي– وسبقه في نقدها، وعدم اتخاذها حجة الرازي، ونقدها بعده ابن عادل[٣]، وحجتهم أنها لو كانت قرآنا لنقلت نقلا متواترا؛ إذ لو جاز في القرآن أن لا ينقل على التواتر، للزم طعن الروافض والملاحدة فيه وذلك باطل، فعلمنا أن القراءة الشاذة مردودة، ولا تصلح لأن تكون حجة[٤].

=

الطبري جامع البيان (١٠/ ٥٥٩)، والسنن الكبرى البيهقي باب التتابع في صوم الكفارة رقم ٢٠٠١٢ (١٠/ ١٠٤)، والبحر المحيط (٤/ ٣٥٥) .

(١) معاني القرآن للنحاس (٢/ ٣٥٤) .

(٢) ينظر: شرح الكتاب (٢/ ٣٦٨) وشرح المفصل (٣/ ٢١٨)، وأوضح المسالك (٣/ ٢٧٣)، وشرح الفارضي (٣/ ١٩٠).

(٣) اللباب في علوم الكتاب (٧/ ٥٠٣).

(٤) تفسير الرازي (مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير) (١٢/ ٤٢٢) بتصرف.

وذهب بعضهم إلى أنها ليست قراءة، وأنه ربما سُمِعَ الشيء من النبي– ﷺ– تفسيرًا، فظنه القارئ قرآنًا، فهي من قبيل القراءات التفسيرية[١].

✓ **<u>الرد على البيضاوي في نقد القراءة:</u>**

ردوا على مَن قال إنها ليست قراءة بأن هذه الشبهة جاءت من أن الصحابة كانوا يكتبون بعض تفسيراتهم، وهو ما اصطُلح عليه بـ "القراءات التفسيرية" ولِمَا وُجِد من بعض القراءات الشاذة مثل هذه القراءة [٢]﴿فَصِيَامُ ثَلاثَةِ أَيَّامٍ متتابعات﴾ لكنها قراءة شاذة، وليست تفسيرًا؛ لأن من رواها نصَّ على أنها قراءة، ومن ذلك قول ابن أبي شيبة: إنها "في قراءتنا ﴿فَصِيَامُ ثَلاثَةِ أَيَّامٍ متتابعات﴾ وما روي عن أبي العالية[٣]، وعن مجاهد في الموطأ[٤] أن أبيَّ بن كعب كان يقرؤها: ﴿فَصِيَامُ ثَلاثَةِ أَيَّامٍ متتابعات﴾.

وبعض العلماء خرّج هذا تخريجاً عقلياً فقال: إن هذه القراءة قراءةٌ تفسيرية، لكنه مردود بأنه لا يوجد في الآثار إشارة إلى أن أحداً من الصحابة كتب في مصحفه غير القرآن[٥].

---

(١) ينظر: روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل لابن قدامة (١/ ٢٠٥).

(٢) ينظر: شرح مقدمة التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي (ص: ٢٢٧) .

(٣) مصنف ابن أبي شيبة "في الصيام ثلاثة أيام في كفارة اليمين يفرق بينها أم لا؟" رقم: ١٢٧٦٠ و ١٢٧٦٢ (٧/ ٣١٨).

(٤) موطأ مالك رواية أبي مصعب الزهري (باب كفارة من أفطر في رمضان) (رقم: ٨٠٤) (١/ ٣١٠) .

(٥) ينظر: شرح مقدمة التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي (ص٣٧) .

قلت: وافقت القراءة قياس اللغة، واتفق الرواة على أنها قراءة؛ لذا وجب قبولها، والحكم بناء عليها، وإن كانت شاذة قرائيًّا، فلا يُقرَأ بها لعدم ثبوتها ثبوتًا متواترًا– والله أعلم–.

وقد اختلفت كلمة الفقهاء في وجوب التتابع في صيام كفارة اليمين، وأحد ثمار الخلاف؛ هو اختلافهم في جواز "العمل بالقراءة التي ليست في المصحف، وذلك كقراءة عبد الله بن مسعود "فصيام ثلاثة أيام متتابعات"[١] فقد استدل أبو حنيفة[٢]، والشافعي في القديم[٣]، وأحمد في مشهور مذهبه[٤] بهذه القراءة على اشترط التتابع في صيام أيام كفارة اليمين[٥].

---

(١) والآخر، هو: اختلافهم هل يحمل الأمر بمطلق الصوم على التتابع، أم ليس يحمل؟ إذا كان الأصل في الصيام الواجب بالشرع إنما هو التتابع" بداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد الحفيد(٢/ ١٨٠) ومن نصر القول الجديد [للشافعي] أجاب على هذا بأن القضاء في الكتاب محمول على جواز التفريق، وصوم الكفارة متردد بين مقيد بالتتابع وبين محمول على التفريق، فالوجه الاكتفاء بالاسم.الحاوي الكبير للماوردي (١٥/ ٣٢٩).

(٢) ينظر: المبسوط (٢٤/ ١٧٠)، وبداية المبتدي في فقه أبي حنيفة المرغيناني (ص٩٧)، والاختيار لتعليل المختار لابن مودود (٤/ ٤٨)، وتبيين الحقائق شرح كنز الدقائق الزيلعي (٣/ ١١٣)، والجوهرة النيرة على مختصر القدوري أبو بكر الحداد (٢/ ١٩٦)، وفتح القدير للكمال ابن الهمام (٥/ ٨١)، واللباب في شرح الكتاب عبد الغني الميداني (٤/ ٨).

(٣) نهاية المطلب في دراية المذهب للجويني (١٨/ ٣١٨)، وكفاية النبيه في شرح التنبيه لابن الرفعة (١٥/ ١٣)، ومغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج للخطيب (٦/ ١٩٢)، وتحفة الحبيب على شرح الخطيب حاشية البجيرمي(٤/ ٣٦٩).

(٤) مسائل الإمام أحمد رواية ابنه أبي الفضل صالح (٣/ ٢٢٦)، والجامع لعلوم الإمام أحمد لأحمد بن حنبل (١٢/ ٥٧٤)، ومسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه لإسحاق الكوسج (٥/ ٢٤٥٢)، والمغني لابن قدامة (١٣/ ٥٢٩).

(٥) واحتجوا بحجج منها: أنه إذا ثبت القرآن بهذا كان حجة؛ لأنه كلام الله الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وأن القراءة الشاذة إذا صح سندها، فالصحيح أنه يُحتج =

قال محمد بن الحسن: "قلت: أرأيت من كان عليه صيام ثلاثة أيام من كفارة يمين أيتابع بينهن؟ قال: نعم بلغنا أنه في قراءة ابن مسعود فصيام ثلاثة أيام متتابعات"(١).

=

بها؛ لأنه إذا بطل خصوص كوْنها قرآنًا لِعَدم التواتر، تقوم مقام خبر الواحد في وجوب العمل، لأنها منقولة عن الرسول" أنه إن لم تثبت القراءة القرآنية فلا يخرج ذلك عن أن يكون رواية عن رسول الله- صلى الله عليه وسلم- إذ يحتمل أن يكونا سمعاه منه- صلى الله عليه وسلم- فلها حكم الحديث المرفوع، وعلى كلا التقديرين [قراءة أو خبر]، فهو حجة، يجب المصير إليه، فيقيد به مطلق الكتاب، و أن قراءة عبد الله بن مسعود كانت بمنزلة الخبر المشهور عند الصحابة- رضي الله عنهم- لقبولهم إياها تفسيرا للقرآن الكريم، إن لم يقبلوها في كونها قرآنا، فكانت مشهورة في حكمهم في حق وجوب العمل بها؛ فكانت بمنزلة الخبر المشهور والزيادة على الكتاب الكريم بالخبر المشهور جائزة بلا خلاف أن من أصل الشافعي حمل المطلق على ما قيد من جنسه كما حمل إطلاق العتق في كفارة الأيمان على ما قيد في كفارة القتل فلزمه أن يحمل إطلاق هذا الصيام على مقيد بالتتابع في كفارة الظهار والقتل، والمطلق محمول على المقيد، كما أن صوم كفارة اليمين، هو صوم تكفير فيه عتق، فوجب أن يكون التتابع من شرطه قياسا على كفارة القتل والظهار، ومنها: أنه لا يلزمهم، أنهم لا يحملون المطلق على المقيد؛ لأن ذلك إذا كانا في السبب، أو في حكمين مختلفين، أما إذا كانا في حكم واحد فيحمل، ينظر: الحاوي الكبير (١١/ ٣٦٣)، و(١٥/ ٣٢٩)، ونهاية المطلب في دراية المذهب (١٨/ ٣١٨)، وبحر المذهب للروياني (١٠/ ٤٢٨)، وبدائع الصنائع في ترتيب الشرائع الكاساني (ملك العلماء)(٥/ ١١١)، والمغني لابن قدامة (١٣/ ٥٢٩)، وتبيين الحقائق شرح كنز الدقائق لفخر الدين الزيلعي، ومعه وحاشية الشلبي (٣/ ١١٣)، والعزيز شرح الوجيز (الشرح الكبير) للرافعي (١٢/ ٢٧٠)، والبحر المحيط في أصول الفقه لبدر الدين الزركشي (٤/ ٤٨٨).

(١) الأصل لمحمد بن الحسن (٢/ ٢١٨)، وينظر: (٣/ ١٩٦).

وذهب الإمام مالك [١] والشافعي– في الجديد من قوليه– [٢] إلى جواز التفريق في صيام كفارة اليمين، فلم يشترطاه، وإن استحباه[٣]؛ "لأن التتابع صفة لا تجب إلا بنص أو قياس على منصوص، وقد عدما"[٤]؛ لذا رَدَّ الشافعي الاستشهاد بها[٥]، وافقه الآمدي، وابن الحاجب [٦] لأن القراءة الشاذة التي لم تنقل تواترًا لا يسوغ الاحتجاج بها؛ لأنها لو كانت صحيحة لنقلت نقلاً متوترًا، كما أنها لا تنزل منزلة الخبر الذي ينقله آحاد من الثقات [٧].

٧) **العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار**

قال تعالى[٨]: ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَ ﴾ قرئ "والأرحام" بقراءات عدَّة منها "والأرحامِ" بالجر وقد ذكرها البيضاوي وضعفها، فقال:

(١) المدونة للإمام مالك (١/ ٥٩٥)، والجامع لمسائل المدونة لابن يونس الصقلي (٦/ ٣٨٩)، والكافي في فقه أهل المدينة لابن عبد البر (١/ ٤٥٣).

(٢) عجالة المحتاج إلى توجيه المنهاج لابن الملقن (٤/ ١٧٧٤)، وتحفة المحتاج في شرح المنهاج لابن حجر الهيتمي (١٠/ ١٨)، وإعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين للبكري الدمياطي (٤/ ٣٦٧)، العناية شرح الهداية للبابرتي (٥/ ٨١) .

(٣) بداية المجتهد ونهاية المقتصد (٢/ ١٨٠).

(٤) مواهب الجليل من أدلة خليل لأحمد بن أحمد المختار الجكني الشنقيطي (٢/ ٢٦١).

(٥) قواطع الأدلة في الأصول لأبي المظفر السمعاني (١/ ٤١٤)، وإيضاح المحصول من برهان الأصول للمازري (ص٥٢٧)، ونفائس الأصول للقرافي (٧/ ٣٠٤٩).

(٦) الإحكام في أصول الأحكام للآمدي (١/ ١٦٠)، وشرح العضد على مختصر المنتهى الأصولي لعضد الدين الإيجي (٢/ ٢٨٧)، ونهاية السول للإسنوي (ص٢٨١) .

(٧) البرهان في أصول الفقه للجويني، أبو المعالي (١/ ٢٥٧) بتصرف، وينظر: روضة الناظر وجنة المناظر (١/ ٢٠٣)، وغرائب القرآن ورغائب الفرقان لنظام الدين النيسابوري (٣/ ١٠)، وتفسير أبي السعود (٣/ ٧٥).

(٨) النساء: من الآية [١] .

"وقرأ حمزة[١] بالجر عطفاً على الضمير المجرور وهو ضعيف لأنه كبعض الكلمة"[٢].

وقرأها قبل حمزة، ابن عباس، والحسن البصرى[٣]، وطلحة بن مصرف[٤]، وقتادة [٥]، والأعمش[٦]، وقرأها بعده قوم منهم: المطوعي[٧]، وآخرون[٨] .

والأصل: عدم جواز العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة حرف الجر، على مذهب البصريين[٩]، والفراء، وافقهم الزمخشري[١٠]، وأبو علي الشلوبين[١١]، فلا يجوز نحو: مررت بك وزيدٍ، ودخلت إليك وعمرٍو، حتى يقال:

---

(١) السبعة (ص٢٢٦)، والمبسوط في القراءات العشر (ص١٧٥)، والتيسير في القراءات السبع (ص٩٣).

(٢) تفسير أنوار التنزيل وأسرار التأويل للبيضاوي (٢/ ٥٨).

(٣) ينظر: الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها (ص٥٢٤)، وشرح التسهيل (٣٧٦/٣).

(٤) ائتلاف النصرة للزبيدى اليمنى (٦٢) .

(٥) ينظر: الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها (ص٥٢٤)، وإعراب القرآن للنحاس (١/ ٤٣٢) .

(٦) معانى القرآن للفراء (١/ ١٨، ٢٥٢)، والكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها (ص٥٢٤).

(٧) اتحاف فضلاء البشر (١٨٥).

(٨) ينظر: الإنصاف (٢/ ٣٧٩)، وشرح الكافية الشافية (١٢٤٩/٣)، وائتلاف النصرة للزبيدى (٦٢).

(٩) ينظر: الكتاب لسيبويه (٢/ ٣٨٢، ٣٨٣)، ومعانى القرآن للأخفش (١/ ٢٤٣).

(١٠) ينظر: الكشاف للزمخشري (١/ ٤٦٢)

(١١) قال الشلوبين: "وقوله: وإما مختار فيه النصب بوجه آخر، مثاله: مالك وزيدًا، لأن نصبه بإضمار الملابسة والجر مع ذلك يجوز على ضعف، وموضعه الشعر" شرح المقدمة الجزولية (٣/ ١٠٧٧) وينظر: التوطئة (ص ٣٤٤).

مررت به وبزيدٍ، ودخلت إليك وإلى عمرٍو، إلا في الضرورة وما جاء كذلك في السعة فلابد من تقدير حرف جر مضمر قبل المعطوف المجرور، مع أنه لا يعمل مقدَّرًا لضعفه(١).

قال سيبويه: "وقد يجوز في الشعر أن تشرك بين الظاهر والمضمر على المرفوع والمجرور، إذا اضطر الشاعر، وجاز: قمتَ أنت وزيدٌ، ولم يجز: مررتُ بك أنت وزيدٍ؛ لأن الفعل يستغنى بالفاعل، والمضاف لا يستغنى بالمضاف إليه، لأنه بمنزلة التنوين، وقد يجوز في الشعر، قال(٢): .....

فاليوم قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وتَشْتِمُنَا ... فاذهب فما بك والأيامِ من عَجَبٍ"(٣).

واحتجوا بأدلة، منها: شدة اتصال الجار والمجرور حتى صارا كالشيء الواحد، ولهذا لا يكون الضمير المجرور إلا متصلًا بعكس المرفوع والمنصوب، فاذا عطفت على الضمير المجرور كأنك عطفت على حرف الجر، وعطف الاسم على حرف الجر لا يجوز، ولشدة الاتصال بين الجار والمجرور أشبه العطف على الضمير المجرور كالعطف على بعض الكلمة، فلم يجز ووجب

(١) المقتضب (١٥٢/٤)، والأصول (٢/ ١١٩)، وشرح الرضى على الكافية (١٩٧/١)، وشرح الأشموني (١١٧/٢).

(٢) من البسيط، وهو بلا نسبة في: الكتاب (٢/ ٣٨٣)، والكامل في اللغة والأدب للمبرد (٣/ ٣٠)، والأصول (٢/ ١١٩)، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي (٢/ ١٩٢)، واللمع (ص٩٧)، وإيضاح شواهد الإيضاح لأبي علي القسي (١/ ٣٨٥)، وشمس العلوم (٤/ ٢٤٤٦)، وشرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٢٨٢)، وضرائر الشعر لابن عصفور (ص١٤٧)، وشرح الكافية الشافية (١/ ٦٤)، والشاهد: فما بك والأيام، حيث عطف "الأيام" على المضمر المجرور، وأجازه الكوفيون واستقبحه البصريون اختيارًا وأجازوه اضطرارًا.

(٣) الكتاب لسيبويه (٢/ ٣٨٢، ٣٨٣).

تكرير العامل، وجاز العطف دون تكرير العامل في: رأيتك وزيدًا، ومررت بزيدٍ وعمرٍو، لما لم يقو الاتصال؛ لأنه لم يتكرر[١].

ومنها: أن حق المعطوف والمعطوف عليه أن يصلحا لحلول كل واحد منهما محل الآخر، وضمير الجر لا يصح أن يحلَّ محلَّ الاسم، فلا يجوز: مررت بزيد وك، فينبغي ألَّا يجوز: مررت بك وزيدٍ؛ لأن مالا يصلح أن يكون معطوفًا لا يصلح أن يكون معطوفًا عليه[٢].

قال الأخفش: "قال الله تعالى ﴿وَالأَرْحَامَ﴾ منصوبة أي: اتقوا الأَرْحام، وقال بعضهم ﴿والأَرْحامِ﴾ جرّ، والأوَّلُ أحسن؛ لأنك لا تجري الظاهر المجرور على المضمر المجرور"[٣].

<u>وضعفها البيضاوي اتفاقًا منه مع المذهب- النحوي- البصري</u> ومَن وافقه، وسبقه في تخطئتها الفراء، والمبرد[٤]، والنحاس [٥]، والزمخشري، وابن عطية[٦]، وابن الأثير[٧]، والعكبري[٨].

---

(١) ينظر: الكشاف للزمخشري (١/ ٤٦٢)

(٢) معانى القران واعرابه للزجاج (٦/٢)، وإعراب القرآن للنحاس (٤١٢/١)، وإعراب القراءات السبع لابن خالويه (ص٨٠)، والكشاف (٢٤١/١)، والإنصاف (٤٦٦/٢)، والتبصرة والتذكرة (١٤١/١)، وشرح التسهيل (٣٧٥/٣)، وشواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك (ص ٥٣)، وشرح الألفية لابن الناظم (٥٤٦)، وائتلاف النصرة (ص: ٦٣).

(٣) معانى القرآن للأخفش (١/ ٢٤٣).

(٤) الكامل في اللغة والأدب (٣/ ٣٠) .

(٥) ينظر: القطع والائتناف لأبي جعفر النحاس (ص٣٥٥).

(٦) ينظر: المحرر الوجيز لابن عطية (٢/ ٥).

(٧) ينظر: البديع في علم العربية (١/ ٣٧٧).

(٨) ينظر: التبيان في اعراب القران (٣٢٧/١).

قال الفراء: "حدثني شريك بن عبد الله عن الأعمش عن إبراهيم، أنه خفض "الأرحام"، قال: هو كقولهم: بالله والرحمِ، وفيه قبح؛ لأن العرب لا تَرُدُّ مخفوضًا على مخفوضٍ وقد كُنِّى عنه"(١)، وقال الزمخشري "ولا يقال: مررت به وزيد، ولكن يعاد الجار، وقراءة حمزة ليست بتلك القوية"(٢).

وردَّت من اللفظ لأن عطف الظاهر على المضمر المخفوض، لا يجوز، ومن أجازه فعلى قبح، كالضرورة، والقرآن إنما يحمل على أشرف المذاهب(٣)، وأن المعطوف ، والمعطوف عليه شريكان، يقبح في أحدهما ما يقبح في الآخر، والعكس صحيح، فكما لا يجوز: "واتقوا الله الذى تساءلون بالأرحام" لا يجوز: "تساءلون به والأرحامِ" (٤)، كما رُدَّت من المعنى لوجهين: أولهما: أن ذكر الأرحام فيما يتساءل به لا فائدة فيه أكثر من الإخبار بأن الأرحام يتساءل بها، وهذا غض من فصاحة الكلام؛ لأن الفصاحة في أن يكون لذكر الأرحام فائدة مستقلة، وآخرهما: أن في ذكرها على ذلك تقريرا للتساؤل بها والقسم بحرمتها،

(١) معاني القرآن للفراء (١/ ٢٥٢).

(٢) المفصل (ص١٢٤)، وينظر: الكشاف (١/ ٤٦٢)

(٣) الكامل في اللغة والأدب (٣/ ٣٠) .

(٤) ينظر: معانى القران للفراء (٢٥٢/١)، معانى القران واعرابه للزجاج (٦/٢)، واعراب القران للنحاس (٤٣١/١، ٤٣٢)، اعراب القراءات السبع وعللها (١٢٧/١)، الحجة لابن خالويه (١١٨، ١١٩)، الكشف عن وجوه القراءات (٣٧٦/١)، مشكل اعراب القران (١٨٧/١)، الكشاف للزمخشري (٢٤١/١).

والحديث الصحيح يرُدُّ ذلك في قوله عليه السلام[١]: "مَنْ كَانَ حَالِفًا، فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ أَوْ لِيَصْمُتْ"[٢].

وخرَّج البصريون ومَن وافقهم بأن الواو في ﴿والأَرْحامِ﴾ هي "واو القسم" لا "واو العطف"، ولله تعالى أن يقسم بما شاء من مخلوقاته على ما جاء في غير ما آية في كتاب الله تعالى، حيث قال تعالى[٣]: ﴿وَٱلفَجرِ﴾، وقال[٤]: ﴿وَٱلتِّينِ﴾ وقال[٥]: ﴿وَٱلعَصرِ﴾ وأقسم بالأرحام تعظيمًا لها، والتقدير: "أقسم بالأرحام" أو "ورب الأرحام" والمتلقى به القسم هي الجملة بعده، وهي قوله[٦]: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيكُم رَقِيبا﴾ [٧]، وخرّجوها على هذا الوجه؛ "فرارا من العطف على الضمير

(١) أخرجه مالك في الموطأ باب "جامع الأيمان" [رقم ١٤]موطأ مالك – رواية يحيى (٢/ ٤٨٠)، وابن المبارك في مسنده باب " الكفارات والنذور" [رقم ١٧٠] (ص١٠١)، وأحمد في "مسند عبد الله بن عمر" [رقم ٤٥٢٣] (٨/ ١١٧).

(٢) المحرر الوجيز لابن عطية (٢/ ٥).

(٣) سورة الفجر: الآية [١].

(٤) سورة التين: من الآية [١].

(٥) سورة العصر: الآية [١].

(٦) النساء: من الآية [١].

(٧) حجة القراءات (ص١٩٠)، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري (٢٢٩/١)، ولم يُجِز الكوفيون ومَن وافقهم– القائلون بجواز العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار– هذا التخريج؛ لأن التقدير فيه يكون: "وبرب الأرحام"، وهذا قد أغنى عنه قوله "تساءلون به" ينظر: التبيان (٣٢٧/١)"وأيضا لو كان قسمًا كان قد حُذِف منه؛ لأن المعنى: ويقولون بالأرحام، أي: وربّ الأرحام، ولا يجوز الحذف إلّا أن لا يصحّ الكلام إلّا عليه"، ولا يجوز أن يكون المقسم عليه ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيكُم رَقِيبا﴾ لأن نظم الكلام وسرده يأباه، وإن كان المعنى يُخَرِّجه، ينظر: المحرر الوجيز (٢/ ٥).

المجرور بغير إعادة الجار، وذهابا إلى أن في القسم بها تنبيها على صلتها وتعظيما لشأنها، وأنها من الله تعالى بمكان"[١].

✓ **الرد على البيضاوي في نقد القراءة:** يُرَدُّ على مَن خطأ القراءة بما يأتي:

أولًا: أن ابن مجاهد روى بإسناد يعزيه إلى رسول الله– ﷺ– أنه قرأ: "والأرحامِ" إضافة إلى أن حمزة كان لا يقرأ حرفا إلا بأثر[٢]، ويؤيده ما روي عن سليم بن عيسى الحنفي أنه قال: قدِمت على حَمْزَة وأنا أبكي، فقال له حَمْزَة: ما يبكيك يا سليم؟ قال له: إن النحويين يعتبون عليك قراءتك "وَالْأَرْحَامِ" و"بِمُصْرِخِيِّ" فقال حمزة: يا سليم قرأت على الْأَعْمَش، وقرأ الْأَعْمَش على يحيى بن وثاب، وقرأ يحيى على زر بن حبيش، وقرأ زر على ابن مسعود، وقرأ ابن مسعود على رسول اللَّه– ﷺ– عن جبريل عن اللَّه تعالى، هل للنحويين إسناد مثل هذا؟"[٣]، وفي هذه الرواية ردٌّ على مَن يقدِّم القاعدة النحوية، على القراءات القرآنية التي يجب تقديمها وإن تعارضت القاعدة معها.

ثانيًا: أجاز الكوفيون ويونس وقطرب[٤] والأخفش– فيما نُسِب إليه–[٥] وابن مالك العطف على الضمير المجرور دون إعادة حرف الجر، واحتجوا لجوازه بالقياس على عطف الظاهر على الظاهر، وبالسماع ومنه قوله تعالى[٦]: ﴿وَيَسۡتَفۡتُونَكَ فِي ٱلنِّسَآءِ قُلِ ٱللَّهُ يُفۡتِيكُمۡ فِيهِنَّ وَمَا يُتۡلَىٰ عَلَيۡكُمۡ﴾ فيجوز أن تكون "ما "

(١) البحر المحيط (٣/ ٤٩٩).

(٢) ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها (ص٨٠) .

(٣) الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها (ص٣١٠).

(٤) شر ح الكافية الشافية (٣/١٢٤٦)، وائتلاف النصرة (٦٢)، والتصريح بمضمون التوضيح (١/١٥١)، شواهد التوضيح والتصحيح (ص ٥٣).

(٥) ينظر: شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك (ص ١٨٣)، ائتلاف النصرة (ص ٦٢).

(٦) النساء: من الآية [١٢٧] .

في موضع خفض بالعطف على الضمير المخفوض في " فيهن"[١] والتقدير : قل الله يفتيكم فيهن ويفتيكم فيما يتلى عليكم[٢]، وقوله تعالى[٣]: ﴿وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفۡرُۢ بِهِۦ وَٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ﴾ بالعطف على الهاء في "به"[٤] ولم يعطف على "سبيل" لاستلزامه الفصل بأجنبي بين جزأي الصلة[٥]؛ لأن القاعدة، هي: "أنه لا يعطف على المصدر حتى تكتمل معمولاته، فلو عطف "المسجد الحرام" على "السبيل" لكان من جملة معمولات "صد" لأن المعطوف على معمول المصدر من جملة معمولاته، ومتى كان للمصدر معمولات لا يعطف عليه إلا بعد تمامها فلما عطف عليه علمنا أنه ليس من جملة معمولاته، وأنه معطوف على الهاء في "به" إذ ليس معنا سواهما وقد انتفى أحدهما ليتعين الآخر"[٦].

ثالثًا: دافع عن القراءة وعن مذهب الكوفيين في تخريجها بعض الأئمة، منهم أبو زرعة حيث قال: "وقد أنكروا هذا وليس بمنكر؛ لأن الأئمة أسندوا قراءتهم إلى النبي- ﷺ- وأنكروا أيضا أن الظاهر لا يعطف على المضمر المجرور إلا بإظهار الخافض وليس بمنكر، وإنما المنكر أن يعطف الظاهر على

(١) معاني القرآن للفراء (١/ ٢٩٠)، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج (٢/ ١١٤) .

(٢) تفسير ابن عطية (٢/ ١١٨).

(٣) البقرة: من الآية [٢١٧] .

(٤) لم يقل الأخفش والفراء بالعطف على الضمير المجرور في هذه الآية، فـ "ٱلۡمَسۡجِدِ" معطوفًا على "سَبِيلِ" عند الأخفش، والتقدير: "وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ، وَصدٌّ عن المَسْجِدِ الحرامِ"؛ لأنه ذهب مذهب البصريين، معانى القرآن (١/ ١٨٤) أما الفراء فجعله معطوفًا على "يسألونك عن القتال" والتقدير: وعن المسجد الحرام، معانى القران (١٤١/١). .

(٥) شرح الكافية الشافية (٣/ ١٢٤٨، ١٢٤٩)، وينظر: شواهد التوضيح والتصحيح (ص ٥٤).

(٦) التصريح بمضمون التوضيح (١٥٢/٢).

المضمر الذي لم يجر له ذكر، فتقول: مررت به وزيدٍ، وليس هذا بحسن، فأما أن يتقدم للهاء ذكرٌ فهو حسن، وذلك نحو: عمرو مررت به وزيدٍ، فكذلك الهاء في قوله: "تساءلون به" وتقدم ذكرها، وهو قوله: "واتقوا الله" ومثله قول الشاعر[١]:

فاليومَ أصْبَحتَ تَهْجُونَا وتَشْتِمُنَا ... فاذهبْ فما بِكَ والأيامِ مِنْ عَجَبِ"[٢]

رابعًا: أن القراءة لها توجيهات تبعدها عن الفحش والشناعة والضعف، منها:

(١) أنه لم يُحمل "الأرحام" على العطف على المجرور المضمر بل قُدِّر فيه باء ثانية فكأنه قال: "وبالأرحام" ثم حذفت الباء لتقدم ذكرها؛ كما حذفت لتقدم ذكرها في نحو: بمن تمرر أمرر، وعلى من تنزل أنزل، ولم يقل: أمرر به، ولا أنزل عليه، فحذف الحرفين؛ لتقدم ذكرهما[٣]، وكما حذفت في قول العجاج: خيرٍ عافاك الله، لمَن قال له: كيف تجدك؟ يريد بخيرٍ[٤]، وكما حُذِف حرف الجر في قول الفرزدق[٥]:

---

(١) سبقت ترجمته.

(٢) حجة القراءات (ص١٩٠) .

(٣) الخصائص (١/ ٢٨٦، ٢٨٧) بتصرف.

(٤) الحجة لابن خالويه (ص١١٩)، وإعراب القراءات السبع وعللها (١٢٧/١)، وحجة القراءات (ص١٩٠).

(٥) البيت من الطويل، للفرزدق في: ديوانه (ص ٣٨٩)، وشرح نقائض جرير والفرزدق (٢/ ٧٢٠)، وفيهن "ورأبُ" رفعًا ولا شاهد فيه، والتذكرة الحمدونية (٣/ ٤٠٤)، ومجاني الأدب في حدائق العرب (٦/ ٢٤٣) والشاهد: "ورأبِ" أراد: وبهم رأب الثأي فحذف الباء في هذا الموضع لتقدمها في: بهم يتقى العدا، وإن كانت حالاهما مختلفتين فالباء في قوله: "بهم يتقى العدا" منصوبة الموضع لتعلقها بالفعل الظاهر "يتقى"، والباء في: "وبهم رأب الثأي" مرفوعة الموضع عند بعضهم، وعلى كل حال فهي متعلقة بمحذوف ورافعه "الرأب" أي "بهم" وهو خبر والرأب مبتدأ، وقد أجازوا "تبًّا له وويل"، على تقدير: وويل له، فحذفوها وإن =

وإنِّى لَمِنْ قومٍ بِهِمْ تُتَّقى العِدَى ... ورأبِ الثَّأي والجانبُ المُتخوفُ

"وإذا جاز للفرزدق أن يحذف حرف الجر لدلالة ما قبله عليه- مع مخالفته له في الحكم .... كان حذف الباء من قوله "والأرحام" لمشابهتها الباء في "به " موضعًا وحكمًا أجدر"(١).

قال ابن قتيبة: "ومَن خفض أراد: الذي تساءلون به وبالأرحام، وهو مثل قول الرجل: نَشَدْتُكَ بالله وبالرحم"(٢).

(٢) أنه عطف على موضع الضمير المجرور في: "به"، كما عطف على الموضع في: مررت بزيد وعمرًا، فعطفه على موضع "بزيد"، وهو في موضع نصب مفعول به، وهو جائز عند الكوفيين، ويؤيده قراءة ابن مسعود(٣) "وبالأرحامِ"(٤).

وعليه فإن للقراءة توجيهات عديدة تجعلها صحيحة نحويًّا، منها العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار، ومنها أن الجر في الاسم الظاهر، هو

=

كانت اللام في "تبًّا له " لا ضمير فيها وهي متعلقة بنفس "تبًا"، وكانت اللام في "ويل له" خبرًا ومتعلقة بمحذوف وفيها ضمير فهذا مثيل بيت الفرزدق. الخصائص (١/ ٢٨٧، ٢٨٨)، وقال الفارسي: "ولا يستقيم أن تضمر بهم لتقدم ذكر بهم، ولكن تضمر لهم، فيكون: رأب الثأي لهم، ودل على ذلك قوله: بهم يتقي العدي؛ لأن هذا الكلام يدل على: لهم البأس والنجدة، فأضمرت لهم بذلك" شرح الأبيات المشكلة الإعراب (ص٢٧٥) .

(١) الخصائص (١/ ٢٨٧) .

(٢) غريب القرآن لابن قتيبة (ص١١٨) .

(٣) نسبها ابن خالويه إليه وإلى الأعمش في: مختصر في شواذ القرآن (ص٣١)، وإليه فقط في: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد (٢/ ٢٠٠)، و تحفة الأقران في ما قرئ بالتثليث من حروف القرآن (ص١٦٥).

(٤) معانى القران للفراء (٢٥٢/١)، الحجة في القراءات السبع لابن خالويه (ص١١٩)، ومشكل اعراب القران لمكي (١٨٧/١)، وائتلاف النصرة (ص ٦٢).

على تقدير حرف جر محذوف لتقدم ذكره، وبذلك تكون وافقت اللغة، وقد توفر فيها شرط صحة السند، وموافقة المصحف، فهي صحيحة عند علماء القراءات وعلماء اللغة– والله أعلم–.

٨) **كسر فاء العطف:**

قال تعالى[١]: ﴿وَإِذَا حَلَلۡتُمۡ فَٱصۡطَادُواْ﴾ قرئ "فِاصْطَادوا" بكسر فاء العطف، وذكرها البيضاوي واستضعفها، فقال:

"وقرئ بكسر الفاء على إلقاء حركة همزة الوصل عليها وهو ضعيف جدا"[٢].

وهي قراءة أبي واقد، وأبي الجراح[٣]، ونبيج، والحسن بن عمران [٤].

والأصل: أنَّ همزة الوصل، وهي همزة أُجتُلِبت للتوصل بها إلى النطق بالساكن[٥]، فلما كان هذا سبب زيادتها وجب كونها متحركة[٦]؛ إذ لو جيء بها ساكنة لافتقرت إلى حرف آخر يبتدأ به، فكانت تكون زيادتها غير مجدية[٧]، أما

(١) المائدة: من الآية [٢] .

(٢) تفسير أنوار التنزيل وأسرار التأويل للبيضاوي (٤/ ١٠٧).

(٣) مختصر في شواذ القرآن (ص ٣٠).

(٤) المحتسب (١/ ٣١١)، والبحر (٤/ ١٦٨)، والدر (٤/ ١٨٨)، ومعجم القراءات د. أحمد مختار عمر وآخر (٢/ ١٨٩).

(٥) ينظر: شرح كتاب سيبويه (٥/ ١٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (٥/ ٢٩٣)، والمقاصد الشافية للشاطبي (٨/ ٤٧٦) .

(٦) وذهب الفارسي، وأبو علي الشلوبين إلى أن الأصل في همزة الوصل أن تكون ساكنةً، وإنما تحرك لالتقاء الساكنين. الإنصاف (٢/ ٦٠٦)، ارتشاف الضرب (٢/ ٥٤٤)، والتصريح بمضمون التوضيح (٢/ ٦٨٤).

(٧) ينظر: شرح الكافية الشافية (٤/ ٢٠٧٥) .

أصل حركتها[١]، فذهب البصريون[٢]، وابن مالك[٣] إلى أن أصل حركتها هو الكسر.

قال سيبويه: "باب ما يتقدم أول الحروف وهي زائدة قدمت لإسكان أول الحروف، فلم تصل إلى أن تبتدئ بساكن، فقدمت الزيادة متحركة لتصل إلى التكلم والزيادة .... واعلم أن الألف الموصولة فيما ذكرنا في الابتداء مكسورة أبدا"[٤].

واختيارهم للكسر لعلل منها:

(١) أنها دخلت وصلة إلى النطق بالساكن، فتخيلوا سكونها مع سكون ما بعدها، فتحركت بالحركة التي تجب في التقاء الساكنين، وهي الكسرة [٥].

(٢) "أن فتحها أو ضمها موقع في الالتباس بهمزة المتكلم؛ لأنها مضمومة في الرباعي مفتوحة في غيره"[٦].

(٣) أن الكسرة "راجحة على الضمة، بقلة الثقل، وعلى الفتحة بأنها لا توهم استفهاما، بخلاف الفتحة فإنها توهمه"[٧].

---

(١) ذهب الكوفيون إلى أن الأصل في حركة همزة الوصل أن تتبع حركة عين الفعل؛ فتكسر في "اضْرِبْ" إتباعًا لكسرة العين، وتضم في "ادْخُلْ" إتباعًا لضمة العين. الإنصاف (٢/ ٦٠٦).

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه (٥/ ١٤)، والإنصاف (٢/ ٦٠٦)، توضيح المقاصد والمسالك للمرادي (٣/ ١٥٥٦).

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية (٤/ ٢٠٧٥)

(٤) الكتاب لسيبويه (٤/ ١٤٤، ١٤٦) .

(٥) ينظر: شرح كتاب سيبويه (٥/ ١٤)، وشرح المفصل لابن يعيش (٥/ ٣٠٨) .

(٦) شرح الكافية الشافية (٤/ ٢٠٧٥)، وينظر: فتح الأقفال وحل الإشكال بشرح لامية الأفعال (المشهور بالشرح الكبير) لبَحْرَق اليمني (ص١٦٣) .

(٧) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٨/ ٣٧٧٩)، وينظر: التصريح (٢/ ٦٨٥)، وهمع الهوامع (٣/ ٤٤٦).

(٤) أنهم قصدوا التفرقة بينها وبين همزة القطع؛ إذ لو فُتحت لكان اللفظ بهما واحدا وكانت هي أولى بالكسر؛ لأنها ليست من أصل البنية حقيقة؛ إذ لو كانت كذلك لوجب الفتحُ كما وجب في همزة القطع[١].

أما حركة حرف العطف، فهي الفتح– حسب الواقع اللغوي– فإن تحرك بحركة غيرها، فهو على غير القياس؛ لذا فإن كسر حرف العطف (الفاء) في (فاصطادوا) مخالف للقياس.

والقراءة ضعيفة عند البيضاوي؛ لمخالفتها القياس اللغوي، وسبقه في تخطئتها ابن جني، واستشكلها ابن عطية[٢]، وضعفها العكبري[٣] وخطأها بعده ابن عادل[٤]، وأبو السعود [٥] والألوسي؛ لأنها ضعيفة من جهة العربية، فالنقل إلى المتحرك مخالف للقياس[٦].

قال ابن جني: "هذه القراءة ظاهرة الإشكال، وذلك أنه لا داعى إلى إمالة فتحة هذه الفاء كما أميلت فتحة الراء الأولى من "الضرر" لكسرة الثانية، وكما أميلت فتحة النون من قولهم: "وإنا إليه راجعون" لكسر الهمزة، ونحو ذلك فمن هنا أشكل أمر هذه الإمالة"[٧].

- ✓ **الرد على البيضاوي في نقد القراءة:** وجهت القراءة بتوجيهات، هي:

أولًا: وجهها ابن جني، وافقه أبو حيان، بأنها ليست كسرًا خالصًا "بل هو من باب الإمالة المحضة؛ لتوهم وجود كسرة همزة الوصل، كما أمالوا الفاء في،

(١) ينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية لأبي إسحق الشاطبي (٨/ ٤٧٩) .
(٢) تفسير المحرر الوجيز (٢/ ١٤٨).
(٣) التبيان في إعراب القرآن (١/ ٤١٦).
(٤) اللباب في علوم الكتاب (٧/ ١٨٠) .
(٥) تفسير أبي السعود (٣/ ٥) .
(٦) تفسير الألوسي (٣/ ٢٢٩).
(٧)المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها (١/ ٣١١) .

"فإذا" لوجود كسرة "إذا"[١]، كما أن له أن يُميل الألف بعد الطاء؛ لأن أصلها الياء؛ إذ هو من الصيد، ولا تمنع حروف الاستعلاء- ومنها الصاد- الإمالة في الفعل، إنما تمنع منها في الاسم، كـ: طالب وظالم؛ لإيغال الأفعال في الاعتلال، وأنها أقعد فيه من الأسماء.

قال ابن جني: " فإن قلت: فإنه لم يحك في الطاء إمالة، قيل: هي وإن لم تسمع معرَّضة، والكلمة لها معرَّضة فكأنها لذلك ملفوظ"، وقاس ابن جني الإمالة على أمثلة تكررت في اللغة، وذلك كإمالة الألف عند مَن قال: "هذا ماش" فأمال مع سكون الشين نظرا إلى الكسرة إذا وصل، فقال: "هذا ماش يا هذا"، وكمَن قال: "أغزيت" نظرًا إلى وجوب الياء في المضارع "يغزِي"؛ لانكسار ما قبل الواو، وكإعلال "يخاف" وأصلها "يَخْوَف" نظر إلى اعتلالها في الماضي "خاف" وأصلها "خَوِفَ"، ولولا ذلك لوجب "أغزوت" و"يخوف"؛ لأنه لا علة فيهما في مكانهما [٢].

ثانيًا: أنه راعى كسر ألف الوصل إذا بدئ بها، فيقال: "اِصطادوا" فكسر فاء العطف مراعاة وتذكيرا بكسرة ألف الوصل[٣].

قال ابن جني: "وإن شئت قلت: لّما كان يقول في الابتداء: اصطادوا، فيكسر همزة الوصل، نظر إليها بعد حذف الهمزة فقال: "فِاصطادوا" تصورًا لكسرة الهمزة إذا ابتدأت فقلت: "اِصطادوا" فهذا وجه ثان لما مضى"[٤].

ثالثًا: أن كسر الفاء "بدل من كسر الهمزة عند الابتداء"[١] وقيل: إنه ألقى حركة همزة الوصل على الفاء، فكسرت[٢]، وقيل: إنه نقل حركة همزة الوصل عليها[٣]، وسواء أكان إبدال الحركة أو إلقائها، أو نقلها، فالوجه يعد واحدًا.

---

(١) البحر المحيط (٤/ ١٦٨)، وينظر: اللباب في علوم الكتاب (٧/ ١٨٠).

(٢) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها (١/ ٣١٢) بتصرف.

(٣) ينظر: تفسير المحرر الوجيز (٢/ ١٤٨)، والبحر المحيط (٤/ ١٦٨)، الدر المصون (٤/ ١٨٨).

(٤) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها (١/ ٣١٢).

كما أن الكسر للجوار اتباعًا لكسر ما بعده معروف في لغة العرب، ومنه كسر الفاء من "فَعِل" إذا كان الحرف الثاني من حروف الحلق وذلك يكون في الفعل، نحو: شهد، فكسر الشين في (شِهِدَ) اتباعًا لكسر الهاء[٤]، والاسم، نحو: فَخِذ وفِخِذ[٥]، وكسر الأول اتباعًا لكسر الحرف الثاني في: "نعم وبئس" في إحدى اللغات فيهما[٦]، وكما قالوا: "قِسِيّ، فكسروا القاف إتباعا لكسرة السين، كما قالوا في شَعِير: شِعِير"[٧].

قلت: لورود شواهد على ذلك فإن قراءة كسر الفاء إتباعًا لكسر الهمزة في "فِاصطادوا" وافقت إحدى لغات العرب، ووافقت وجهًا من أوجه اللغة، فهي قراءة صحيحة لغويًّا، وهي أولى بالاستشهاد بها على القاعدة النحوية من غيرها من النصوص– والله أعلم–.

=

(١) تفسير الكشاف (١/ ٦٠٢)، وتفسير الرازي (١١/ ٢٨١)، وحاشية الطيبي على الكشاف (٥/ ٢٦٥) .

(٢) ينظر: تفسير أبي السعود (٣/ ٤).

(٣) ينظر: تفسير الألوسي (٣/ ٢٢٩).

(٤) ينظر: الأصول (١/ ١١١)، شرح كتاب سيبويه (٤/ ١٠١) .

(٥) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (١/ ١٠٣).

(٦) ينظر: شرح المقدمة المحسبة (٢/ ٣٨٢)، والمرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب (ص١٣٨).

(٧) أمالي ابن الشجري (٢/ ٤٧٢) .

المبحث الخامس: الردود في باب إعراب الفعل

٩) النصب بـ "أنْ" بعد الوجوب

قال تعالى[١]: ﴿ بَل نَقذِفُ بِٱلحَقِّ عَلَى ٱلبَٰطِلِ فَيَدمَغُهُۥ﴾ قرئ "فَيَدمَغَهُ" نصبًا، وقد ذكرها البيضاوي واستبعد توجيهها، فقال:

"وقرئ "فَيَدْمَغَهُ" بالنصب كقوله[٢]:

سأَتْرُكُ مَنْزِلِي لَبنِي تَمِيمٍ ... وأَلْحَقُ بالحِجَازِ فَأَسْتَرِيحَا

ووجهه مع بُعْدِهِ الحمل على المعنى والعطف على "ألحق"[٣].

وهي قراءة عيسى بن عمر[٤] وقرئ "فَيَدمَغُهُ" رفعًا، وهي قراءة الجمهور[٥].

---

(١) الأنبياء: من الآية [١٨] .

(٢) من الوافر، قائله المغيرة بن حبناء، استشهد به في: الكتاب لسيبويه (٣/ ٣٩)، والأصول (٢/ ١٨٢)، والإغفال (٢/ ١٣١)، والإيضاح العضدي (ص٣١٣)، والعمدة في محاسن الشعر وآدابه (٢/ ٢٧٦)، والرد على النحاة (ص١١٩).

والشاهد: فأستريحا، حيث نصب بعد الفاء في الواجب، والمعنى: إن ألحق أسترح، وقد تؤول (فأستريحا) ونحوه على أن الألف فيه بدل من النون الخفيفة الواقعة في غير القسم، وهذا التخريج هروب من ضرورة إلى ضرورة فإن توكيد الفعل في غير الطلب والشرط والقسم ضرورة، ينظر: ارتشاف الضرب (٤/ ١٦٨٨)، وشرح شذور الذهب لابن هشام (ص٣٨٩).

(٣) تفسير أنوار التنزيل وأسرار التأويل للبيضاوي (٤/ ٤٨).

(٤) مختصر في شواذ القرآن (ص٩١)، والبحر المحيط (٧/ ٤١٦)، والدر المصون (٨/ ١٣٨)، وروح المعاني (٩/ ٢٠)، والموسوعة القرآنية (٦/ ٣٦)، ومعجم القراءات (٤/ ١٣٠) .

(٥) الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد (٤/ ٤٧٩)، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٨/ ١٣٨).

والأصل: أنَّ "أنْ" الناصبة للفعل المضارع تعمل النصب فيه مضمرة وجوبًا بعد الفاء، ولا تضمر "أن" بعدها في الواجب، وإنما ينصب ما بعد الفاء إذا كانت جوابًا لطلب محض– أمرٍ، أو نهيٍّ، أو تمنٍّ، أو استفهامٍ وما يجري مجراها كالعرض والتحضيض – أو نفيٍّ محض؛ ذلك أنهم أرادوا أن يجعلوا الفعل الأول سببا للثاني؛ لذا جاءوا بالفاء في الجزاء وفيما ضارع الجزاء [١]، فالنفي كقوله [٢]: ﴿لَا يُقۡضَىٰ عَلَيۡهِمۡ فَيَمُوتُواْ﴾ والأمر كقوله[٣]:

يَا ناقُ سِيرِي عَنَقًا فَسيحًا ... إِلَى سُلَيْمانَ فَنَسْتَرِيحَا

والنهي كقوله تعالى [٤]: ﴿ وَلَا تَطۡغَوۡاْ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيۡكُمۡ غَضَبِي﴾، والاستفهام كقوله تعالى[٥]: ﴿ فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشۡفَعُواْ لَنَآ﴾ والتمني، كقوله تعالى[٦]:

(١) الأصول في النحو (٢/ ١٨٢) بتصرف، وينظر: (٢/ ١٥١)، و(٣/ ٤٧١).

(٢) فاطر: من الآية [٣٦] .

(٣) من الرجز، قائله: أبو النجم العجلي ينظر: الديوان (ص ١٢٣)، استشهد به في: الكتاب (٣/ ٣٤)، والمقتضب (٢/ ١٤)، والأصول (٢/ ١٨٣)، وشرح كتاب سيبويه (٣/ ٢٢٥)،واللمع (ص١٢٨)، وسر صناعة الإعراب (١/ ٢٨٥)، والبديع في علم العربية (١/ ٥٩٦)، والشاهد: "فنستريحا" نصب؛ لأنه جواب الأمر بالفاء في غير نفي أو طلب، وقال قوم بل هو نون التأكيد فلما وقف أبدل منها ألفا كقوله تعالى ﴿ليسجنا﴾، ينظر: شرح ديوان المتنبي للعكبري (٤/ ٢٠٤).

(٤) طه: من الآية [٨١] .

(٥) الأعراف: من الآية [٥٣] .

(٦) النساء: من الآية [٧٣] .

﴿يٰلَيتَنِي كُنتُ مَعَهُم فَأَفُوزَ﴾، والتحضيض، كقوله تعالى [١]: ﴿لَولَآ أَخَّرتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَل قَرِيب فَأَصَّدَّقَ﴾[٢].

"ولا يحسن نصب المضارع بـ (أنْ) مضمرة بعد الفاء في غير طلب أو نفي محضين، أو شه نفي، فلا يحسن نصبه بعد الخبر الواجب؛ لأن الذي أحوجنا بعد النفي والطلب إلى الإضمار، وحمل الكلام على غير ظاهره، هو الدلالة على المخالفة بين الأول والثاني"[٣]، إلا أنه قد يضطرّ الشاعر فيجوز له أنْ ينصب في الواجب- دون نفي أو طلب- كما يجوز صرف ما لا ينصرف، والوجه فيه الرفع[٤].

قال سيبويه: "وقد يجوز النصب في الواجب في اضطرار الشعر، ونصبه في الاضطرار من حيث انتصب في غير الواجب؛ وذلك لأنك تجعل أن العاملة"[٥].

والنصب بإضمار (أنْ) مؤول تأويل يوجب النصب، وهو: أن يذهب بالفعل الأول إلى الاسم على المعنى، كالتأويل الواقع فيما يخالف آخره أوّله، فنحو: أنت تأتيني فتكرمني، تقديره: أنت يكون منك إتيان فإكرام[٦]، ونحو: ما تجلس عندنا فنحدّثك، فتأويله: ما يكون منك جلوس فحديث منا[٧]، والمنفي

(١) المنافقون: من الآية [١٠] .
(٢) تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة لابن الوردي (٢/ ٦١١) بتصرف.
(٣) شرح التسهيل لابن مالك (٤/ ٣٤) .
(٤) ينظر: معاني القرآن للأخفش (٢/ ٧٢، ٧٣) .
(٥) الكتاب لسيبويه (٣/ ٣٩، ٤٠).
(٦) المقتضب (٢/ ٢٣) بتصرف.
(٧) "غير أن المصدر قد يجوز أن يقع موقعه "أن" الخفيفة وفعل ذلك المصدر، ألا ترى أنك تقول: يعجبني قيامك، ويعجبني أن تقوم، في معناه" شرح كتاب سيبويه (١/ ٢٤٨).

الجلوس لا الحديث على كل حال، ويقدَّر في ذلك أحد تقديرين، إما أن يكون على معنى: ما تجلس عندنا فكيف نحدّثك، فالمنفي الجلوس، أما الحديث فمخبرٌ عنه بتعذر حدوثه مع عدم الجلوس، وإما أن يكون على معنى: ما تجلس عندنا محدثين لك، وقد تجلس عندنا على غير حديث بيننا، فالمنفي الجلوس المقترن بالحديث، فلمّا خالف الأول الثاني، كرهوا عطف الثاني على الأول؛ إذ بالعطف يكون داخلا في معناه؛ لأنَّ المنفيَّ في: ما تجلسُ عندنا فتحدّثُنا، كلَّ واحد من الجلوس والحديث من غير تعلق أحدهما بالآخر، فلما تضمن الفعل الثاني معنى يخالف الأول– وإن كان معطوفا عليه في المعنى– قُدِّر الأول تقدير المصدر، كأنه قال: ما يكون منك جلوس، وقُدِّر في الثاني "أن" فنصب بها الفعل، ثم كره أن يكون الأول في لفظ الفعل، والثاني يقترن به ما يصيره اسما وهو "أن"، فحذفت ليشاكل الأول الثاني في الفعلية، ولم يبطل النصب الذي أثّرته "أن" لئلا يدخل الثاني فيما دخل فيه الأوّل[١] ومنه:

سأَتْرُكُ مَنْزِلِي لَبنِي تَمِيمٍ ... وأَلْحَقُ بالحِجَازِ فَأَسْتَرِيحَا

فالشاعر اضطر فعطف على الفعل الواجب الذي على غير شرط بالفاء، فأجري الكلام الموجب مجرى أحد الأمور الستة لضرورة الشعر، وكان الأول سببا للثاني فنصب، فجعل لحاقه بالحجاز سببا لاستراحته، فكأنه قال: يكون لحاق فاستراحة، وقد جاء مثله في الشعر أبيات لقوم فصحاء، إلا أنه قبيح أن تنصب وتعطف على الواجب الذي على غير شعر [٢].

(١) شرح كتاب سيبويه (١/ ٢٤٨) بتصرف، وينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٤/ ٣٠).

(٢) الأصول في النحو (٢/ ١٨٢) بتصرف، وينظر: الإيضاح العضدي (ص٣١٣)، والمصباح لما أعتم من شواهد الإيضاح لابن يسعون (١/ ٥٩٣)، وشرح التسهيل لابن مالك (٤/ ٤٦)، الكناش في فني النحو والصرف لأبي الفداء (٢/ ١٦).

واستبعد البيضاوي توجيه القراءة؛ إذ كان بالحمل على المعنى، وسبقه الزمخشري[١] والعكبري[٢]، والمنتجب الهمذاني[٣]، وافقهم أبو السعود[٤]، والشهاب [٥]، والشيخ خالد الأزهري[٦] وغيرهم[٧]؛ لأن الفعل جاء منصوبًا بعد الفاء، ولا موجب لنصبه؛ لأنه نُصِب بعد خبر مثبت[٨]، وما بعد "أن" إنما ينتصب بإضمارها في جواب الأشياء الستة "وما" في قوله تعالى[٩]: ﴿وَمَا خَلَقنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلأَرضَ﴾ ليس منها- أي: ليس من الأشياء الستة- [١٠]؛ إذ إن نصبه يكون على الخلاف بين الأول، والثاني، فإذا عُطِفَ بالفاء على الخبر الواجب، كما في نحو: أنت تأتينا فتحدثنا، لم يقع خلاف بينهما، فلم يحتج إلى النصب على ذلك الإضمار والتأويل، ولم يرد استعماله إلا في أشياء قليلة[١١].

(١) الكشاف (٣/ ١٠٧)، ونقل في: البحر (٧/ ٤١٦)، والدر (٨/ ١٣٨)، واللباب في علوم الكتاب (١٣/ ٤٦١).

(٢) التبيان في إعراب القرآن (٢/ ٩١٣) .

(٣) الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد للمنتجب الهمذاني (٤/ ٤٧٩) .

(٤) تفسير أبي السعود (٦/ ٦٠) .

(٥) حاشيه الشهاب علي تفسير البيضاوي (عنايه القاضي وكفاية الراضي) (٦/ ٢٤٥) .

(٦) التصريح بمضمون التوضيح (٢/ ٣٩٢).

(٧) ينظر: شرح الفارضي على ألفية ابن مالك (٣/ ٥٦٤).

(٨) حاشيه الشهاب علي تفسير البيضاوي (٦/ ٢٤٥)، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد (٤/ ٤٧٩) .

(٩) الأنبياء: من الآية [١٦] .

(١٠) تفسير روح المعاني الألوسي (٩/ ٢٠) .

(١١) شرح التسهيل لابن مالك (٤/ ٣٤).

✓ **<u>الرد على البيضاوي في نقد القراءة</u>**: وجهت القراءة بعدَّة توجيهات جعلت لها مسوِّغًا، منها:

<u>الأول</u>: أنه قد ثبت النصب بـ "أن" محذوفة في الإيجاب[١]، فقد ورد في بعض القراءات القرآنية، منها قراءة الحسن "أعبدَ" بالنصب[٢] في قوله تعالى[٣]: ﴿قُلۡ أَفَغَيۡرَ ٱللَّهِ تَأۡمُرُوٓنِّيٓ أَعۡبُدُ﴾ والتقدير: أن أعبد[٤]، وقرأ عبد الرحمن الأعرج بنصب ﴿ويسفكَ﴾[٥] في قوله تعالى[٦]: ﴿وَيَسۡفِكُ ٱلدِّمَآءَ﴾، كما ورد في بعض أقوال العرب منها: "خذ اللصّ قبل يأخذَك" و "مره يحفرَها"[٧] ومن أمثالهم: "تسمعَ بالمعيديِّ خيرٌ من أنْ تراه"[٨] وحكى ابن سيدة عن بعض الفصحاء: "قد كنت في خير فتعرفه" بنصب "تعرف"[١] .

---

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٤/ ٣٠) .

(٢) نسبت إليه في: توضيح المقاصد والمسالك (٣/ ١٢٦٣)، والمساعد على تسهيل الفوائد (٣/ ١١٠)، والتصريح بمضمون التوضيح (٢/ ٣٩٢)، وهمع الهوامع (٢/ ٤٠٥)، وشرح الفارضي على ألفية ابن مالك (٣/ ٥٦٤).

(٣) الزمر: من الآية [٦٤] .

(٤) ولما حذفت أن ارتفع "أعبدُ" وهي في الكلام مقدرة، ينظر: إعراب القرآن للنحاس (٤/ ١٦)، والتفسير البسيط (١٠/ ٢١٣)، وتفسير الثعلبي (الكشف والبيان) (٣/ ٤٢١)، ومشكل إعراب القرآن لمكي (٢/ ٦٣٢).

(٥) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (١/ ٤٢)، ومختصر في شواذ القرآن (ص ٤)، وإعراب القراءات السبع وعللها (ص٩٧)، وتفسير القرطبي (١/ ٢٧٥).

(٦) البقرة: من الآية [٣٠] .

(٧) ينظر: شرح الأبيات المشكلة الإعراب للفارسي (ص٤٠٤)، وضرائر الشعر لابن عصفور (ص١٥٢).

(٨) ينظر: أمثال العرب للمفضل الضبي (ص٥٥)، والعين (٢/ ٦٢)، والأمثال لأبي عبيد (ص٩٧)، قاله النعمان بن المنذر للمعيدي– تصغير مَعَدِّي– وهو ضمرة بن ضمرة =

وجاء مثله في الشعر أبيات لقوم فصحاء[٢]، ومنه قوله[٣]:

ألا أيُّهَذَا اللّائميُّ أحضُرَ الوغى ... وأن أشهدَ اللذّات، هل أنتَ مُخلِدي

وقوله[٤]:

فلمْ أرَ مثلَها خُباسَةَ واحدٍ ... ونَهْنَهْتُ نَفْسِي بعدَ ما كدتُ أَفْعَلَهْ[٥]

=

النّهشليّ من كنانة للذي رأى من دمامته وقصره وقلته، فقال ضمرة: "أبيت اللعن، إن الرجال لا تكال بالقفزان، ولا توزن في الميزان، وإنما المرء بأصغريه: قلبه ولسانه" وكان ضمرة خطيبا، وكان فارسا شاعرا شريفا سيّدا، البرصان والعرجان والعميان والحولان للجاحظ (ص٩٥)، والبيان والتبيين (١/ ١٥٤، ٢٠١).

(١) المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده (٦/ ١١٥)، همع الهوامع (٢/ ٥٩٧) .

(٢) الأصول في النحو (٢/ ١٨٢) .

(٣) من الطويل، قائله: طرفة بن العبد، ينظر: ديوانه (ص٢٥)، واستشهد به في: جمهرة أشعار العرب (ص٣٢٥)، والكتاب لسيبويه (٣/ ٩٩)، الشعر والشعراء لابن قتيبة (١/ ١٨٩)، والأصول (٢/ ١٦٢)، وشرح القصائد السبع الطوال الجاهليات لآبي بكر الأنباري (ص١٩٣)، وشرح الفارضي على الألفية (٣/ ٥٦٤)، ويروى "ألا أيهذا الزاجريُّ" و"اللّائحيّ" وهو اللائم، يقال: لحاه إذا لامه، والشاهد: "أحضر" نُصِب على إضمار "أن" في الواجب، وجاءت الفاء عوض عنها، فلولا أنّها في حكم الإثبات، لم تنصب الفعل، ينظر: المقتضب (٢/ ٨٥)، وشرح الأبيات المشكلة الإعراب للفارسي (ص٤٠٤).

(٤) من الطويل، لعامر بن جوين الطائى مُعَمَّر من أشراف طيِّئ في الجاهلية، في: الكتاب لسيبويه (١/ ٣٠٦، ٣٠٧)، والاختيارين المفضليات والأصمعيات للأخفش الأصغر (ص ١٣٥،١٣٦)، وما يجوز للشاعر في الضرورة للقيرواني (ص٢٨٥)، وحاشية الصبان (٣/ ٤٦١) ونسِب لعامر بن الطفيل، في: اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي (ص١٣٣) وليس في ديوانه، والشاهد: "أفعلَه" حيث نصبت بإضمار (أن)؛ لأنه أراد: كدت أن أفعله، كتاب الأفعال لابن الحداد (٣/ ٢٤٢).

(٥) حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك (٣/ ٤٦١) .

الثاني: أن نصب "فيدمغَه" بالنظر إلى المعنى، أي: نقذف بالحق فالدمغ [١]، وتفسيره أنه وقع في جواب المضارع المستقبل "نقذف" والفعل المضارع يشبه التمني والترجي في كونهما مترقبين[٢]– لا أن القذف والرمي فيه معنى النفي– وهو منصوب بـ "أن" مقدرة، والمصدر المؤوّل في محل جرٍ، معطوف على "الحق" والمعنى: بل نقذف بالحق فدمغه على الباطل، أي نرمي بالحق فإبطاله به [٣].

الثالث: أنه منصوب عطفًا على المعنى، من قبيل قول الشاعر[٤]:

علفتها تبنًا وماءً باردًا

أي: نفعل القذف والدمغ[٥].

---

(١) ينظر: التبيان في إعراب القرآن (٢/ ٩١٣)، ومغني اللبيب (ص٢٣٢) .

(٢) حاشية الطيبي على الكشاف (فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب) (١٠/ ٣١٢).

(٣) حاشيه الشهاب علي تفسير البيضاوي (عنايه القاضي وكفاية الراضي) (٦/ ٢٤٥)، روح المعاني (٩/ ٢٠).

(٤) من الرجز قائله ذو الرمة، في ملحق ديوانه (٣/ ١٨٦٢) قوله:

لما حططت الرحل عنها واردا ... علفتها تبناً وماء بارداً

وقال آخر:

علفتها تبنا وماء باردا ... حتى شتت همّالة عيناها

وَرَدَ بلا نسبة في: شرح كتاب سيبويه (١/ ٧٠)، وشرح الأبيات المشكلة الإعراب (ص٥٣٣)، والتمام في تفسير أشعار هذيل لابن جني (ص١٨٠)، والخصائص (٢/ ٤٣٣)، والشاهد: وماءً باردًا، حيث نصب بفعل مقدر معطوف على معنى ما قبله، والمراد: علفتها تبناً وسقيتها ماء باردًا.

(٥) حاشيه الشهاب علي تفسير البيضاوي (عنايه القاضي وكفاية الراضي) (٦/ ٢٤٦)، تفسير روح المعاني (٩/ ٢٠).

الرابع: ذكر ابن مالك أنَّ من النحويين من ينصب بعد الفاء، والواو، و"أو" و"حتى" و "كي" الجارة بـ"أن" المحذوفة، وإن كانت لازمة الحذف[١]،وليس قبلها نفي، ولا طلب قال:

"وإلى هذا أشرت بقولي:

وقدْ يجِيءُ النصبُ بعدَ الفاءِ مِن ... بعدِ كلامٍ واجبٍ بِهَا قُرِنْ"[٢]

الخامس: ذكر ابن مالك أن النصب مع حذف "أن" يُقْبَل في غير المواضع الستة إذا رواه عدل، ومنه قراءة "فيدمغه"[٣]، فقال:

"وَشَذَّ حَذْفُ أَنْ وَنَصْبٌ فِي سِوَى ... مَا مَرَّ فَاقْبَل مِنْهُ مَا عَدْلٌ رَوَى"[٤].

قلت: قُبِل نصب المضارع بـ "أن" المحذوفة في غير القراءات فقبوله في القراءات أولى، كما أن القراءة وافقت سماعًا غيرها من القراءات، وأقوال العرب؛ لذا وجب قبولها.

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية (٢/ ٨٦٦) .

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية (٣/ ١٥٥٥) .

(٣) ينظر: تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة (٢/ ٦٢٠)، شرح الفارضي على ألفية ابن مالك (٣/ ٥٦٤).

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية (٣/ ١٥٥٥) .

الفصل الثاني: الردود الصرفية على تخطئة القراء والرواة

المبحث الأول: الردود في باب التصريف

١٠)التخفيف بإسكان وسط الفعل

قال تعالى[١]: ﴿وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا﴾ قرئت "وأَرْنَا" بإسكان الراء[٢]، وذكرها البيضاوي ونقدها، فقال: "وقرأ ابن كثير[٣]، والسوسي عن أبي عمرو[٤]، ويعقوب[٥] "أَرْنَا"، قياساً على فخذ في فخذ، وفيه إجحاف؛ لأن الكسرة منقولة من الهمزة الساقطة دليل عليها"[٦].

قرأوا "أَرْنَا" بإسكان الراء، هم وغيرهم[٧] في جميع القرآن [١]، وأبو بكر عن عاصم، وابن ذكوان عن ابن عامر في فصلت[٢]: ﴿ رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيۡنِ أَضَلَّانَا﴾ وحدها[٣].

---

(١) البقرة: من الآية [١٢٨] .

(٢) ينظر: معانى القرآن للأخفش (١/ ١٥٦).

(٣) ينظر: السبعة (ص١٧٠)، والوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع لعبد الفتاح القاضي (ص٢١١).

(٤) رواها الخفاف، وأبو زيد عن أبي عمرو، وعنه في رواية شجاع؛ والسّوسي عن اليزيدي من قراءة الداني، ينظر: السبعة (ص١٧٠، ١٧١)، وجامع البيان (٢/ ٨٨٩)، والوجيز (ص١٣٣) والوافي في شرح الشاطبية (ص٢١١). .

(٥) ينظر: معاني القراءات للأزهري (١/ ١٧٨)، والهادي شرح طيبة النشر (٢/ ٥٦) ، وفريدة الدهر في تأصيل وجمع القراءات لمحمد إبراهيم (٢/ ١٧٨)، وفي: المبسوط في القراءات العشر (ص١٣٦) أنها عن يعقوب برواية رويس.

(٦) تفسير أنوار التنزيل وأسرار التأويل للبيضاوي (١/ ١٠٦).

(٧) قال الطبري: "قراءة عامة أهل الحجاز والكوفة" تفسير الطبري (٣/ ٧٥)، وقرأها أبو شعيب، إلا من طريق الأهوازي، ومكي، ينظر: الإقناع (ص٢٣٩)، ومفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني للكرماني (ص١٠٧).

والأصل: أن عين الفعل الماضي "رَأَى" همزة متحركة، وقياس مضارعه " أَرْأَى، وتَرْأَى، ويَرْأَى"(٤) بالفتح لمكان حرف الحلق- الهمزة- كما قالوا في نأى: يَنْأَى(٥) لكنهم حذفوا الهمزة التي هي عين الفعل في جميع صيغه الماضي، والمضارع، والأمر، وسائر المشتقات، قال الله تعالى(٦): ﴿سَنُرِيهِم ءَايَٰتِنَا﴾ وقال: ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيفَ تُحيِ ٱلمَوتَىٰ﴾ وقال: ﴿فَقَالُوٓاْ أَرِنَا ٱللَّهَ جَهرَةً﴾ فوزن أرى: أفَل، ويرى: يفَل، وأرَ: أفَ(٧)، وأصل "أرنا" هو: "أرإينا" على وزن أكرمنا، نقلت كسرة الهمزة إلى الراء، وحذفت، وسقطت الياء للأمر(٨).

=

(١) وجملتها خمسة مواضع، هي: ﴿وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا﴾ [البقرة ١٢٨] و﴿رَبِّ أَرِنِي كَيفَ تُحيِ ٱلمَوتَىٰ﴾ [البقرة ٢٦٠] و ﴿قَالَ رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُر إِلَيكَ﴾ [الأعراف ١٤٣] ﴿فَقَالُوٓاْ أَرِنَا ٱللَّهَ جَهرَةً﴾ [النساء ١٥٣] و ﴿رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَينِ أَضَلَّانَا﴾ [فصلت ٢٩] .

(٢) فصلت: من الآية [٢٩] .

(٣) السبعة في القراءات (ص١٧٠، ١٧١)، وينظر :المبسوط (ص١٣٦)، والكنز (٢/ ٤١٦).

(٤) أصله "يَرْأَيُ" فقلبت الياء- الأخيرة وهي لام الفعل- ألفا لتحركها ولفتح ما قبلها، ثم لين الهمزة لسلب حركتها، فاجتمع ثلاث سواكن "الراء والهمزة والألف المنقلبة عن أصل ياء" فحذفت الهمزة وأعطي حركتها إلى الراء فصار "يَرَى"، وتخفيف الهمزة بالحذف واجب في "يرى" إلا في ضرورة الشعر كقوله:

ألم ترَ ما لاقيتُ والدهرُ أعصرُ ... ومن يُطِلْ العيشَ يَرْأَي ويسمعْ

شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف (ص١٠٧).

(٥) ينظر: الكناش في فني النحو والصرف (٢/ ١٧٢) .

(٦) فصلت: من الآية [٥٣] .

(٧) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (٤/ ٢٧٩) بتصرف .

(٨) الحجة في القراءات السبع (ص٧٨) بتصرف .

وهي لغة معروفة للعرب كثيرة[١]، والأصل الهمز[٢]، وعلى هذه اللغة وردت عامة قراءة عبد الله بن مسعود– رضي الله عنه– في "رأى" بلا همز[٣]، وحذف الهمزة للتخفيف[٤]، "وألزموه التخفيف استثقالا للهمزة مع كثرة استعمالهم له وجواز هذا التخفيف في نظائره"[٥] وغلب التخفيفُ الأصلَ في كثرة الاستعمال هاهنا حتى هجر ورفض.

(١) ذهب أبو عبيدة معمر بن المثنى إلى أن "أرنا" بحذف الهمزة معناه علمنا، وهو نظير قول حُطائط بن يعفر:

أريني جوادًا مات هَزْلًا لأنني ... أرى ما تَرَيْنَ أو بخيلًا مُخَلَّدا

أي: دليني وعرفيني، ولم يُرِد رؤية العين، ينظر: مجاز القرآن (١/ ٥٥)، والتفسير البسيط (٣/ ٣٢١)، وعارضه الطبري بأنه "لا معنى لفرق من فرق بين رؤية العين في ذلك ورؤية القلب"ينظر: تفسير الطبري جامع البيان (٣/٧٦ : ٧٩)، و قال أبو حيان: "وأرأيت هذه التي بمعنى أخبرني كثيرة الدور في القرآن ..... من أحكامها أنها يجوز حذف الهمزة منها، فتقول: أريت، وقد قرأ بذلك الكسائي، وقال الشاعر:

أريت إن جاءت به أملودا

وإذا كانت بمعنى أبصرت لم تحذف همزتها" التذييل والتكميل (٦/ ٩٨، ٩٩) .

(٢) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (٤/ ١٠٤) .

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء (٣/ ٤٩) .

(٤) ذهب الجرجاني إلى أنه "لا يجب حذف همزته؛ لأنّ وجوب حذف الهمزة في فعله وهو "يَرَى" ثبت على خلاف القياس؛ لأنّ القياس يقتضي أن لا يسقط، كما لم يسقط من ماضيه، وهو: رَأى" المفتاح (ص٨٢) .

(٥) شرح كتاب سيبويه (٤/ ٢٨١).

ويحتمل فتح الراء وحذف الهمزة طريقين: أولهما: أن تُلقَى حركة الهمزة على الساكن قبلها- الراء- ثم تُحْذَف الهمزة على حد قوله تعالى[1]: ﴿يُخۡرِجُ ٱلۡخَبۡءَ﴾ بحذف الهمزة من "الخبء" بعد إلقاء حركتها- الفتحة- على ما قبلها- الباء- وقوله [2]: ﴿قَدۡ أَفۡلَحَ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ﴾ بحذف الهمزة من "أفلح" وإلقاء حركتها على "الدال" من "قد" قبلها، فصار "أرى، وترى، ويرى"[3] فوزنه "يَفَل" وكذلك ما تصرف منه[4].

قال سيبويه: "واعلم أن كل همزة متحركة كان قبلها حرف ساكن، فأردت أن تخفف حذفتها وألقيت حركتها على الساكن الذي قبلها، وذلك قولك: "منَ بوك، ومنُ مك، وكمِ بلك" ..... ومما حذف في التخفيف؛ لأن ما قبله ساكن قوله: أرى وترى ويرى ونرى، غير أن كل شيء كان في أوله زائدة سوى ألف

(١) النمل: من الآية [٢٥] قرأ عيسى بن عمر "الخبَ" بدون الهمز بعد الباء، في مختصر في شواذ القرآن (ص ١٠٩)، وزاد في شواذ القراءات للكرماني (ص ٣٥٩) عكرمة، ومالك بن دينار، والزهري، والأعمش.

(٢) المؤمنون: الآية [١] روى ورش عن نافع أنه كان يلقي حركة الهمزة على اللام التي قبلها ويسقطها مثل ﴿الأرض﴾، وكذلك إذا كان الساكن آخر كلمة والهمزة أول أخرى ألقى حركتها على الساكن وأسقطها مثل ﴿قد أفلح المؤمنون﴾ و ﴿من إله﴾ [القصص ٧١] وما أشبه ذلك، ينظر: السبعة (ص١٤٨)، وإعراب القراءات السبع وعللها (ص٤١)، والحجة للقراء السبعة (١/ ٣٩٢)، وقراءة حمزة وقفا مع السكت وعدمه، وإهماله وصلا، وورد الوجهان- وصلا ووقفا- عن ابن ذكوان وحفص وإدريس، ينظر: إتحاف فضلاء البشر (ص٤٠٢).

(٣) ينظر: المفصل (ص ٤٨٩،٤٩٠)، وشرح المفصل لابن يعيش (٥/ ٢٧٠) .

(٤) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب (٢/ ٣٦٥) .

الوصل من "رأيت" فقد اجتمعت العرب على تخفيفه لكثرة استعمالهم إياه، جعلوا الهمزة تعاقب"[١].

وآخرهما: يحتمل أن تكون فتحة الراء في "أرَى" لمجاورة الألف التي هي لام الكلمة، وذلك أنه إذا قيل: "أَرْأَى" اجتمع همزتان بينهما ساكن، وهو حاجز غير حصين، فكأنهما توالتا، فحذفت الثانية على حد حذفها في "أكرم" وأصله "أُأَكرِم"، ثم أتبع سائر الباب[٢].

قلت: الأول هو أقوى الوجهين، ولكن على الوجهين المحتملين في حذف الهمزة فإن الراء متحركة لا محالة إما "بحركة الهمزة التي حذفت للتخفيف، وألقيت حركتها عليها"[٣] وإما بحركة تابعة لما جاورها؛ لذا فإن البيضاوي حكم على قراءة إسكان بأنها إجحاف؛ لما فيها من حذف الحركة بعد حذف الهمزة.

<u>ونقدها البيضاوي</u>؛ للإجحاف الذي فيه؛ إذ إنه حذف بعد حذف، وسبقه في نقدها الزجاج، وإن كان قد أجازه على بُعدٍ؛ "لأن الكسر والضم إنما يحذف على جهة الاستثقال" [٤] ، كما ردَّها النحاس[٥]، والزمخشري[٦]، وابن عطية[٧]،

(١) الكتاب لسيبويه (٣/ ٥٤٥، ٥٤٦).

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٥/ ٢٧٠) .

(٣) المسائل الحلبيات للفارسي (ص٨٨) .

(٤) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (١/ ٢٠٩)، وينظر: التفسير البسيط (٣/ ٣٢٢)، ومفاتيح الأغاني (ص١٠٧) .

(٥) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (١/ ٧٨، ٢٤٧) .

(٦) ينظر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (١/ ١٨٨) .

(٧) ينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (١/ ٢١١) .

والرازي[١]، وسبب ذلك: أن حذف الكسرة المنقولة من الهمزة إلى الراء إجحاف؛ لأنه حذف بعد حذف [٢]؛ لذا وجهوها بتوجيهات توافق آراءهم، وهي:

١- وجَّهها بعضهم بأنهم يشمونها الكسر[٣] وليست تسكينًا خالصًا.

٢- أنه أسكن الراء؛ لأنه توهم أن إعراب الحرف فيها، فسكنها في الجزم؛ لأنه أمر، كما فعلوا ذلك في "لم يكن" و "لم يك" [٤] .

✓ **الرد على البيضاوي في نقد القراءة:** يرد على تخطئة القراءة بالسماع، والقياس.

أما السماع، فهو: أن التسكين كثير في كلام العرب وأشعارها، فأسكنوا الحرفين من المضموم والمكسور استثقالا للكسرة والضمة، ومن ذلك:

- قراءة تسكين الراء في "أرنا" [٥]، وهي محل الدراسة.
- قراءة عاصم في رواية حفص "ويتَّقْهِ"[٦] بإسكان القاف وكسر الهاء؛ لأنه كره الكسرة في القاف لشدتها وتكريرها، فأسكنها تخفيفًا[٧].

(١) ينظر: مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (٤/ ٥٦)

(٢) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (١/ ٧٨، ٢٤٧) .

(٣) ينظر: تفسير الطبري جامع البيان (٣/ ٧٦) .

(٤) تفسير الطبري جامع البيان (٣/ ٧٨) .

(٥) ينظر: المقتضب (١/ ١١٧)، وشرح كتاب سيبويه (٥/ ٣٣٢) .

(٦) قال تعالى: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَخۡشَ ٱللَّهَ وَيَتَّقۡهِ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡفَآئِزُونَ﴾ [النور: ٥٢]

(٧) ينظر: إعراب القراءات السبع (ص٣٠١)، الحجة في القراءات السبع (ص٢٦٣)، وحجة القراءات (ص٥٠٣).

- ما رواه الحلواني عن ابن كثير[١] وقراءة قنبل[٢]، وطلحة بن مصرف[٣] وحميد، والأعرج[٤]: "وتعْيها" في قوله[٥]: ﴿وَتَعِيَهَآ أُذُن وَٰعِيَة﴾ بإسكان العين؛ ذلك لأنه حذف الكسرة لثقلها، وإنما فعل ذلك تشبيهًا للمنفصل بالمتصل؛ لأن حرف المضارعة لا ينفصل من الفعل، فأشبه ما هو من نفس الكلمة[٦].
- روي عن الكسائي عن أبي بكر عن عاصم: "من لُدْني" بضم اللام، وإسكان الدال، قال الفارسي: "من جهة اللغة ومقاييسها فهو صحيح، ألا ترى أنّ مثل: سبُع وعضُد، إذا خفف فتخفيفه على ضربين، أحدهما: أن تحذف الضمة وتبقى فتحة الفاء على حالها، فيقال: عضَد، والآخر: أن تلقى الحركة التي هي الضمّة على الفاء، وتحذف الفتحة فيقال: عُضْد، فكذلك "لُدْن"، ومثل ذلك: كَبِد، وكَبْد، وكِبْد، فهذه أوجه هذه الرواية في القياس"[٧].
- قول الشاعر[٨]:

عجبت لمولُود وليس له أبٌ ... وذي ولدٍ لم يلْدَه أبوانِ

(١) ينظر: مختصر في شواذ القرآن (ص: ١٦١) .
(٢) ينظر: المحرر الوجيز (٥/ ٣٥٨) .
(٣) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (٥/ ١٥)، والكشف والبيان – الثعلبي (٢٧/ ٢٨٧) .
(٤) ينظر: الجامع لأحكام القرآن (١٨/ ٢٦٣) .
(٥) الحاقة: من الآية [١٢] .
(٦) ينظر: مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير– الرازي (٣٠/ ٦٢٤) .
(٧) الحجة للقراء السبعة (٥/ ١٦٢) .
(٨) من الطويل، قائله رجل من أزد السراة في: الكتاب لسيبويه (٤/ ١١٥)، والأصول في النحو (١/ ٣٦٤)، وشرح كتاب سيبويه (٤/ ٤٩٢)، والمخصص (٤/ ٣٣٦)، والمصباح لما أعتم من شواهد الإيضاح (١/ ٦٠٥)، وشرح شافية ابن الحاجب – الرضي الأستراباذي (٤/ ٢٣)، وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي(٣/ ١٧٤) .

فأسكن اللام في "يلْده" أراد: لم يلِده، تشبيها بـ "كَتْف" فالتقى ساكنان "اللّام والدّال" فحرّك الثاني بالفتح[١].

<u>أما القياس،</u> فمن أوجه، هي:

١- أن حذف الكسرة فيها من باب التخفيف؛ "كما تقول: قَدْ عَلْمَ ذلك"[٢] قياسًا على التخفيف في "فخِذ"[٣]؛ والرابط بينهما هو حذف الحركة فيها؛ لأنها مستثقلة كما أنّ الكسرة في "فخِذ"، والضم في "عَضُد" مستثقلان، فحذفتا على جهة الاستثقال، والتخفيف معروف في لغات العرب، فهو لغة بكر بن وائل، وأكثر بني تميم.

قال سيبويه: "هذا باب ما يسكن استخفافا وهو في الأصل متحرك: وذلك قولهم في فخِذ: فخْذ، وفي كبِد: كبْد، وفي عضُد: عضْد، وفي الرجُل: رجْل، وفي كرُم الرجل: كرْم، وفي علِم: علْم، وهي لغة بكر بن وائل، وأناس كثير من بني تميم ..... وإنما حملهم على هذا أنهم كرهوا أن يرفعوا ألسنتهم عن المفتوح إلى المكسور، والمفتوح أخف عليهم، فكرهوا أن ينتقلوا من الأخف إلى الأثقل"[٤].

٢- "أنه أبْقى الراء على سكونها وحذف الهمزة بحركتها ولم ينقلها"[٥]؛ لأن الراء في الأصل ساكنة، وأصلها "أَرْئِينا" على وزن "أكْرِمنا" فحذفت "الياء" للجزم،

---

(١) ينظر: الكناش في فني النحو والصرف (٢/ ١٨٨) .

(٢) معانى القرآن للأخفش (١/ ١٥٦) .

(٣)وذلك مع الفارق بينهما- أرنا، وفخذ- لأن الأصل في "أرنا" "أرْئِنا" فالكسرة إنما هي كسرة همزة ألقيت، وطرحت حركتها على "الراء" فالكسرة دليل الهمزة" أما الكسرة في فخِذ فليست دالة على شيء، ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (١/ ٢٠٩)، وإعراب القرآن للنحاس (١/ ٧٨) .

(٤) الكتاب لسيبويه (٤/ ١١٣، ١١٤).

(٥) ينظر: الحجة في القراءات السبع لابن خالويه (ص٧٨) .

ثم حذفت الهمزة كما حذفت في "يرى وترى" وبقيت الياء محذوفة كما كانت[١].

٣- قياسًا على حذف الهمزة من جميع تصاريف الكلمة، حذفت من "أرنا" وحُذِف ما يدل عليها.

قال المنتجب الهمذاني: "والذي جَسَّرَه على ذلك مع أن الكسرة منقولة من الهمزة الساقطة دليل عليها، فإسقاطها إجْحافٌ، حَذْفُ الهمزةِ في جميع تصاريف المستقبل، فلما كان كذلك حذفها وحذف ما يدل عليها، وأجرى الحكم على إسكان الراء في الأصل، ويعضده اتفاق الجمهور على الحذف بعد الحذف في قوله تعالى[٢]: ﴿ لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي﴾"[٣].

وأخيرًا فقد استحسن الإسكان أبو علي الفارسي، فقال: "فأمّا قول: ﴿وَأَرِنا مَناسِكَنا﴾ فالإسكان فيه حسن على تشبيه المنفصل بالمتصل ..... وليس إسكان هذا مثل إسكان: "يَأْمُرَكُمْ، وأَسْلِحَتِكُمْ"[٤]، لأن الكسرة في: أَرِنا ليست بدلالة

(١) ينظر: حجة القراءات لابن زنجلة (ص١١٤) .

(٢) الكهف: من الآية [٣٨] .

(٣) الكتاب الفريد في إعراب القرآن للمنتجب (١/ ٣٨٤)، والأصل في "لكنَّا": "لكن أنا" خفّفت الهمزة بحذفها، ونقلت حركتها إلى النون قبلها، فانفتحت، فصار اللّفظ في التقدير: "لكِنَنا"، فلما التقى المثلان متحركين كُرِه ذلك، وقد كانت حركة النون الأولى غير لازمة من حيث كانت من أعراض التخفيف، فأُجْرِيت مجرى اللازمة، فأُسْكِنت وأُدْغِمت في النون الثانية المتحركة، حملًا على حاضر الحال، وإجراء غير اللازم مجرى اللازم، معاني القرآن وإعرابه (٣/ ٢٨٦)، والمصباح لما أعتم من شواهد الإيضاح لان يسعون (١/ ٦٤٣)، والمحتسب (١/ ١٥٢)، وشرح التسهيل لابن مالك (١/ ١٤١).

(٤) قرأ أبو عمرو، من غير طريق الحمّاميّ عن اليزيديّ "بَارِئِكُمْ" [البقرة: ٥٤] و "يأمركم" حيث كان، و "ينصركم" [آل عمران: ١٦٠] و "ما يشعركم" [الأنعام: ١٠٩] بسكون الراء =

إعراب، ومثل ذلك قول من قال: وَيَتَّقْهِ"[1]، وقال أيضًا: " فإن قال قائل: فهلا لم تسكن "أَرِنا" لأنّ الراء متحركة بحركة الهمزة، فإذا حذفها لم تدلّ على الهمزة كما تدلّ إذا أثبتها عليها، قيل: ليس هذا بشيء، ألا ترى أن الناس أدغموا: ﴿لكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾[2] فذهاب الحركة في "أَرِنا" في التخفيف ليس بدون ذهابها في الإدغام"[3]، ونُقِل عنه أنه قال: "التغليط ليس بشيء لأنها قراءة متواترة" [4].

وعلى ذلك فإن القراءة صحيحة، بناءً على الأدلة السماعية والقياسية، لعدم خروجها عن كلام الفصحاء، وأقيسة النحويين– والله أعلم– .

١١)**تخفيف العين المضعفة** :

قال تعالى[5]: ﴿وَعَزَّنِي فِي ٱلۡخِطَابِ﴾ قرئ "وعزَّني"[6] بقراءات عدة منها، "وَعَزْنِي" حيث حذف ثاني المثلين وهو متحرك– تخفيفًا– دون الأول الساكن، مع عدم المانع من الإدغام، وذكرها البيضاوي واستغربها، فقال:

"**وقرئ ..... "وَعَزْنِي" على تخفيف غريب**"[7].

=

فيهن، الكنز في القراءات العشر للواسطي (٢/ ٤٠٩) وينظر: إعراب القرآن للباقولي (٣/ ٩٤٧)، وإبراز المعاني من حرز الأماني (ص٣٢٦)، والنشر (١/ ١٠).

(١) الحجة للقراء السبعة للفارسي (٢/ ٨٤) .

(٢) ينظر: الحجة للقراء السبعة (٥/ ١٤٥) .

(٣) الحجة للقراء السبعة (٢/ ٨٤ – ٨٥) .

(٤) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٢/ ١١٨).

(٥) سورة ص: من الآية [٢٣] .

(٦) وقرأ ابن مسعود، وأبو الضحى وعبيد بن عمير: (وعازَّني في الخطاب) ينظر: الهداية الى بلوغ النهاية (١٠/ ٦٢٢١)، والمحرر (٤/ ٥٠٠)، وقال الفراء: "ولو قرئت (وعازني) يريد: غالبني كان وجها" معاني القرآن (٢/ ٤٠٤).

(٧) تفسير أنوار التنزيل وأسرار التأويل للبيضاوي (٥/ ٢٧).

وهي قراءة أبي حيوة [١] وطلحة [٢] ورويت عن عاصم[٣] ورواها اليشكري عن "اللؤلؤي عن أَبِي عَمْرٍو"[٤].

والأصل: أن الفعل إذا كان مضعف العين، وكان أول الحرفين ساكنًا خُفِّف، بإدغام الأول الساكن في الثاني المتحرك؛ كراهة اجتماع المتجانسين، نحو: جَرَّب، وكَسَّر، وكلَّم[٥]، أما إذا كان الأول متحرِّكًا والثاني ساكنًا، نحو: أحسَسْت، وظلِلْت، ومسَسْت، فيُخَفَّف بحذف الأول المتحرك، حذفا على غير قياس، وسبب ذلك أنهم لمَّا كُرهوا اجتماع المِثلين حُذف الأوَّل منهما تشبيهًا للمضعف بالمعتلِّ العين، فحذف في موضع حذفه، فقالوا: أحَسْت، وأَمَسْت، كما قالوا: "أقمت"، وقالوا: مِسْت، وظِلت، كما قالوا: كِلْت، وبِعْت، كأنهما استويا في باب "رد، وقام"، وحذفوا الأول المتحرك دون الثاني الساكن؛ لأنهم لو حذفوا الثاني لاحتاجوا إلى تسكين الأول؛ إذ كانت تاء الفاعل تسكن ما قبلها، فكان يؤدي ذلك إلى تكثير التغييرات [٦].

وأصل "عزَّني" هو: عزَّز، على زنة "فعَّل" بتضعيف العين ومعنى صيغة "فعَّل" في الآية الكريمة الإغناء عن ذكر فعل غيره، وهو: غلبني [٧]؛ لأن معنى

(١) المحتسب (٢/ ٢٣٢)، والكشاف (٤/ ٨٣)، وفتوح الغيب (١٣/ ٢٦١).
(٢) البحر المحيط (٩/ ١٤٩)، واللباب (١٦/ ٣٩٨)، وروح المعاني (١٢/ ١٧٣)، والموسوعة القرآنية (٦/ ٢٠٠)، حدائق الروح والريحان (٢٤/ ٣٤٢) .
(٣) المحرر الوجيز (٤/ ٥٠٠)، والدر المصون (٩/ ٣٧٠)، واللباب (١٦/ ٣٩٨) .
(٤) الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها (ص٦٢٤) .
(٥) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٤/ ٤٣٣).
(٦) شرح المفصل لابن يعيش (٥/ ٥٦١)، والممتع الكبير في التصريف (ص٤١٩)، وشرح الشافية للرضي (٣/ ١١٩) .
(٧) ينظر: فتح الأقفال وحل الإشكال بشرح لامية الأفعال (ص١٣٨).

﴿وَعَـزَّنِي فِي ٱلۡخِطَـابِ﴾ "غلبني في الخصومة، أي: كان أقوى على الاحتجاج مني"[١]، من "عزَّ يعُزَّ عَزًّا، إذا غلب"[٢] من باب "نصَر ينصُر"[٣] وفي المثل: "مَن عزَّ بزَّ"، أي من غلب سلب، و "عزّ" يتعدّى بنفسه[٤]

ونقدها البيضاوي؛ لغرابة التخفيف فيها[٥]؛ إذ كان مخالفًا للقياس التصريفي، وسبقه ابن جني[٦]، والزمخشري[٧]، والعكبري، وعدَّها قراءة شاذة[٨]، ونقدها بعده الطيبي[٩] ، وأبو السعود[١٠] ، ووصفوه بأنه تخفيف غريب .

---

(١) معاني القرآن وإعرابه (٤/ ٣٢٧)، وينظر: لسان العرب (ع ز ز) (٥/ ٣٧٨).

(٢) شرح الفصيح لابن هشام اللخمي (ص٢١٦)، وينظر: فتح الأقفال وحل الإشكال بشرح لامية الأفعال (ص٧٥) .

(٣) الكليات لأبي البقاء الكفوي (ص٦٣٦)، ومن حد "ضرَب" إذا قيل "عزَّ يعِزُّ عِزًّا" إذا صار عزيزًا، و "عزَّ يعز" اشتد، ومنه: عز عليَّ الأمر، أي شق، ومن حد "علم" بمعنى عدم الحط عن منزلته، شرح الفصيح (ص٢١٦)، البحر (١/ ٥٩٨) .

(٤) العين (ع ز) (١/ ٧٦)، والزاهر (١/ ٧٨)، وتهذيب اللغة (ع ز) (١/ ٦٤)، المحكم والمحيط الأعظم (ع ز) (١/ ٧٦)، المصباح لما أعتم من شواهد الإيضاح (١/ ٣٤٩)، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد (ص٤٧٥) "وقيل: معناه: صار أَعَزَّ مني في المخاطبة والمخاصمة" المفردات في غريب القرآن لابن قتيبة (ص٥٦٤).

(٥) قال البيضاوي: "وَعَزَّنِي فِي الْخِطابِ وغلبني في مخاطبته إياي محاجة بأن جاء بحجاج لم أقدر على رده، أو في مغالبته إياي في الخطبة يقال: خطبت المرأة وخطبها هو فخاطبني خطاباً حيث زوجها دوني، وقرئ .... "وعَزْنِي" على تخفيف غريب" أنوار التنزيل وأسرار التأويل (٥/ ٢٧) .

(٦) المحتسب (٢/ ٢٧٩) .

(٧) الكشاف (٤/ ٨٣) .

(٨) التبيان في إعراب القرآن (٢/ ١٠٩٩) .

(٩) فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (١٣/ ٢٦١) .

(١٠) تفسير أبي السعود (٧/ ٢٢١) .

✓ **<u>الرد على البيضاوي في نقد القراءة</u>:** رُدَّ عن القراءة، بأوجه، هي:

<u>أولها</u>: أنه مخفف من المشدد، كراهة التضعيف، كما يقال في "ربّ": "رُبَ"[(١)]، أراد "عزَّزَنِي" أراد التخفيف فحذف الزاي الثانية [(٢)].

<u>ثانيها</u>: خُفِّف كأنَّه قيسَ على ظَلْتُ[(٣)]، في ظَلِلْتُ كما قالوا: لَسْت؛ كراهة تلاقي المثلين، وقالوا في مَسِسْتُ: مَسْت، وفي ظَنَنْتُ: ظنْت، على تشبيه المضعف بمعتل العين في الحذف منهما للتخفيف [(٤)] ومنه قوله تعالى[(٥)]: ﴿ ظَلتَ عَلَيهِ عَاكِفا﴾ فإن المحذوف هي الأولى، وكما حكاه ابن الأعرابي من قولهم: ظنْت ذاك، أي: ظنَنْت، وكقول أبي زبيد الطائي[(٦)]:

خَلا أنَّ العِتاقَ مِنَ المَطايا ... أحَسْنَ بِهِ فَهُنَّ إلَيْهِ شُوسُ

<u>ثالثها</u>: ذكر الفراء هذا التخفيف عن العرب، فقال: "وقد تقول العرب ما أحست بهم أحدا، فيحذفون السين الأولى، وكذلك في وددت، ومسست وهممت"[(٧)] وهو حجة للقراءة.

---

(١) الكتاب الفريد في إعراب القرآن (٥/ ٤١٧)، والتفسير المنير للزحيلي (٢٣/ ١٧٩).

(٢) المحتسب (٢/ ٢٣٢)، والكشاف (٤/ ٨٣) .

(٣) ينظر: تفسير أبي السعود (٧/ ٢٢١) .

(٤) المحتسب (٢/ ٢٣٢)، والخصائص (٢/ ٤٤٠) وشرح التصريف للثمانيني (ص٥٢٠).

(٥) سورة طه: من الآية [٩٧] .

(٦) من الوافر، استشهد به في: مجاز القرآن (٢/ ٢٨، ٣٥)، والمقتضب (١/ ٢٤٥)، وتفسير الطبري (١٨/ ٣٦٥)، ومعاني القرآن وإعرابه (١/ ٤١٦)، وإعراب القراءات السبع وعللها (ص٣٤٩)، والمحتسب (٢/ ٧٦)، وروي "حسين" في: معاني القرآن للفراء (١/ ٢١٧)، وشرح كتاب سيبويه (٣/ ١٠٠)، وكتاب الأفعال لابن الحداد (١/ ٣٤١)، والشاهد: "أَحَسْنَ" حذف المتحرك الأول على غير قياس، أراد أحسسن به ينظر: المحتسب (٢/ ٢٣٢).

(٧) معاني القرآن للفراء (١/ ٢١٧) .

رابعها: أن التخفيف فيها قياسًا على التخفيف في قراءة عاصم في رواية في أبي بكر، والمفضل[١]، وقراءة الحسن، وأبي حيوة، وأبان[٢] ﴿فَعَزَزنا﴾ من قوله تعالى[٣]: ﴿فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزنَا بِثَالِثٍ﴾ بتخفيف الزاي، ومعناهما: غلبنا، يقال: عزه يعزه إذا غلبه[٤] فهو وإن كان قد حذف الأول الساكن، بعكس قراءة "وعزْني"- فقد حُذف فيها الثاني المتحرك- إلا أن الجامع بينهما أنه "محذوف للتخفيف"- كما قال ابن جني-[٥].

خامسها: أنه من "وَعَزَ يَعِزُ وَعْزًا" و "وعَز وأوعز إيعازًا ووَعَّز توعيزًا" إذا تقدم، وأمر، يقال: وعز، وأوعز إليه أن يفعل أو يترك[٦]، وعورض هذا الوجه بأنَّ وَعَز يتعدى بـ "إلى" يقال: وَعَزْتُ إليه.

قلت: يمكن الرد على هذا الاعتراض بأنَّه يجوز أن يوضع حرف الجر "في" موضع "إلى" وتأتي مرادفة لها، كما في قوله تعالى[٧]: ﴿فَرَدُّوٓاْ أَيدِيَهُم فِيٓ أَفوَٰهِهِم﴾ والتقدير: إلى أفواههم، عند الكوفيون والقتبي، وأثبته كثير من

(١) السبعة (ص٥٣٩)، ومعاني القراءات للأزهري (٢/ ٣٠٤)، والحجة للقراء السبعة (٦/ ٣٨)، والتيسير (ص١٨٢)، وإتحاف فضلاء البشر (ص٤٦٥)، وفتح القدير للشوكاني (٤/ ٤١٨) .

(٢) حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن (٢٣/ ٤٩٣) .

(٣) سورة يس: من الآية [١٤] .

(٤) تفسير السمرقندي (٣/ ١١٨)، وتفسير القرطبي (١٥/ ١٤)، وحدائق الروح والريحان (٢٣/ ٤٩٣).

(٥) ينظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها (٢/ ٢٧٩).

(٦) تاج العروس (وع ز) (١٥/ ٣٧٣، ٣٧٤) معجم متن اللغة (وع ز) (٥/ ٧٨١).

(٧) إبراهيم: من الآية [٩] .

العلماء[١]، وفُسِّرت في قولٍ بأنها كناية عن عدم قبولهم ما جاءت به الرسل[٢] فيمكن أن تكون "في" مع "أوعز" كناية عن أنه أوعز إليه أن يتقدم إلى قول حجته، وعبَّر بـ "في" لتؤدي معنى الدخول في الخطاب والتمكن من بيان حجته؛ لعدم وجله أو خوفه من الشاكي– والله أعلم–.

وعورض– أيضًا– بأنه ينبغي أن يكون معه حرف عطف، فيقال: وَوَعَزنيَ[٣]؛ لأن قبله فعلا، فكيف يكون هذا معطوفا عليه؟ ورَدَّه العكبري، بأنه "يجوز أن يكون قد حذف القول؛ أي: فقال أكفلنيها، وقال: وَعَزْني في الخطاب"[٤].

قلت: إن للقراءة قياسًا لغويًّا يجعلها مقبولة، فهي وإن لم تبلغ حد التواتر الذي يجعلها مقبولة بقياس القراءات إلا أن لها قياسًا لغويًّا تقْبَل لأجله– والله أعلم–.

١٢)**<u>تشبيه ياء المضارعة بتائه</u>**

قال تعالى[٥]: ﴿يُوقَدُ مِن شَجَرَة مُّبَٰرَكَة﴾ قرئت "يُوقَدُ"[١] بقراءات مختلفة، منها "يَوْقَدُ" بحذف التاء وفتح الياء، والواو، والقاف وتشديدها، ورفع الدال[٢]، وذكرها البيضاوي واستغربها، فقال:

---

(١) البديع (١/ ٢٦٧)، والجنى الداني (ص٢٥٢)، ومغني اللبيب (ص٢٢٥)، والعدة (٢/ ١٠٣)، وتمهيد القواعد (٦/ ٢٩٦٣)، والمقاصد النحوية (٢/ ٨٥٦)، وشرح الأشمونى (٢/ ٨٥)، وهمع الهوامع (٢/ ٤٤٦)، وشرح الفارضي (٢/ ٣٨٩)، وحاشية الصبان على شرح الأشمونى (٢/ ٣٢٧).

(٢) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (١١/ ٢١٦).

(٣) الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد (٥/ ٤١٧) .

(٤) التبيان في إعراب القرآن (٢/ ١٠٩٩) .

(٥) النور: من الآية [٣٥] .

"وقرئ .... "يَوْقَدُ" بحذف التاء لاجتماع زيادتين وهو غريب"[٣].

وهي قراءة[٤] أبي عبد الرحمن السّلميّ، والحسن، وابن محيصن، وسلاّم[٥]، وقتادة.

والأصل: إذا كان أول الماضي تاء زائدة، زيدت عليه تاء المضارعة، فابتُدِئ الفعل بتاءين جاز فيه الفك، والتخفيف بالحذف، فالفك، نحو: تتفكرون، وتتذكرون، وهو القياس لأن المثلين مُصَدَّرَان، وتخفيفه بالحذف يكون بحذف الثاني منهما؛ استثقالاً لتوالي المثلين متحركين، وهو المُشْتَهر، وهو يكثر في التاء، كما خُفِّف: تتنزل، وتتعلم، وتتبيَّن، فقيل: تنزل، وتعلم، وتبيَّن، وفي القرآن منه كثير، كقولة [٦]: ﴿تَنَزَّلُ الْمَلائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا﴾[٧].

=

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء (٢/ ٢٥٢)، وتفسير الطبري (١٩/ ١٨٥)، ومعاني القرآن وإعرابه (٤/ ٤٤) .

(٢)عنوا بـ "يَوْقَدُ" المصباح وهو مذكر ينظر: تفسير الرازي (٢٣/ ٣٨٩)، ومعاني القراءات للأزهري(٢/ ٢٠٩) .

(٣) تفسير أنوار التنزيل وأسرار التأويل للبيضاوي (٤/ ١٠٧).

(٤) المحتسب(١٥٤/٢)، والمحرر الوجيز(٤/ ١٨٤)، والدر(٨/ ٤٠٧)، والبحر(٨/ ٤٥)، ومعجم القراءات (٤/ ٢٥٦).

(٥) سلام بن سليمان أبو المنذر الخراساني المزيي مولاهم البصري، ثم الكوفي، قرأ على عاصم، وأبي عمرو، والجحدري، وروى عن الحسن، قرأ عليه يعقوب، مات سنة إحدى وسبعين ومائة، ينظر: معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، لشمس الدين الذهبي (ت (ص ٧٩،٨٠).

(٦) القدر: من الآية [٤].

(٧) ينظر: إيجاز التعريف (ص٧٤)، وشرح ابن الناظم (ص٦١٩)، تحرير الخصاصة (٢/ ٧٦٦).

ومنه قول الشاعر(١):

دَوِّيَّةٌ ودُجَا لَيْل كَأَنَّهُمَا ... يَمٌّ تَرَاطَنَ فِي حَافَاتِهِ الرُّومُ

أراد: "تَتَراطَنُ" فحذف إحدى التّاءين؛ كراهة اجتماع المثلين(٢)، أما إدغام المثلين فيكون فيما إذا كانت التاء الثانية أصليَّة، وكان الفعل ماضيًّا، نحو: تتبع وتتابع، فيجوز فيه الإدغام واجتلاب همزة الوصل(٣)، فيقال: اتَّبع، واتَّابع، ونحو: تتثقل وتتثاقل، واثَّقل واثّاقل، أما إذا كانت– التاء الثانية– زائدة فلا إدغام؛ لأنك إذا استثقلت اجتماع المثلين حذفت الثاني فقلت في تَتَذكَّر: تَذكَّر؛ لأنه زائد، وليس في حذفه لَبس(٤).

---

(١) من البسيط قائله ذو الرمة ينظر: ديوانه (١/ ٤١٠)، استشهد به في: الحيوان للجاحظ (٦/ ٤٠٧)، وجمهرة اللغة (رط و) (٢/ ٧٦٠)، وكتاب الأفعال لابن الحداد (٣/ ٦٧)، والمخصص (٥/ ٦٩)، وأساس البلاغة (١/ ٣٦٠)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٦٣٤)، والتذكرة الحمدونية (٥/ ٣٩٥) وفيه شاهد: على تأنيث "الروم" لأنه أراد تتراطن.

(٢) ينظر: المصباح لما أعتم من شواهد الإيضاح (٢/ ١٠٥١) .

(٣) قال ابن مالك، بجواز الفك والإدغام فيما اجتمعت فيه تاءان، نحو: تتجلى وكان مضارعًا، فيقال في تتجلى: اتّجلى، شرح الكافية الشافية (٤/ ٢١٨٥) وأخذ عليه المرادي القول بالإدغام في ذلك؛ "لأن تتجلى فعل مضارع، واجتلاب همزة الوصل لا يكون في المضارع، والذي ذكره غيره من النحويين أن الفعل المفتتح بتاءين إن كان ماضيًا نحو تتبع وتتابع، جاز فيه الإدغام، واجتلاب همزة الوصل" توضيح المقاصد والمسالك (٣/ ١٦٤٤).

(٤) قال ابن عصفور: "وإن كان الثاني أصليًّا فإن شئت أدغمت– وذلك بتسكين الأوَّل، وتحتاج إذ ذاك إلى الإتيان بهمزة الوصل؛ إذ لا يُبتدأ بساكن– وإن شئت أَظهرت، وذلك نحو: تَتابَعَ واتَّابَعَ، فإن قيل: ولأيِّ شيء لم تَحذِف إحدى التاءين كما فعلت ذلك في: تَذكَّرُ؟ فالجواب أنَّ التاء٤ هنا أصلٌ، فلا يسهل حذفها. وأيضًا فإنَّ حذفها يؤدِّي إلى الالتباس؛ ألا ترى أنك لو قلت: "تابَعَ"، لم يُدْرَ: أهو فاعَلَ في الأصل أو تَفاعَلَ؟" الممتع الكبير في التصريف (ص٤٠٦)، وينظر: (ص١٥٢) .

وخطَّأها البيضاوي؛ لمخالفتها القياس التصريفي، وسبقه الزمخشري[١]، وتبعهما السمين؛ "إذ لم يتوال مثلان، ولم يبق في اللفظ ما يدل على المحذوف، بخلاف "تتزل وتذكر" وبابه؛ فإن فيه تاءين، والباقي يدل على ما فقد"[٢].

✓ **الرد على البيضاوي في نقد القراءة:**

رُدَّ عن القراءة، بأنَّ لها وجهًا من القياس، وهو حمل "يوقد" على "يعد" فكما شبهت التاء، والنون، والهمزة في "تعد، ونعد، وأعد" بالياء في "يعد"، فحذفت الواو معها كما حذفت مع الياء في يعد، كذلك هنا لمَّا حذفوا من "تتوقد" بتاءين، حذفوا التاء مع الياء من "يتوقد" وإن لم يكن اجتماع التاء والياء مستثقلا[٣].

وعلى هذا فإن قياس من قال: "يوقّد" أن يقول: أنا أوقّد، ونحن نوقّد، فتشبه "الهمزة، والنون" بـ "التاء" كما شبّه الياء بها.

وشبّه حرف مضارعة بحرف مضارعة آخر، أي: شبّه الياء في "يتوقد" بالتاء الأولى في "تتوقد"؛ إذ كانا زائدين، وهذا التشبيه لا لاتفاق اللفظين؛ بل لأنهما جميعًا زائدان[٤].

---

(١) قال الزمخشري: "ويوقد بحذف التاء وفتح الياء، لاجتماع حرفين زائدين وهو غريب" الكشاف (٣/ ٢٤٢).

(٢) الدر المصون (٨/ ٤٠٨)، وينظر: تفسير الرازي (٢٣/ ٣٨٩) .

(٣) البحر المحيط (٨/ ٤٥، ٤٦) بتصرف.

(٤) المحتسب (١٥٤/٢، ١٥٥) بتصرف، وينظر: فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب للطيبي (١١/ ١٠٤) .

المبحث الثاني: الردود في باب الإعلال بالقلب

١٣)قلب الهمزة المتحركة ألفًا

قال تعالى[١]: ﴿ءَأَنذَرتَهُم أَم لَم تُنذِرهُم لَا يُؤمِنُونَ﴾ في: ﴿أَأَنذَرْتَهُمْ﴾[٢] لغاتٌ كثيرة، منها: أن تُقْلَب الهمزةَ الثانيةَ ألفًا خالصة[٣]، وهي القراءة التي خطَّأها البيضاوي، فقال:

"وقرئ "أَأَنْذَرْتَهُمْ" بـ ..... وقلبها ألفًا، وهو لحن؛ لأن المتحركة لا تقلب؛ ولأنه يؤدي إلى جمع الساكنين على غير حده"[٤].

(١) البقرة: من الآية [٦]، و سورة يس: من الآية [١٠] .

(٢)وقع هذا الخلاف في القراءة في كل همزتين مفتوحتين في كلمة واحدة، قال في الإتحاف (ص٦٤): "أما الذي بعده ساكن صحيح فوقع في عشر كلم في ثمانية عشر موضعا، وهي "أأنذرتهم" [البقرة الآية: ٦] و [يس الآية: ١٠] و"أأنتم " [البقرة الآية: ١٤٠] و [الفرقان الآية: ١٧] وأربعة بـ[الواقعة الآية: ٥٩، ٦٤، ٦٩،٧٢] وموضع [بالنازعات الآية: ٢٧] و"أأسلمتم" [آل عمران الآية: ٢٠] و"أأقررتم" [آل عمران الآية: ٨١] بها و"أأنت" [المائدة الآية: ١١٦] و [الأنبياء الآية: ٦٢] و"أأرباب" [يوسف الآية: ٣٩] و"أأسجد" [الإسراء الآية: ٦١] و"أأشكر" [النمل الآية: ٤٠] و"أأتخذ" [يس الآية: ٢٣] و"أأشفقتم" [المجادلة الآية: ١٣] وينظر: الوجيز في شرح قراءات القرأة الثمانية (ص٤٦)، ورد الطائف في شرح روضة الطرائف محمد عبد الله إبراهيم البركاتي (ص٣٥٢).

(٣) ينظر: التبيان في إعراب القرآن (١/ ٢٢).

(٤) تفسير أنوار التنزيل وأسرار التأويل للبيضاوي (١/ ٤١).

وهي قراءة نافع[١] في رواية أبي يعقوب [٢] عن ورش[٣] وقراءة قنبل[٤].

والأصل: في الهمزة المفردة هو التخفيف عند أكثر العرب؛ لاستثقال مخرجها عليهم لبعده؛ إذ كانت نبرة في الصدر تخرج باجتهاد، فثقل لأنه كالتهوع؛ لذلك مال أهل الحجاز إلى تخفيفها، وإذا كان ذلك في الهمزة الواحدة، فإذا اجتمع همزتان، ازداد الثقل، فإذا كانتا في كلمة واحدة، كان الثقل أبلغ؛ لذا وجب فيها التخفيف.

والمراد بالكلمة الواحدة عند النحويين أن تكون الهمزتان من بناء الكلمة، فلا يقال في نحو: ﴿أأنذرتهم﴾ إنهما من كلمة واحدة؛ لأن الهمزة الأولى همزة استفهام فهي منفصلة عن الكلمة، وكذلك نحو "ائتمن" فإن الأولى همزة استفهام، والثانية فاء الفعل؛ فالهمزة الأولى في تقدير كلمة أخرى، أما القراء فيجعلون ذلك

(١) الرواية المشهورة عن نافع هي تسهيلُها بين بين، من غير إدخال ألف، وبها قرأ ابن كثير، ورويس، والأزرق عن ورش، وهي لغة قريش وكنانة، وغيرهم، الإتحاف (ص٦٤)، وينظر: الهداية الى بلوغ النهاية (١/ ١٤٢)، والمكرر في ما تواتر من القراءات السبع (ص٣٣)، وفي الدر المصون (٤/ ٦١٥) أن قطرب وغيره من اللغويين نقلوا الإبدال المحض عن نافع.

(٢) ينظر: جامع البيان في القراءات السبع (٢/ ٥٠٧).

(٣) ينظر: السبعة في القراءات (ص١٣٧)، واللباب في علوم الكتاب لابن عادل (٨/ ١٣٤)، وسراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي (ص٢٠٨)، والنشر في القراءات العشر (١/ ٣٩٨)، وذكر في الإتحاف (ص٦٤) أنَّ رواية الأكثرين عن ورش على إبدالها ألفا خالصة مع المد المشبع للساكنين.

(٤) ينظر: الإقناع في القراءات السبع (ص١٨٠) .

من اجتماع الهمزتين في كلمة[١] وذلك لاتصالهما؛ لذا أرى– والله أعلم– أن التعبير الذي يضم وجهتي النظر، هو: "إذا كانت الهمزتان متصلتين".

فإذا التقت همزتان متحركتان، وكانتا متصلتين– في كلمة واحدة كما قال القراء أو في كلمتين كما قال النحويون– كقوله تعالى: ﴿أَأَنذَرْتَهُمْ﴾ و ﴿أَأَنتَ﴾ ففيها أوجه[٢]:

الأول: تحقيق الهمزتين؛ لأنهما في تقدير الانفصال، ولا تلزم إحداهما الأخرى، وهي قراءة الكوفيين وابن عامر[٣]، ورويت عن ابن أبي إسحاق.

قال سيبويه: "وكذلك قالته العرب، وهو قول الخليل ويونس، وزعموا أن ابن أبي إسحاق كان يحقق الهمزتين وأناس معه، وقد تكلم ببعضه العرب وهو رديء"[٤]، وقال في موضع آخر: "فليس كل كلام العرب أن تلتقي همزتان فتحققا"[٥].

الثاني: تخفيف إحداهما، قال سيبويه: "واعلم أن الهمزتين إذا التقتا وكانت كل واحدة منهما من كلمة، فإن أهل التحقيق يخففون إحداهما ويستثقلون

(١) الكتاب لسيبويه (٣/ ٥٤٨)، وشرح المكودي على الألفية (ص٣٨٠)، وشرح الفارضي على الألفية (٤/ ٤٢٠).

(٢) البديع (٢/ ٣٢٩، ٣٣١)، وشرح المفصل (٥/ ٢٨٢: ٢٨٤)، وشرح التصريح على التوضيح (٢/ ٧٠٨).

(٣) ينظر: الإقناع في القراءات السبع (ص١٨٠).

(٤) الكتاب لسيبويه (٤/ ٤٤٣).

(٥) الكتاب لسيبويه (٣/ ٥٤٨).

تحقيقهما لما ذكرت لك[١]، كما استثقل أهل الحجاز تحقيق الواحدة"[٢]، وفي تخفيفها وجهان، هما:

أن تخفف الأولى وتحقق الآخرة، وهو مذهب أبي عمرو بن العلاء[٣]، ويشبهون ذلك بالتقاء الساكنين، فإن التغيير يقع على الأول منهما دون الثاني، كقولك: "ذهبتِ الْهندات" و "لم يقمِ الْقوم"، "وذلك قولك[٤]: فقد جا أشراطها"[٥].

والآخر: أن تحقق الأولى وتخفف الثانية[٦]، واختاره الخليل[٧]، قال سيبويه: "ومنهم من يحقق الأولى ويخفف الآخرة، سمعنا ذلك من العرب، وهو قولك: "فقد جاء اشراطها" ..... وكان الخليل يستحب هذا القول، فقلت له: لمه؟ فقال: إني رأيتهم حين أرادوا أن يبدلوا إحدى الهمزتين اللتين تلتقيان في كلمة واحدة أبدلوا الآخرة، ورأيت أبا عمرو أخذ بهن في قوله عز وجل[٨]: "يا ويلتا أللد وأنا عجوز" وحقق الأولى، وكل عربي"[٩].

---

(١) ذكر قبل ذلك أن الهمزة يبعد مخرجها، ولأنها نبرة في الصدر تخرج بالاجتهاد، وهي أبعد الحروف مخرجا، فثقل عليهم ذلك، لأنه كالتهوع، الكتاب لسيبويه (٣/ ٥٤٨).

(٢) الكتاب لسيبويه (٣/ ٥٤٩).

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه (١/ ٧٨)، وجامع البيان في القراءات السبع (٢/ ٥٠٦).

(٤) قال تعالى: ﴿فَقَد جَآءَ أَشرَاطُهَا﴾ [محمد: من الآية ١٨]

(٥) الكتاب لسيبويه (٣/ ٥٤٩).

(٦) "قرأ ابن كثير بتحقيق الهمزة الأولى وتليين الهمزة الثانية، فيكون بين الهمزة والألف من غير فاصل بينهما، في جميع القرآن، فيمد بعد المحققة مدّة في تقدير ألف، وهي في الحقيقة همزة مليّنة" جامع البيان للداني (٢/ ٥٠٦)

(٧) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (١/ ٧٨)، والإقناع في القراءات السبع (ص١٨٠). جامع البيان في القراءات السبع (٢/ ٥٠٦)

(٨) ينظر: جامع البيان في القراءات السبع (٢/ ٥٠٦)، والإقناع (ص١٦٧).

(٩) الكتاب لسيبويه (٣/ ٥٤٩).

الثالث: تخفيفهما معا، وهي لغة الحجاز؛ لأنه لو لم تكن إلا واحدة لخففت، فيقولون: "اقرا آية" ؛لأنهم يخففونهما جميعا فيجعلون همزة "اقرأ" "ألفا" ساكنة، ويخففون همزة "آية" لأنه لو لم تكن إلا همزة واحدة خففوها، فكأنهم قالوا: "اقرا" ثم جاءوا بـ "آية" ،ويقولون: "أقري باك السلام" ؛لأنهم يخففونهما، فكأنهم قالوا: "أقري" ثم جاؤوا بـ "أباك" فحذفت الهمزة وألقيت الحركة على ياء "أقري"[١].

الرابع: أن تدخل ألفا بين ألف الاستفهام وبين الهمزة، وبه قرأ ابن عامر: (أأأنذرتهم) وكذلك: ﴿أإنك لأنت يوسف﴾ ؛وذلك أنهم كرهوا التقاء همزتين ففصلوا بينهما بالألف، كما قالوا: اخشينان ففصلوا بين النونين بـ "الألف" كراهية التقاء هذه الحروف المضاعفة، ولهم وجهان في الهمزتين بعد دخول ألف الفصل بينهما، هما:

- تحقيق الهمزتين، وهي لغة بني تميم؛ لأن المراد الفرار من التقاء الهمزتين، وقد حصل ذلك بالألف.
- تخفيف الثانية، وهم أهل الحجاز، وهو اختيار أبي عمرو؛ لأن الثانية بين بين، وهي في نية الهمزة، فكرهوا أن لا يدخلوا الألف بينهما؛ لأن همزة بين بين همزة في النية.

قال سيبويه: "وأما أهل الحجاز فمنهم من يقول: "آأنك" و "آأنت" وهي التي يختار أبو عمرو؛ وذلك لأنهم يخففون الهمزة، والذي كما يخفف بنو تميم في اجتماع الهمزتين فكرهوا التقاء الهمزة والذي هو بين بين فأدخلوا الألف كما أدخلته بنو تميم في التحقيق"[٢].

(١) الكتاب لسيبويه (٣/ ٥٥٠).

(٢) الكتاب لسيبويه (٣/ ٥٥١).

أما قلب الهمزةَ الثانيةَ ألفًا خالصة[١] فهي ليست على لغة أهل التحقيق- كما وصف سيبويه اللغات فيها-؛ لأن الهمزة المتحركة لا تُقْلَب، بل تُسَهَّل بَيْنَ بَيْنَ فقط؛ ولأنه يؤدي إلى اجتماع الساكنين على غير حده، وحدُّه "أن يكون الأوّل حرف لين، والثاني حرفًا مدغمًا، نحو قوله: "الضالِّين" و "خُوَيْصَّة"[٢].

<u>لذا لحَّن البيضاوي القراءة</u>؛ لمخالفتها القياس الصرفي، وخطّأها قبله الزجاج[٣]، والداني[٤]، والزمخشري[٥]، ومكي[٦]، وبعده السمين[٧]؛ ذلك لأنه جمع بين ساكنين على غير حدّه فإن الياء بعدها ساكنة، ولأنَّه أخطأ طريق التخفيف- كما قال الزمخشري[٨]- حيث إنه أبْدَل منْ همزة متحركة بالفتح قبْلها حركةُ ألفًا، والنحويون يستضعفون ذلك؛ لأن المشهور عندهم تسهيلها بين بين، وهي الرواية المشهورة عن نافع[٩] .

قال الزجاج: "وحق الهمزة إذا حُرِّكت وانفتح ما قبلها: أن تجْعَل بَيْنَ بَيْنَ، أي: بين الهمزة وبين الحرف الذي منه حركتها، فتقول في سأل: سال، وفي رؤوف: رووف، وفي بئس: بيس، وهذا في الحكم واحد وإنما تُحْكِمُه المشافهة"[١٠].

---

(١) ينظر: التبيان في إعراب القرآن (١/ ٢٢).
(٢) تفسير الزمخشري الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (١/ ٤٨).
(٣) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (١/ ٧٨).
(٤) جامع البيان في القراءات السبع (٢/ ٥٠٧).
(٥) تفسير الزمخشري الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (١/ ٤٨).
(٦) اكتفى مكي بقوله: "فيه ضعف" الهداية الى بلوغ النهاية (١/ ١٤٣).
(٧) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٤/ ٦١٦).
(٨) تفسير الزمخشري الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (١/ ٤٨).
(٩) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٤/ ٦١٦).
(١٠) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (١/ ٧٨).

✓ **<u>الرد على البيضاوي في نقد القراءة</u>**: يُرَدُّ على من خطَّأ القراءة بأوجه، منها:

<u>الأول</u>: أن تخفيف الهمزة بقلبها ألفًا سمع وروي فجاز استعماله في المسموع، ومنه: قراءة ورش، عن نافع[١] بتخفيف الهمزة بحذفها، وإلقاء حركتها على الساكن قبلها، في قوله تعالى[٢]: ﴿مِن أَجلِ ذَٰلِكَ كَتَبنَا﴾ وقوله تعالى[٣]:﴿قَد أَفلَحَ﴾ وهي قراءة حمزة وقفًا، وورد الوجهان عن ابن ذكوان، وحفص، وإدريس[٤].

قال ابن خالويه: "قرأ ورش، عن نافع: ﴿من اجل ذلك﴾ فنقل فتحة الهمزة إلى النون وأسقط الهمزة لفظا، وكذلك يفعل في سائر القرآن نحو ﴿قد افلح المؤمنون﴾. وهي لغة فصيحة"[٥].

<u>الثاني</u>: أن الألف جيء بها بدلا من الهمزة الثانية المحذوفة، والإبدال بين الهمزة والألف مسموع عن العرب، حكاه قطرب، وحكي عن أبي عبيد القاسم بن سلام[٦] "حيث روى أن أبا جعفر، ونافعًا، وغيرهما من أهل المدينة يسقطون الهمزة، غير أنهم يدعون أن الألف خلفا منها، فهذا يشهد بالبدل[٧]، وهو ما قطع به مكي بن أبي طالب– فيما نُقِل عنه–؛ لأن الرواية عنه أنه يمد الثانية، وتمكين المد إنما يكون مع البدل، "وحسَّن جواز البدل في الهمزة وبعدها ساكن،

(١) ينظر: المحتسب (٢/ ١٨٧) .

(٢) المائدة: من الآية [٣٢] .

(٣) المؤمنون: من الآية: [١]، والأعلى: من الآية [١٤]، والشمس: من الآية [٩] .

(٤) ينظر: إتحاف فضلاء البشر (٣١٧).

(٥) إعراب القراءات السبع وعللها (ص٩٠).

(٦) لم أقف عليه عند أبي عبيد.

(٧) ينظر: النشر في القراءات العشر (١/ ٣٩٨).

أن الأول حرف مد ولين، فالمد الذي يحدث مع السكون يقوم مقام حركة يتوصل بها إلى النطق بالساكن"[١]، وأجازه أبو عمرو الداني- وإن كان استعمال الإبدال على غير قياس-؛ لأنه "سمع وروى، فجاز استعماله في المسموع والمروي لا غير"[٢].

الثالث: أن المدة جيء بها عوضًا عن الهمزة الثانية المحذوفة، وهي التي وصلت بفاء الفعل؛ وذلك لكراهة الجمع بين الهمزتين، وهي لغة أهل الحجاز[٣].

قال السمين: "نقل أبو عبيد القاسم بن سلام عن أبي جعفر ونافع وغيرهما من أهل المدينة أنهم يسقطون الهمزة، ويدَّعون أن الألف خلف منها، قلت: وهذه العبارة تشعر أن هذه الألف ليست بدلا عن الهمزة، بل جيء بها عوضا عن الهمزة الساقطة"[٤].

قلت: استدل القائلون بالبدلية بين الألف والهمزة، والقائلون بالتعويض بما حكاه أبو عبيد بأنَّ أهل المدينة يدَّعون أنَّ الألف خَلْفٌ من الهمزة، وفسَّر كل منهما قولهم: "خلف ..." بما يدعم رأيه فيها، ويتضح مما سبق أن رواية ورش عن نافع- رضي الله عنهما- لها وجه في العربية، خاصة وأن تخفيف الهمزة لغة أكثر العرب؛ لذا لا تردُّ هذه القراءة، ويوقف على ما سُمِع فيها- والله أعلم-.

١٤)إبدال الهمزة ياء

(١) نقل قول مكي السمين، وابن الجزري، ولم أقف عليه عنده، ينظر: الدر المصون (٤/ ٦١٦)، والنشر (١/ ٣٩٨).

(٢) جامع البيان في القراءات السبع (٢/ ٥٠٧).

(٣) تفسير الثعلبي الكشف والبيان عن تفسير القرآن (٣/ ٩١).

(٤) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٤/ ٦١٦).

قال تعالى[١]: ﴿فَقَٰتِلُوٓاْ أَئِمَّةَ ٱلۡكُفۡرِ إِنَّهُمۡ لَآ أَيۡمَٰنَ﴾ قرئ "أئمة" بالياء، وقد ذكرها البيضاوي ولحنها، فقال:

"﴿فَقَاتِلُوا أَئِمَّةَ الْكُفْرِ﴾..... والتصريح بالياء لحن"[٢].

وهي قراءة[٣]: نافع، وابن كثير، أبو عمرو[٤] ويعقوب[٥] وأبو جعفر بخلاف عنه[٦] وقالون، والأزرق، ورويس، وانفرد ابن مهران بالرواية عن روح[٧] بِهَمْزَة، وإبدال الهمزة الثانية ياء خالصة مختلسة الكسرة؛ لأنها في موضع كسر وما قبلها مفتوح[٨].

والأصل: أنَّ "أئمة" في اللغة "أأْمِمَةٌ"- بفتح فسكون الثانية فكسر ففتح- على وزن "أَفْعِلَة" مثل: مِثَال وأمْثلَةٍ، وخِباء وأخبية، الهمزة الأولى ألف الجمع والثانية أصلية، والميم الأولى عين الكلمة، والثانية لامها، فثقل اجتماع المثلين

(١) التوبة: من الآية [١٢] وقد وقعت كلمة "أئمة" في خمسة مواضع من القرآن الكريم، موضع سورة التوبة، وموضع في الأنبياء [٧٣] ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا﴾ وموضعين في القصص [٥] ﴿وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً﴾، و[٤١] ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ﴾، وموضع في السجدة [٢٤] ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا﴾.

(٢) تفسير أنوار التنزيل وأسرار التأويل للبيضاوي (٣/ ٧٣).

(٣) ينظر: معجم القراءات (٣/ ٩) .

(٤) ينظر: التيسير (ص٣٧٠)، والوافي في شرح الشاطبية (ص٨٩)، والهادي شرح طيبة النشر (١/ ٢٠٣).

(٥) ينظر: معاني القراءات للأزهري (١/ ٤٤٧).

(٦) روي عنه في المبسوط (ص٢٢٥) كقراءة نافع، وفي تحبير التيسير (ص٣٨٨) روى عنه "بِالْمدِّ على أَصله".

(٧) النشر في القراءات العشر (١/ ٣٧٨)، والهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر (١/ ٢٠٣).

(٨) ينظر: تحبير التيسير (ص٣٨٨)، والمكرر (ص١٤٨).

وهما الميمان المتحركتان، فأرادوا إدغامهما، فنقلت حركة الميم الأولى للساكن قبلها، وهو الهمزة الثانية، وَأدغموها في الأخرى، فصارت ميمًا شديدة (أَإِمَّة)، فأدى ذلك إلى اجتماع همزتين متحركتين ثانيتهما مكسورة، فسهّلت الهمزة الثانية بإبدالها ياءً تحقيقًا لا تنزيلًا لما فيها من الكسرة [1] والياءُ صارت في "أيمة" بدَلاً لازمًا[2]،وهو القياس عند النحويين .

ولم تسهل بين بين؛ لأن الحركة في "أيمة" عارضة، وكان حقها البدل، لو بقيت على أصلها، قبل نقل الحركة إليها؛ إذ أصلها السكون؛ لأنها فاء "أفعلة" فتخفف الهمزة الثانية بإبدالها ألفًا على القياس؛ لانفتاح ما قبلها، ولكن ترك ذلك لتحركها بحركة الميم في الأصل، فجرت على البدل بعد إلقاء الحركة عليها، جريا بها على الأصل، أما في "أئذا" فحركة الهمزة فيها لازمة غير منقولة فجرت على أصلها في الحركة وهو بين بين في التخفيف على قراءة من خفف الثانية ولم يحققها[3].

ولم تبدل من الهمزة ألفا كما في "آدم" وهي ساكنة مثلها قبلها فتحة، كما قالوا: آمة وهم يريدون "فاعلة" لأن الألف في "آمة" لا يجوز أن تتحرك لأنها زائدة غير منقلبة من شيء، فقول العرب: أيِمَّةٌ، ونقلهم الحركة إلى ما قبلُ، دليلٌ

(١) إعراب القرآن للنحاس (٢/ ١١١)، ومعاني القراءات للأزهري (١/ ٤٤٧)، والممتع الكبير في التصريف لابن عصفور (ص٢٤٢)، الجامع لأحكام القرآن– القرطبي (٨/ ٨٥)، وشرح الكافية الشافية (٤/ ٢٠٩٦)، وشرح التعريف بضروري التصريف (ص١٢٦) وشرح شافية ابن الحاجب – ركن الدين الاستراباذي (١/ ١٩٢)، والكناش (٢/ ١٧٦)، وتوضيح المقاصد والمسالك (٣/ ١٥٧٩)، والهادي شرح طيبة النشر (١/ ٢٠٣)، ورد الطائف في شرح روضة الطرائف (ص٤٦١).

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٢/ ٤٣٤) بتصرف .

(٣) مشكل إعراب القرآن لمكي (١/ ٣٢٤)، والتبيان في إعراب القرآن (٢/ ٦٣٨) .

على أنها لم تُجرَ مُجرى الألف الزائدة[١]، "ولم تحذف الألف للالتباس بـ "أمُّة" بضم الميم والتشديد و "أمَة" بفتحها والتخفيف"[٢] واعتبر البيضاوي إبدال الهمزة الثانية ياء لحنًا.

ولحَّنها البيضاوي مع اتفاقها والقياس التصريفي، لكنه تابع الزمخشريَّ في ذلك؛ إذ يقول– الزمخشري–: "وأما التصريح بالياء فليس بقراءة، ولا يجوز أن تكون قراءة، ومن صرح بها فهو لا حن محرف"[٣] .

✓ **الرد على البيضاوي في نقد القراءة:** يُرَدُّ على من خطَّأ القراءة بأوجه، منها:

- أن أصلها: "أئمة" أبدل من الهمزة الثانية ياءً ولم يهمز؛ لأنهم كرهوا اجتماع همزتين في بنية واحدة، ولا اعتبار بكون الأولى زائدة كما لم يكن بها اعتبار في آدم[٤] .
- "أَئِمَّةَ" فيها عند النحويين لُغة واحدة، هي: "أيمة" بهمزة وياء، فلا يجيزون اجتماع الهمزتين؛ لأنهما لا يجتمعان في كلمة[٥]، وهو القياس عند النحويين[٦].
- أن "أيمة" اختيار البصريين، والزجاج[٧]، وابن مالك[٨].
- أن القراءة موافقة للغة من لغات العرب، وهي لغة تميم[١].

---

(١) الأصول في النحو (٣/ ٣٨٠)، والممتع الكبير في التصريف (ص٢٤٢).

(٢) شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف (ص١٠٤).

(٣) الكشاف (٢/ ٢٥١) .

(٤) معانى القرآن للأخفش (١/ ٣٥٥)، ومعاني القراءات للأزهري (١/ ٤٤٧)، وحجة القراءات (ص٣١٥) .

(٥) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٢/ ٤٣٤) بتصرف، والكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد (٣/ ٢٤٢) .

(٦) إيجاز التعريف في علم التصريف (ص١١٨) .

(٧) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٢/ ٤٣٥) .

(٨) إيجاز التعريف في علم التصريف (ص١١٨) .

- من أسباب قوة القراءة أن مَن قرأ بها من رؤساء القراء، قال أبو حيان عنها: "وكيف يكون ذلك لحنا وقد قرأ به رأس البصريين النحاة أبو عمرو بن العلاء، وقارئ مكة ابن كثير، وقارئ مدينة الرسول- ﷺ- نافع"(٢).

قلت: توفر للقراءة من شروط صحتها أركان، منها: موافقتها لوجه من العربية، وللغة من لغات العرب الخلص، وصحة السند، فوجب الحكم بصحتها، والقراءة بها لتواترها.

=

(١) الكشف والبيان عن تفسير القرآن- الثعلبي (١٣/ ٢١٥).

(٢) البحر المحيط (٥/ ٣٨٠) .

المبحث الثالث: الردود في باب الإدغام

١٥)إدغام الضاد في الطاء

قوله تعالى[١]: ﴿وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلا ثُـمَّ أَضـطَرُّهُۥٓ إِلَىٰ عَـذَابِ ٱلنَّـارِ ﴾ قرئ قوله: "أَضطَرُّهُ" بقراءات منها "أطّرّه" بإدغام الضاد في الطاء، وخطأها البيضاوي، فقال:

"و ﴿أَطَّرُّهُ﴾ بإدغام الضاد، وهو ضعيف؛ لأن حروف "ضم شفر" يدغم فيها ما يجاورها دون العكس"[٢].

وهي قراءة ابن محيصن[٣]، وزاد في معجم القراءات المطوعي[٤].

والأصل: في اقتضاء الإدغام هو اجتماع المتقاربين، كما كان كذلك في المثلين، فالحروف المتقاربةُ مخارجُهَا إذا أدغمت، فإن حالها حال الحرفين اللَّذيْن هما سواء في حُسْن الإدغام، وهو في المختلفة المخارج أحسن؛ لأنها أشد تباعدا، وكذلك الإظهار كلما تباعدت المخارج ازداد حسنا[٥]، ويُشْتَرط لصحة إدغام المتقاربين أن يكون المدغم أضعف صوتا من المدغم فيه أو مثله[٦]؛ لأنَّ كل

(١) البقرة: من الآية [١٢٦].

(٢) أنوار التنزيل وأسرار التأويل (١/ ١٠٥).

(٣) المحتسب (١/ ١٩١)، ومختصر في شواذ القرآن (ص: ٩) والكشاف (١/ ١٨٦)، والبحر المحيط (١/ ٦١٧) ،والمحرر الوجيز (١/ ٢٠٩)، الدر المصون (٢/ ٢٣٨)، اللباب في علوم الكتاب (٣/ ١٧٧)، وإتحاف فضلاء البشر (ص١٩٢)، الجوانب الصوتية في كتب الاحتجاج للقراءات في كتب الاحتجاج للقراءات لعبد البديع النيرباني (ص١٠٩).

(٤) ينظر: معجم القراءات القرآنية (١/ ١١٣).

(٥) بتصرف: الكتاب لسيبويه (٤/ ٤٤٥، ٤٤٦).

(٦) وتفسير ذلك أن يكون الأول أضعف من الآخر رتبة، فإذا كان أضعف صوتا منه أيضا أو مثله، كانت الغلبة للآخر، فأدغم الأول فيه، وإذا كان الأول أقوى صوتا من الآخر، =

حرف فيه زيادة صوت لا يجوز أن يدغم فيما هو أنقص صوتا منه؛ لأن الصوت الزائد الذي يكون فيه يذهب في الإدغام.

لذلك فهناك حروف لا تدغم في مقاربها، بل يدغم مقاربها فيها؛ لأنها أشد صوتًا منه، إلا أنه قد يعرض مانع يمنع الادغام، فلم يكن امتناع الإدغام لعدم المقتضي، بل لوجود المانع.

ومن موانع الإدغام: أن يكون الحرف فيه زيادة صوت، فلا يدغم فيما هو أنقص صوتا منه.

قال الزمخشري: "وليس بمطلق أن كل متقاربين في المخرج يدغم أحدهما في الآخر، ولا أن كل متباعدين يمتنع ذلك فيهما، فقد يعرض للمقارب من الموانع ما يحرمه الإدغام، ويتفق للمباعد من الخواص ما يسوغ إدغامه، ومن ثمَّ لم يدغموا حروف "ضوي مشفر" فيما يقاربهما".

ومن ذلك حروف: "الضاد، والميم، والراء، والفاء، والشين" ويجمعها "ضم شفر"، لاتدغم في مقاربها، بل العكس، وزاد الزمخشري[١]، وابن الحاجب[٢]، وأبو الفداء[٣]، والدماميني [٤]، عليها الواو والياء، فذكروا أنها مجموعة في (ضَوِيَ

=

تحصّن كل منهما عن صاحبه بما فيه من قوة، هذا بصوته، وذاك برتبته، فلم يجز الإدغام، ينظر: الجوانب الصوتية في كتب الاحتجاج للقراءات (ص١٠٩).

(١) المفصل في صنعة الإعراب (ص٥٤٩) .

(٢) الشافية في علم التصريف والوافية نظم الشافية (١/ ١٢٥).

(٣) الكناش في فني النحو والصرف (٢/ ٣٢٠).

(٤) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد – ق ١ (٢/ ٢٣)، وينظر: شذا العرف في فن الصرف (ص١٤٦).

مِشْفَرٌ) نحو: "اصحب مطرا" و"أكرم بكرا"[١]، فيقال: "اصحمَّطرا"، و"أكرمّكرا" ولا يقال: "أكربَّكرا" ولا "اصحبَّطرا" بإدغام الميم في الباء [٢].

وأما حرف "الضاد" فهو من حروف الإطباق[٣]، ومن صفاته الجهر، والاستعلاء، ويكون أصلا لا بدلًا ولا زائدًا، ويقع فاءً، وعينا، ولامًا، نحو: ضعف وضن، وحضن وحضر، وخفض وربض[٤] ولا يدغم في شيء، ويدغم فيه الطاء، وغيرها [٥] فـ "مضطجع" فيه لغتان: "مضطجع، ومضجع" أما مطَّجع، فقد ورد عن بعضهم[٦]، وليس بقياس.

(١) ينظر: المقتضب (١/ ٢١٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (٥/ ٥٢٩)،.

(٢) قال سيبويه: "فالميم لا تدغم في الباء وذلك قولك: أكرم به؛ لأنهم يقلبون النون ميما في قولهم: العنبر، ومن بدا لك، فلما وقع مع الباء الحرف الذي يفرون إليه من النون لم يغيروه؛ وجعلوه بمنزلة النون؛ إذ كانا حرفي غنة" الكتاب (٤/ ٤٤٧).

(٣) والحروف المطبقة هي: الضاد، والطاء، والصاد، والظاء، وما سوى ذلك فمفتوح غير مطبق، والإطباق: أن ترفع ظهر لسانك إلى الحنك الأعلى، مطبقا له، ولولا الإطباق لصارت الطاء دالا، والصاد سينا، والظاء ذالا، ولخرجت الضاد عن الكلام، لأنه ليس من موضعها شيء غيرها، فتزول الضاد إذا عدمت الإطباق إليه. سر صصناعة الإعراب (١/ ٧٦).

(٤) ينظر: سر صناعة الإعراب (١/ ٢٢٥).

(٥) ويدغم فيها أيضا: الدال والتاء والظاء والذال والثاء واللام، وهذه الستة الأحرف أحكامها في الإدغام متساوية على تفاضل بينها فيه، ينظر: شرح كتاب سيبويه (٥/ ٤١٢).

(٦) ينظر: الكتاب لسيبويه (٤/ ٤٧٠)، والأصول في النحو (٣/ ٢٧١)، واللامات للزجاجي (ص١٥٤).

قال سيبويه: "والإدغام في الضاد أقوى؛ لأنها قد خالطت باستطالتها الثنية، وهي مع ذا مطبقة، ولم تجاف عن الموضع الذي قربت فيه من الطاء تجافيها"(١).

لذلك ضعَّف البيضاوي

لذلك ضعَّف البيضاوي قراءة ابن محيصن؛ لمخالفتها القياس التصريفي، ونقدها قبله ابن جني(٢) والزمخشري(٣) وبعده أبو حيان(٤)؛ لأنها وردت على لغة مرذولة؛ لإدغام الضاد في الطاء، كما قالوا: اطَّجع؛ لأنَّ الضاد من الحروف الخمسة التي يدغم فيها ما يجاورها، ولا تدغم هي فيما يجاورها وهي حروف "ضم شفر"(٥) لأن الحرف إذا كان فيه زيادة صوت لا يجوز أن يدغم فيما هو أنقص صوتا منه؛ لذهاب الصوت الزائد في الإدغام(٦).

وعُذِر القارئ بأنه أدغم الضاد في الطاء؛ لما فيها من الامتداد والفشوّ(٧).

✓ **الرد على البيضاوي في نقد القراءة**: رُدَّ على تضعيف القراءة، بما يلي:

أولًا: أنه حُكِي إدغام الضاد في الطاء(٨)، قال سيبويه: "وذلك قولك مضطجع، وإن شئت قلت: مضجع، وقد قال بعضهم: مطجع، حيث كانت

(١) ينظر: الكتاب لسيبويه (٤/ ٤٦٦).

(٢) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات (١/ ١٩٢).

(٣) الكشاف للزمخشري (١/ ١٨٦).

(٤) البحر المحيط (١/ ٦١٧).

(٥) ينظر: الكشاف للزمخشري (١/ ١٨٦)، والبحر المحيط (١/ ٦١٧).

(٦) ينظر: الجوانب الصوتية في كتب الاحتجاج للقراءات (ص١٠٨).

(٧) ينظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات (١/ ١٩٢).

(٨) ينظر: سر صناعة الإعراب (٢/ ٥)، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي (٤/ ٢٧٥)، والمقاصد النحوية (٤/ ٢١١٢).

مطبقة، ولم تكن في السمع كالضاد، وقربت منها وصارت في كلمة واحدة"[١]، ويدل ظاهر كلام سيبويه على أنها ليست لغة مرذولة، بدليل نقله عن بعض العرب "مطجع"، وهذا من كلام سيبويه، يدل على الجواز[٢].

ثانيًا: حكى ابن جني أنَّ بعضهم قد أخرج الضاد من حروف "ضم شفر" وجمعها في قولهم: "مشفر"؛ لأنه قد حُكِيَ إدغام الضاد في الطاء في "اطّجع" [٣].

ثالثًا: أن المسوِّغ لهذا الإدغام ورود إدغام أحد أحرف "ضم شفر" فيما ليس منها، ومن ذلك:

ما رواه اليزيدي– بلا خلاف[٤]– والدوري– بخلاف[٥]– عن أبي عمرو أنه قرأ ﴿فيغفلَّكم﴾[٦] و ﴿واصبلِّحكم﴾[٧] وشبههما [٨]، بإدغام الراء الساكنة– وهو من حروف ضم شفر– في اللام، وهي ليست منها.

(١) الكتاب لسيبويه (٤/ ٤٧٠).

(٢) ينظر: البحر المحيط (١/ ٦١٧).

(٣) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات (١/ ١٩٢).

(٤) ينظر: المبسوط في القراءات العشر (ص٩١)، وإتحاف فضلاء البشر (ص٢١٤).

(٥) ينظر: إتحاف البررة بما سكت عنه نشر العشرة المسمى بـ "تحرير النشر" لمصطفى الإزميري (ص: ١٣)، والجوانب الصوتية في كتب الاحتجاج للقراءات (ص١٠٨).

(٦) قال تعالى: ﴿فَيَغفِرُ لِمَن يَشَآءُ﴾ البقرة: من الآية [٢٨٤] .

(٧) قال تعالى: ﴿وَٱصبِر لِحُكمِ رَبِّكَ﴾ الطور: من الآية [٤٨] .

(٨) التيسير في القراءات السبع (ص: ٣٧)، وينظر: تحبير التيسير في القراءات العشر (ص: ٢٣٥).

وما روي عن اليزيدي أنه روى عن أبي عمرو أنه أدغم الضاد في الشال حيثما وقع ذلك، كقوله[١]: ﴿مِّلۡءُ ٱلۡأَرۡضِ ذَهَبٗا﴾ و[٢]: ﴿مِنَ ٱلۡأَرۡضِ ذَٰلِكَ﴾ و[٣]: ﴿بِبَعۡضِ ذُنُوبِهِمۡ ﴾ و[٤]: ﴿وَٱلۡأَرۡضِ ذَاتِ ٱلصَّدۡعِ﴾ وكذلك حكى ابن شنبوذ عن قراءته على أصحابه عن اليزيدي: إدغام الضاد في الذال، وإدغام الجيم والزاي، وكذلك روي عن شجاع، وذلك كقوله:[٥] ﴿وَٱلۡأَرۡضِ جَمِيعٗا قَبۡضَتُهُۥ﴾ و[٦]: ﴿ٱلۡأَرۡضُ زِلۡزَالَهَا﴾ وشبهه، وروى ابن جبير عنه [٧] ﴿ٱلۡأَرۡضَ ذَلُولٗا﴾ مدغما، ولم يذكره غيره[٨].

قلت: مما سبق يتبين أنه قد سُمِع إدغام الضاد فيما هو أنقص منها صوتًا، أو صفة، في القراءات القرآنية، وفي لغة العرب؛ لذا كان لقراءة ابن محيصن وجه في العربية، وقرئ بمماثل لها، فوجب قبولها- والله أعلم-.

١٦)**إدغام الياء في التاء**

قال تعالى[٩]: ﴿فَلۡيُؤَدِّ ٱلَّذِي ٱؤۡتُمِنَ أَمَٰنَتَهُۥ﴾ في ﴿ٱؤۡتُمِنَ﴾ قراءات عدة، منها "الذِتُّمن" بإدغام الياء في التاء، وقد ذكرها البيضاوي وخطأها، فقال:

---

(١) آل عمران: من الآية [٩١] .

(٢) المائدة: من الآية [٣٣] .

(٣) المائدة: من الآية [٤٩] .

(٤) الطارق: من الآية [١٢] .

(٥) الشورى: من الآية [١١] .

(٦) الزلزلة: من الآية [١] .

(٧) الملك: من الآية [١٥] .

(٨) ينظر: جامع البيان في القراءات السبع (١/ ٤٤٣)، والبحر المحيط (١/ ٦١٧).

(٩)البقرة: من الآية [٢٨٣].

"والذتَّمن: بإدغام الياء في التاء، وهو خطأ؛ لأن المنقلبة عن الهمزة في حكمها فلا تدغم"[١].

وهي قراءة، عاصم [٢]، وابن محيصن [٣] بخلاف عنه، وزاد أبو حيان ورشًا[٤].

قال ابن عطية: "وقرأ ابن محيصن ﴿الذي أيتمن﴾ بياء ساكنة مكان الهمزة، وكذلك ما كان مثله"[٥] بإبدال الهمزة ياء كما أبدلت في بئر وذئب.

والأصل: أنه إذا بني "افتعل" ممّا فاؤه همزة، نحو: أكل وأمر، وأزر، أن يقال: ايتكل، وايتمر، واِيتزر، على حد قلبها في "بير"، و"ذيب"، والأصل: اِأْتكل، واِأْتمر، واِأْتزر، فالهمزة الأولى وصل، والثانية فاء الكلمة، قلبت إلى ياء في " ايتكل" ونحوه، ولا تقلب ياؤه تاء، ولا تدغم في تاء الافتعال، كما أدغمت في: اتّعد[٦]؛ لأن بدل التاء من الياء قليل شاذ، وهو في الواو كثير[٧]، كما أن قلب

(١) أنوار التنزيل وأسرار التأويل (١/ ١٦٥).

(٢) ينظر: الكشاف (١/ ٣٢٩)، والبحر المحيط (٢/ ٧٤٥)، والدر المصون (٢/ ٦٨٣)، وروح المعاني (٢/ ٦١)، ومعجم القراءات (١/ ٢٢٨)، والموسوعة القرآنية لإبراهيم الأبياري (٥/ ١٢٦).

(٣) ينظر: مختصر في شواذ القرآن (ص: ١٨) .

(٤) البحر المحيط (٢/ ٧٤٥) .

(٥) المحرر الوجيز (١/ ٣٨٨).

(٦) إذا بني "افتعل" من المعتلّ بالواو والياء، نحو: وصل، ووعد ويسر، يقال: اتَّصل، واتّعد، واتّسر، ويتَّصل، ويتّعد، ويتّسر، واتَّقى يتَّقي؛ لأن أصله: اوْتَقَى وهذا لا يتناول الألف، لأنها لا تكون فاء ولا عينًا، ولا لامًا. ينظر: البديع (٢/ ٥٨٠)، وشرح المفصل (٥/ ٤٣٠)، وشرح الكافية الشافية (٤/ ٢١٥٤)، التيسير في التفسير للنسفي (١/ ٢٢٢) .

(٧) الهداية (١/ ١٠١) أبدلت الواو تاءً في " تُراتٍ" و "تُجاهٍ" و "تولج" وأصله "وولج" على "فوعل" من " ولجت " .

فاء الكلمة– الهمزة– مع همزة الوصل المكسورة ياء وإن كان واجبًا، فإن حكم الهمزة المنقلبة انقلابًا واجبًا إلى حروف العلة هو حكم حروف العلة، لا حكم الهمزة، لكن لما كانت همزة الوصل غير لازمة؛ إذ كانت تسقط في درج الكلام، رجعت فاء الكلمة– الهمزة– إلى أصلها؛ مراعاة له، فيقال: "قال ائتزر"[(١)] .

وكذلك (ٱؤتُمِنَ) فهي على وزن (اُفْتُعِل) فيها همزتان، الأولى، همزة وصل، والثانية فاء الكلمة، وهي همزة مفردة ساكنة؛ لأنها من "الأمانة"، والأصل "اُأْتُمِن" [(٢)]، فإذا استؤنفت جاز فيها وجهان، أولهما: أن تثبت همزة الوصل فيها، ولا يُهمَز موضع الفاء لئلا تجتمع همزتان[(٣)] والآخر: يجوز قلب الهمزة الثانية حرفًا حرفًا يناسب حركة الهمزة الأولى، فتقلب ألفا إذا انفتح ما قبلها، نحو: آية، وآدم، وياء إذا انكسر ما قبلها، كقوله: "الذي إيتمن" فتصيرها ياء في اللفظ، وواوا إذا انضم ما قبلها[(٤)]، كقراءة: "يا صالحُ اوْتِنَا"[(٥)] في قوله تعالى[(٦)]: ﴿يُصْلِحُ ٱئْتِنَا﴾ .

فإذا وصل بكلام قبله، سقطت همزة الوصل، ويُرَدُّ حرف العلة– فاء الكلمة– إلى أصله للدرج، وهو الهمزة، وتبقى ساكنة، ويجوز فيها وجهان:

التخفيف: فلو خففت على هذا، لقلبت حرفًا يناسب حركة ما قبلها، فإذا كان مضمومًا قلبت واوا، فيقال: "يا زيدُ وتكل" و "يا خالدُ وتمر"، ولو كان ما

(١) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب – الرضي الأستراباذي (٣/ ٨٣).
(٢) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (١/ ١٣٩)، والحجة في القراءات السبع (ص١٠٥).
(٣) ينظر: معانى القرآن للأخفش (١/ ٢٠٧).
(٤) ينظر: التبيان في إعراب القرآن (١/ ٤٠) .
(٥) وهي قراءة ورشٌ عن نافعٍ وَالسُّوسِيِّ عن أَبِي عمرٍو، ينظر: شرح طيبة النشر للنويري (١/ ٤٥١)، والعذب النمير من مجالس الشنقيطي (٣/ ٥٣١).
(٦) الأعراف: من الآية [٧٧] .

قبلها مفتوحا وخففتها، لقلبتها ألفا، نحو: "كيف أتمنت"[١] ولو كان مكسورا قلبت الهمزة ياء، كما في: "الذي ايتمن، والهدى ايتنا، وفرعون ايتوني" فمن خفف: "الَّذِي اؤْتُمِنَ" قال: "الذ يتمن" قُلِبت الهمزة ياءً لمناسبة الكسر قبلها، ثم حذفت الياء من "الذي" لالتقائها ساكنة مع فاء "افتعل"؛ لأنّ همزة الوصل قد سقطت للإدراج، فيصير: "الذ يتمن" بمنزلة: بير، وذيب.

والتحقيق فمَن حقق، قال: "الذِ ئتمن" وكان بمنزلة من حقّق الذئب والبئر[٢]؛ "بناء منهم على أن الهمزة في ذلك مبتدأة"[٣].

وخطَّأها البيضاوي، وسبقه الفارسي[٤]، والزمخشري[٥]، وأبو موسى المديني[٦]، وخطّأها بعده ابن مالك، ورضي الدين[٧]، وأبو السعود[٨]، والزبيدي[٩]، والشوكاني[١٠]؛ لأن:

---

(١) ينظر: النشر في القراءات العشر (١/ ٤٧٢) .

(٢) ينظر: الحجة للقراء السبعة (٢/ ٤٥٢) .

(٣) ينظر: النشر في القراءات العشر (١/ ٤٧٢) .

(٤) ينظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد (١/ ٦٠٩).

(٥) قال: "وَاتَّجرُوا" على الإدغام خطأ لأن الهمزة لا تدغم في التاء وقد غلط من قرأ الذي اتمن وقولهم اتزر عامي والفصحاء على ائتزر" الفائق في غريب الحديث (١/ ٢٦) وينظر: المفصل في صنعة الإعراب (ص٥٢٤) .

(٦) المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث للمديني أبي موسى (١/ ٢١٩).

(٧) قال: "وقرئ شاذاً (الَّذِي اتُّمِنَ أَمَانَتَهُ)" شرح شافية ابن الحاجب الرضي الأستراباذي (٣/ ٨٣).

(٨) ينظر: إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم لأبي السعود (١/ ٢٧٢) .

(٩) ينظر: تاج العروس من جواهر القاموس (ت خ ذ) (٩/ ٣٧٩)

(١٠) ينظر: فتح القدير للشوكاني (١/ ٣٤٨) .

(١) الياء ليست لازمة؛ إذ كانت بدلا من الهمزة، "لم يكن لها أصل في الياء، وتصير تارة ياء، وتارة واوا، وتارة ألفا، فلا وجه لأن تكون الياء لازمة، وإذا لم تكن لازمة، كانت بمنزلة المنفصل، فلم تدغم [١]، وهو سبب تخطئة البيضاوي[٢].

(٢) لم يرد في هذا الإدغام نص، قال الفارسي: "ولم أعلم لأصحابنا في هذه المسألة نصا، وقياس قولهم عندي أن الإدغام فيها لا يجوز؛ لأنّ الياء غير لازمة، فلا يكون مثل اتّسر واتعد"[٣].

(٣) وأن هذا الإدغام شاذ، وهو على لغة رديئة، قال ابن مالك: "وما أصله الهمزة من هذا القبيل فإبدال التاء فيه شاذ نحو: اتَّزر، إذا لبس إزارًا، واللغة الفصيحة: ايتزر، يا تزر، ايترارًا، فهو موتزر"[٤] وقال: "فإنْ كانت الواو والياء التي قبل تاء الافتعال بدلاً من همزة لم يجز إبدالها تاءً إلّاّ على لغةٍ رديئة نحو: "اِتَّمَنَ" في أوتمن، و "اتَّزر" في إيتزر"[٥].

وقد وجهوا القراءة بعدَّة توجيهات، خروجا بها عن الشذوذ، منها:

- وجهها ابن خالويه بأنه: "جعل التشديد عوضًا من الهمزة" [٦].
- أبدل من الياء تاء وأدغمت في الأخرى؛ لاستثقال الياء بعد كسرة الهمزة، كما في "اِتَّخذتم" أخذ "، وأصله " ايتخذتم "[٧].

---

(١) ينظر: الحجة للقراء السبعة للفارسي (١/ ٢٤٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (٥/ ٤٣٠) وينظر: إرشاد العقل السليم (١/ ٢٧٢)، وفتح القدير للشوكاني (١/ ٣٤٨).

(٢) أنوار التنزيل وأسرار التأويل (١/ ١٦٥).

(٣) الحجة للقراء السبعة للفارسي (١/ ٢٤١).

(٤) شرح الكافية الشافية (٤/ ٢١٥٤) .

(٥) إيجاز التعريف في علم التصريف (ص١٨٠).

(٦) ينظر: مختصر في شواذ القرآن (ص: ١٨) .

(٧) ينظر: الهداية الى بلوغ النهاية (١/ ٣٢٨) .

- أن الإدغام ورد فيها لئلا تشبه "ايتعد" و"إيتكل" و" إيتزر" في لغة من لم يبدل الفاء تاء[١].

قال ابن سيده: "وعذر من قال ذلك أن لفظ هذا إذا لم يدغم يصير إلى صورة ما أصله حرف لين وذلك قولهم في افتعل من الأكل ائتكل ومن الإزرة ائتزر فأشبه حينئذ ايتعد في لغة من لم يبدل الفاء تاء فقال اتمن لقول غيره ايتمن"[٢].

✓ **<u>الرد على البيضاوي في نقد القراءة</u>:** يرد عن هذه القراءة من السماع والقياس.

<u>أولًا السماع</u>: وهو من أوجه: أولها: ورود ادغام الياء المنقلبة عن الهمزة سماعًا، وصححه الأخفش، قال الفارسي: "حدثنا علي بن سليمان أن أحمد بن يحيى أخبرهم: يقال: قد اتّمن فلان فلانا وقد اتمنته، والأصل: ايتمن وايتمنته، ثم أدغمت الياء في التاء فشددت التاء، وفي الائتمام: قد اتّممت به مفتوح التاء، هذا لفظ أحمد بن يحيى، واستثبتّ أبا الحسن في ذلك فأثبته وصححه"[٣].

الثاني: أنها وردت في لغة نادرة حكاها ثعلب، فقد ورد عنه "اتَّمَنَ"[٤].

قلت: وهذه اللغة وإن كانت قد وصفت بالندور إلا أنها وردت في لغة من لغات العرب؛ لذا عددته من مواطن القوة للقراءة.

---

(١) لسان العرب (أ م ن) (١٣/ ٢٢) .

(٢)المحكم والمحيط الأعظم (أ م ن) (١٠/ ٤٩٣) .

(٣) الحجة للقراء السبعة (١/ ٢٤١) .

(٤) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم (أ م ن) (١٠/ ٤٩٣)، والكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد (١/ ٢٥٨).

الثالث: أن بعض البغداديين أجاز فيها قلب الياء تاء، وادغامها في التاء، قالوا: لأن البدل لازم لاجتماع الهمزتين، فقال: اتَّزر، واتَّسَرَ، ورووا: ﴿الَّذِي اتُّمِنَ أَمَانَتَهُ﴾[1].

ثانيًا: القياس، وهو من أوجه: أولها: أنه أدغم التاء المبدلةِ من الياء المبدلةِ من الهمزة، قياسًا على: اتَّسَر، في "الافْتِعَال" من: اليُسْر[2].

آخرها: أنه يقاس على إدغام الياء المنقلبة عن الهمزة في تاء الافتعال، فقد ورد ذلك في قراءة أكثر القراء "لاتَّخذت"[3] بهمزةِ الوصلِ وتشديدِ التاءِ وفتحِ الخاءِ مِنَ الاتِّخاذ، لإدغام الهمزة في التاء، "وأصل اتَخَذت ائْتَخَذْت"[4] في أحد أوجه[5]، من "أَخَذَ يأخُذُ"[6]، فالفاء همزة تسبقها همزة الوصل، فإذا بني منه "افتعل" تقول:

---

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٥/ ٤٣٠)، شرح شافية ابن الحاجب الرضي الأستراباذي (٣/ ٨٣).

(٢) ينظر: حاشيتان لابن هشام على ألفية ابن مالك (٢/ ١٦٥٨).

(٣) وهي قراءة عاصم وحمزة والكسائي ونافع وابن عامر، "وقرأ ابن كثير وأبو عمرو والحضِرمي(لَتَخِذْتَ) بفتح التاء وكسر الخاء خفيفة" معاني القراءات للأزهري (٢/ ١١٧) .

(٤) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٣/ ٣٠٧) .

(٥) في أصله قول آخر، وهو أن تكون التاء الأولى أصلية والتاء الثانية تاء زائدة في افتعل والأصل تخذ يتخذ إذا عمل شيئا فلا نظر فيه أنه افتعل منه. ينظر: حجة القراءات (ص٤٢٦)، والتبيان في إعراب القرآن (٢/ ٨٥٧) ، وذكر الشهاب عن ابن النحاس وجهًا ثالثًا، وقال به وهو: أن اتخذ مما أبدل فيه الواو تاء لأنّ فيه لغة يقال: وخذ بالواو فجاء على هذه اللغة، ينظر: حاشيه الشهاب علي تفسير البيضاوي (٢/ ١٦١)، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم (٤/ ٥١١): وابن النحاس، هو: الإمام بهاء الدين أبي عبد الله محمد بن إبراهيم بن محمد ابن أبي نصر الحلبي .

(٦) وهي قراءة عاصم وحمزة والكسائي ونافع وابن عامر، "وقرأ ابن كثير وأبو عمرو والحضِرمي(لَتَخِذْتَ) بفتح التاء وكسر الخاء خفيفة" معاني القراءات للأزهري (٢/ ١١٧) .

"ائتخذَ، يَأتَخِذُ، ائتخاذا" وهو كـ "افتعل" إذا بُنِي من "وعد" تقول: "ايتعد، ياتعد، ايتعادا، فهو موتعد" ثم تقول: "اتَّعد، يتَّعد، اتِّعادا، فهو متَّعِد" نحو: اتقى يتقى، واتكى يتكي، "والأصل: "إأتخذ" اجتمع همزتان، فقلبت الثانية ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصارت "إيتخذ" ثم أبدلوا من الياء تاء ثم أدغموا في التاء التي بعدها فقالوا: "اتَّخذ، يتَّخذ، فهو: مُتَّخذ"[١] .

قلت: يقوي القراءة السماع ، والقياس، ومنه الإدغام الوارد في قراءة "اتَّمن" هو ما ورد في قراءة "لاتخذت" وهي قراءة سبعية، وبالقياس عليها تصير حجة لقراءة "اتَّمن"– والله أعلم–.

١٧)<u>إدغام الراء في اللام</u>

قال تعالى[٢]: ﴿فَيَغفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ﴾ قرئ (فَيَغْفلِّمَن) بإدغام الراء في اللام[٣] وقد ذكرها البيضاوي ولحنها، فقال:

"وإدغام الراء في اللام لحن إذ الراء لا تدغم إلا في مثلها"[٤].

(١) حجة القراءات (ص٤٢٦)، وينظر: الحجة في القراءات السبع (ص٢٢٩)، و لسان العرب (أ خ ذ) (٣/ ٤٧٥)، والقاموس المحيط (ت خ ذ) (ص٣٣١)، والتبيان في إعراب القرآن (٢/ ٨٥٧) .

(٢) البقرة: من الآية [٢٨٤] .

(٣) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٥/ ٣٠٤).

(٤) تفسير البيضاوي (١/ ١٦٦) .

وهي قراءة أبي عمرو[١]، بلا خلاف في رواية أبي شعيب السوسي[٢]، وعنه بخلاف في رواية الدوري[٣]، وعنه محبوب[٤]، واليزيدي في جميع الروايات[٥] عن أبي عمروإلا في رواية إبراهيم غلام السجادة [٦] وقراءة يعقوب الحضرمي[٧] في رواية الوليد بن حسان [٨]، وقراءة هشام[٩]، وعاصم الجحدري[١٠]، وهو من الإدغام الصغير[١١] .

وخلاف القراء في هذا الموضع من حيث الإظهار والإدغام إنما هو لمن يقرؤون بجزم (فَيَغْفِرُ) أما قراءة الرفع فلا خلاف عمن قرأ به في إظهار الراء واللام من (فَيَغْفِرُ لِمَنْ)[١٢]، وكان أبو عمرو يدغم الراء في اللام في جميع

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٥/ ٢٢)، والتيسير (ص١٩٧)، وتفسير الرازي (٧/ ١٠٥)، وتفسير النسفي (١/ ٢٣٢)، وتفسير النيسابوري (٢/ ٨٣)، وفتح الرحمن في تفسير القرآن (١/ ٤٠٨)، ودراسات لأسلوب القرآن (١/ ٦٧).

(٢) المبسوط في القراءات العشر (ص٩١)، والسراج المنير (١/ ١٩٠)، وإتحاف فضلاء البشر (ص٢١٤)

(٣) المكرر في ما تواتر من القراءات (ص٦٣)، والسراج المنير (١/ ١٩٠)، وإتحاف فضلاء البشر (ص٢١٤)، وغيث النفع في القراءات السبع (ص١٣٤)، والبدور الزاهرة (١/ ٦٠).

(٤) إعراب القرآن للنحاس (١/ ١٥٢) .

(٥) ينظر: التيسير في القراءات السبع (ص١٩٨)، وجامع البيان في القراءات السبع (٢/ ٦٥١) .

(٦) ينظر: المبسوط في القراءات العشر (ص٩١، ٩٥) .

(٧) شرح المفصل لابن يعيش (٥/ ٥٤٤)، وشرح كتاب سيبويه (٥/ ٤٧٩) .

(٨) ينظر: البحر المحيط (٢/ ٧٥٤) .

(٩) ينظر: غيث النفع في القراءات السبع لأبي الحسن الصفاقسي (ص١٩٣).

(١٠) ينظر: معجم القراءات (١/ ٢٣٠) .

(١١) ينظر: إتحاف فضلاء البشر (ص٢١٤) .

(١٢) ينظر: البدور الزاهرة (١/ ٦٠) .

القرآن، وجملته أربعة وثمانون حرفا سواء تحركت كقوله[١]: ﴿هُنَّ أَطْهَرُ لَكُم﴾ أم سكنت كقوله ﴿وَيَغْفِر لَكُم﴾ فقرأ "أطهلَّكم" و "فيغفلَّكم"[٢] وما كان مثله[٣] وله مذهب فيه يُعْرَف عند علماء القراءات بمذهب أبي عمرو في الإدغام [٤].

والأصل: أن الراء لا تدغم في شيء، ولا يدغم فيها إلا اللام، والنون[٥]، فاللام تدخل في الراء دخولا شديدا، ويثقل على اللسان إظهارها فتدغم فيها، وكذلك في جميع الإدغام: فما ثقل على اللسان إظهاره فيُدْغَم، وما سهل فيه الإظهار فيُظْهَر[٦] ولا تُدغَمُ الراء في اللام؛ لأن الراء أقوى من اللام، بدليل أنه يقال "في الوقف: هذا عمرو، فينبو اللسان نبوة ثم يعود إلى موضعه"[٧]؛ والحجة، أنه لا يجوز إدغام حرف فيه مزية وفضل على مقاربه فيه، في هذا الموضع وفي جميع العربية؛ لأنه لو أدغم فيه ذهب الفضل الذي له، فقولهم: مُرْ لبيدًا، واختر له، لا يجوز فيه إلا الإظهار، أما قوله[٨]: ﴿بَل رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم﴾ فإنه يثقل على اللسان إظهار اللام؛ لدخولها في الراء دخولا شديدًا، فأُدغِمت [٩].

(١) هود: من الآية [٧٨] .
(٢) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٥/ ٣٠٤).
(٣) ينظر: السبعة (ص ١٢١)، والعنوان لابن خلف (ص٦٩)، والكنز (١/ ٦٥)، والكناش (٢/ ٣٣٠)، والنشر (١/ ٢٩٤) .
(٤) ينظر: السبعة (ص١١٦) .
(٥) ينظر: المقرب (٢/ ١٤، ١٥) .
(٦) معاني القرآن للفراء (٢/ ٣٥٤) بتصرف.
(٧) المقتضب (١/ ٢١٣) .
(٨) المطففين: من الآية [١٤] .
(٩) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٥/ ١٦٧)، واللامات (ص١٥٣) .

وهو قول البصريين ومَن وافقهم[١]، سيبويه، والمبرد[٢]، والزجاج[٣]، وابن السراج[٤]، والزجاجي[٥]، والنحاس[٦]، والسيرافي[٧]، والزمخشري[٨]، وابن يعيش[٩]، وابن عصفور[١٠] والسيوطي[١١] .

قال سيبويه: "والراء لا تدغم في اللام ولا في النون؛ لأنها مكررة، وهي تفشى إذا كان معها غيرها، فكرهوا أن يجحفوا بها فتدغم مع ما ليس يتفشى في الفم مثلها ولا يكرر"[١٢].

ولإدغام الراء في اللام علتان: أولهما: في الراء تكريرًا، وتعددت عبارات العلماء في تفسير هذا المانع، والرابط بين عباراتهم هو أن في الراء تكريرًا، يُشَبَّه بحرفين لأجل هذا التكرير، وهو مزية لو أدغمت في غيرها لذهبت هذه

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه (٥/ ١٦٧)، وشرح كتاب سيبويه (٥/ ٤٧٩)، وشرح المفصل لابن يعيش (٥/ ٥٤٤) .
(٢) المقتضب (١/ ٢١٣) .
(٣) معاني القرآن وإعرابه (١/ ٣٩٨) .
(٤) الأصول (٣/ ٤٢٨) .
(٥) اللامات (ص١٥٣) .
(٦) إعراب القرآن للنحاس (٤/٢٠، ١٣١) .
(٧) شرح كتاب سيبويه (٥/ ٤٧٩) .
(٨) الكشاف للزمخشري (١/ ٣٣٠) .
(٩) شرح المفصل لابن يعيش (٥/ ٥٢٩) .
(١٠) المقرب (٢/ ١٤) .
(١١) الألغاز النحوية للسيوطي (ص٢٥) .
(١٢) الكتاب لسيبويه (٤/ ٤٤٨) .

المزيـة، [١]، و"لأن الـراء حـرف مكـرر، ولا يـدغم الزائـد فـي النـاقص؛ للإخـلال بـه"[٢]، وعللـه ابـن عصـفور بأنـه: بسـبب تكريرهـا كأنهـا "راءانِ، واللامُ قريبـة مـن الراء، فتصير كأنك قد أتيت بثلاثة أحرف من جنس واحد"[٣]، والآخر: أن الراء من حروف "ضوي مشفر" وهي لا تدغم، بل يدغم مقاربها فيها؛ لذا لاتدغم الراء فـي الّـلام [٤]؛ لأن "فيهـا زيـادة علـى مقاربهـا فـي الصـوت فإدغامهـا يـؤدي إلـى الإجحاف بها، وإبطال ما لها من الفضل على مقاربها"[٥].

ولحَّنها البيضاوي؛ لأن الراء لا تدغم إلا في مثلها، وخطأها قبله الزجاج، والواحـدي[٦]، والزمخشـري، وابـن الأثيـر[٧]، وغيـرهم مـن علمـاء القـراءات الـذين حكموا بشذوذ هذا الإدغام؛ لأن الخليل وسيبويه لم يجيزا مثله [٨].

قال الزجاج: "وهذا خطأ فاحش ولا أعلم أحداً قرأ بـه غير أبـي عمرو بن العلاء، وأحسب الذين رووا عن أبي عمرو إدغام الراء في اللَام غالطين"[٩].

---

(١) معـاني القـرآن وإعرابـه (٢٣/٥، ١٦٧)، والأصـول (٣/ ٤٢٨)، واللامـات (ص١٥٣)، والتعليقة (٥/ ١٧٥)، وإعراب القرآن للنحاس (٤/ ٢٧٣)، وشرح شافية ابن الحاجب لركن الدين (٢/ ٩٥٠)، وتفسير النسفي (١/ ٢٣٢).

(٢) التفسـير البسـيط (٢/ ٥٦٠)، وينظـر: تفسـير الـرازي (١١/ ٢٦٢)، وشـرح التعريـف بضروري التصريف (ص٢١٨).

(٣) الممتع الكبير في التصريف (ص٤٥٨).

(٤) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب – ركن الدين الاستراباذي (٢/ ٩٤٤) .

(٥)الكناش في فني النحو والصرف (٢/ ٣٢٠).

(٦) التفسير البسيط (٢١/ ٤٣٧)، والتفسير الوسيط للواحدي (١/ ١٤٤).

(٧) البديع في علم العربية (٢/ ٦٣٨).

(٨) المبسوط (ص٩٥)، وجامع البيان في القراءات السبع (٢/ ٦٥١)، والإقناع (ص٦٩)، والكنز للواسطي (١/ ٦٥).

(٩) معاني القرآن وإعرابه (٣٩٨/١)، ونقله في المحرر الوجيز (١/ ٤٢٢) .

وقال الزمخشري: " ومدغم الراء في اللام لاحن مخطئ خطأ فاحشا، وروايه عن أبي عمرو مخطئ مرّتين؛ لأنه يلحن وينسب إلى أعلم الناس بالعربية ما يؤذن بجهل عظيم، والسبب في نحو هذه الروايات قلة ضبط الرواة، والسبب في قلة الضبط قلة الدراية، ولا يضبط نحو هذا إلا أهل النحو"(١).

ووجِّهت بأن "أبا عمرو كان يرقّق الرّاء ويخفيها فيعتقدها السامع إدغاما"(٢).

✓ **<u>الرد على البيضاوي في نقد القراءة</u>:** يُرَدُّ على تخطئة القراءة، بما يأتي:

أولًا: أن للقراءة حجة، وهي: أنه لما كانت اللام تدغم في الراء كقوله: ﴿قُلْ رَبِّ﴾ و ﴿بَلْ رانَ﴾ كانت الراء بهذه المثابة تدغم في اللام(٣).

ثانيًا: أن للقراءة توجيه لغويٌّ يجعلها مقبولة، فوجهت بأن علة الإدغام بينهما، هي: لتقارب مخرجيهما على رأي سيبويه(٤) وتشاركهما وتجانسهما في الجهر والانفتاح والاستفال على رأي الفرّاء(٥).

ثالثًا: أنه "جاز إدغام الراء مع ما فيها من القوة والتكرار في اللام مع ما فيها من الضعف؛ لأن الراء لما سكنت ضعفت فصارت كالميت الذي لا اعتداد به، والدليل عليه إتباعهم ضمة الذال ضمة الميم في "منذ" فصارت اللام

(١) الكشاف للزمخشري (١/ ٣٣٠)، ونقله الرازي في مفاتيح الغيب (التفسير الكبير) (٧/ ١٠٥).

(٢) البديع في علم العربية (٢/ ٦٣٨).

(٣) ينظر: الحجة في القراءات السبع (ص٨٠) .

(٤) الكتاب لسيبويه (٤/ ٤٤٧) .

(٥) ينظر: معاني القرآن (٢/ ٣٥٤)، والسراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا (١/ ١٩٠).

المتحركة بالنسبة إلى الراء الساكنة قوية، وأيضاً، فإن المدغم لا يدغم حتى يبدل ما قبل المدغم فيه، فعلى هذا إنما أدغم لام في لام"[١].

رابعًا: أن هذه القراءة وقد رُوِيَتْ عن أبي عمرو بن العلاء، وهو إمام عظيم، ولا يكون قرأها إلا وقد سمعها من العرب[٢].

خامسًا: أن الكسائيّ[٣] والفرّاء، قد أجازا إدغام الراء في اللام قياسا، وتبعهما ابن مالك[٤]، وصححه أبو الفداء[٥]، وأبو حيان[٦].

قال الفراء: "وتُقْرَأ جزمًا على العطف، ومسكنةً تشبه الجزم وهي في نية رفع، تدغم الراء من "يغفر" عند اللام"[٧].

سادسًا: أن أبا جعفر الرؤاسي رواه سماعًا عن العرب، وهو إمام من أئمة العربية واللغة، من الكوفيين[٨] ونقل أبو عمرو والكسائي وأبو جعفر صحة إدغام "صار لي وصار لك" عن العرب ومن حفظ حجة على من لم يحفظ[٩].

قال أبو حيان: "أجاز ذلك الكسائي، والفراء وحكياه سماعا، ووافقهما على سماعه رواية وإجازة أبو جعفر الرواسي، وهو إمام من أئمة اللغة والعربية من

---

(١) فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشاف) (٣/ ٥٧٠).

(٢) ينظر: زاد المسير في علم التفسير (٤/ ٢٧٩) .

(٣) الكنز (١/ ٦٥)، والبديع (٢/ ٦٣٨)، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي (٣/ ٢٧٤)، المساعد (٤/ ٢٦٧).

(٤) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص٣٢٣) .

(٥) الكناش (٢/ ٣٢٠) .

(٦) البحر المحيط (٢/ ٧٥٤).

(٧) معاني القرآن للفراء (١/ ٢٠٦) .

(٨) ينظر: المساعد (٤/ ٢٦٧).

(٩) ينظر: السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير للخطيب الشربيني (١/ ١٩٠) .

الكوفيين، وقد وافقهم أبو عمرو على الإدغام رواية وإجازة، وتابعه يعقوب، وذلك من رواية الوليد بن حسان"[١].

سابعًا: رد بعض العلماء[٢] تخطئة الزجاج، والزمخشري لأبي عمرو، منهم الطيبي الذي قال: "لا يجوز تخطئة الرواة أصلاً، لأنه إذا حكم بتخطئتهم في هذا الحرف جاز خطؤهم في غيره، فإذن لا اعتماد عليهم، وكيف يجوز أخذ القرآن من غير ضابط؟! ولو نقل شعر آحاد العرب من غير ضابط لاستقبح"[٣].

ثامنًا: ردَّ ابن عقيل على أسباب تخطئة القراءة، والإدغام، بأنَّ "حمل ما ذكر القراء من الإدغام على الإخفاء، ضعيف جداً، ولم يجعل الله لغة العرب محصورة فيما حفظه البصريون؛ ثم الاعتماد على التكرار ضعيف، فقد نوزع في أن التكرار صفة ذاتية للراء؛ وقد كان بعض العلماء ينطق بها بما لا يبقى فيها شيئاً من التكرار، مع أن في الإدغام إزالة لثقل التكرار؛ لو كان ذاتيًّا"[٤].

تاسعًا: ردَّ الشمس الفارضي[٥] تخطئة البيضاوي للقراءة، فروي عنه أنه ذكر أن البيضاوي خطأ أبا عمرو الذي أدغم الرَّاء في اللَّام فأنشد:

أنكر بعض الورى على من ... أدغم في اللَّام عِنْد رَاء

وَلَا تخطى أَبَا شُعَيْب ... وَالله يغْفر لمن يَشَاء[٦]

---

(١) البحر المحيط (٢/ ٧٥٤).

(٢) ينظر: تفسير ابن عرفة (١/ ٣٣٨)، والسراج المنير (١/ ١٩٠) .

(٣) فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشاف) (٣/ ٥٧٠).

(٤) ينظر: المساعد (٤/ ٢٦٧).

(٥) هو محمّد الفارضيّ، شمس الدّين، القاهريّ، الشّاعر، المشهور، له نظم كثير، ومقطعات عديدة، وله مقصورة عارض بها مقصورة ابن دريد، وله تعليقة على صحيح البخاري، وتعاليق في الفقه، وتعاليق في النّحو، ينقل عنها محشّوا الأشموني وتوفّي سنة ٩٨١هـ. السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة (٣/ ١١٠٦ – ١١١٣).

(٦) البيت من البسيط، ورد في: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر لمحمد أمين المحبي الحموي (٤/ ٤٤)، والبدور المضية في تراجم الحنفية (١٦/ ١٠١) .

قلت: ثبت لهذه القراءة من أركان قبولها صحة السند وهو أهم ركن، وموافقتهما لوجه من أوجه العربية فقد أجازه سماعًا الرؤاسي، والكسائي، والفراء؛ لذا وجب عدم ردها– والله أعلم– .

١٨)إدغام القاف في الكاف

قال تعالى[١]: ﴿فَٱبۡعَثُوٓاْ أَحَدَكُم بِوَرِقِكُمۡ هَٰذِهِۦٓ﴾ ذكر البيضاوي قراءة "بِورِكُّم" بكسر الواو والإدغام ونقدها، فقال:

"وقرئ بالتثقيل وإدغام القاف في الكاف وبالتخفيف مكسور الواو مدغماً وغير مدغم، ورُدَّ المدغم لالتقاء الساكنين على غير حده"[٢].

والإدغام، ورد في ثلاث قراءات [٣]:

أولها: "بورْكّم"– بكسر الواو وسكون الراء وإدغام القاف في الكاف– رويت عن أبي عمرو[٤] من طريق روح عن أحمد بن موسى[٥]، وروى الإدغام عنه

(١) الكهف: من الآية [١٩] .

(٢) تفسير أنوار التنزيل وأسرار التأويل للبيضاوي (٣/ ٢٧٦).

(٣) المحرر الوجيز (٣/ ٥٠٥)، وإرشاد العقل السليم لأبي السعود (٥/ ٢١٤).

(٤) قال في النشر في القراءات العشر (١/ ٢٩٩): "أجمع رواة الإدغام، عن أبي عمرو، إدغام القاف في الكاف إدغاما كاملا يذهب معه صفة الاستعلاء ولفظها، ليس بين أئمتنا في ذلك خلاف، وبه ورد الأداء وصح النقل، وبه قرأنا وبه نأخذ، ولم نعلم أحدا خالف في ذلك، وإنما خالف من خالف في ألم نخلقكم ممن لم يروا إدغام أبي عمرو".

(٥) السبعة في القراءات (ص٣٨٩)، والحجة للقراء السبعة (٥/ ١٣٦) .

أيضا عباس وابن سعدان عن اليزيدي عنه[١]، ونسبت إلى أهل مكة [٢]، وحذفوا الكسرة لثقلها[٣].

الثانية: "بوِرْكّم"- بكسر الواو وإسكان الراء وإدغام القاف في الكاف[٤]- وهي قراءة أبي رجاء، وإسماعيل عن ابن محيصن[٥].

الثالثة: "بوِرِكّم"- بكسر الواو وكسر الراء وإدغام القاف في الكاف حتى يصير كأنهما كافًا خالصة[٦]- وهي قراءة ابن محيصن [٧]، ورويت عن ابن كثير " بكسر الراء وإدغام القاف في الكاف" لتقاربهما [٨]، ورد أبو حيان نسبتها إلى ابن كثير؛ لمخالفتها لما نَقلَ الناس عنه[٩].

(١) الإقناع في القراءات السبع (ص٨٨) .

(٢) قال الثعلبي: "(ورقكم)- بسكون الراء وإدغام القاف- وهي قراءة أهل مكة" الكشف والبيان (٦/ ١٦١) .

(٣) إعراب القرآن للنحاس (٢/ ٢٩١) .

(٤) ينظر: إرشاد العقل السليم لأبي السعود (٥/ ٢١٤) .

(٥) الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة (ص٥٩٠)، والبحر المحيط (٧/ ١٥٦)، وروح المعاني (٨/ ٢١٩)، وحدائق الروح والريحان (١٦/ ٣٠٦).

(٦) ينظر: معاني القراءات للأزهري (٢/ ١٠٧) .

(٧) مختصر في شواذ القرآن (ص ٧٩)، والمحرر الوجيز (٣/ ٥٠٥)، والبحر المحيط (٧/ ١٥٦)، وروح المعاني (٨/ ٢١٩)، وحدائق الروح والريحان (١٦/ ٣٠٦).

(٨) إعراب القرآن للنحاس (٢/ ٢٩١)، والكشاف (٢/ ٧١٠)، ومفاتيح الغيب (٢١/ ٤٤٥)، وحاشية الطيبي (٩/ ٤٣١).

(٩) ينظر: البحر المحيط (٧/ ١٥٦)، وحدائق الروح والريحان (١٦/ ٣٠٦).

والأصل: أن القاف والكاف[١] من مخرج الفم مما يلي الحلق، فالقاف أدنى حروف الفم إلى الحلق، والكاف تليها، وكل واحدة منهما تدغم في مثلها، وفي صاحبتها، ولا تدغم في غير صاحبتها، ومثال ادغام القاف في الكاف "أطلق كوثرا"، وذلك قولك: الحكلد، تريد: "الحق كلدة"، وقوله تعالى[٢]: ﴿خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ﴾، فتدغم لقرب المخرجين، وهما شديدتان، ومن حروف اللسان؛ ولأن الكاف أدنى إلى حروف الفم من القاف، وهي مهموسة، والادغام حسن؛ لإخراج القاف إلى الأقرب إلى حروف الفم التي هي أقوى في الادغام، والبيان أحسن؛ لأن مخرجهما أقرب مخارج الحلق إلى الفم، إلا أن ادغام القاف في الكاف أقيس من عكسه؛ لأن القاف أقرب إلى حرف الحلق، والكاف أبعد منها[٣]، "ولم يذكر في الكلمة الواحدة إلا إدغام القاف في الكاف فقط؛ لأن عكسه لم يوجد في القرآن" [٤].

و لابد من حصول ثلاثة أشياء عند إدغام المتقاربين المتحركين[٥]؛ إسكان الأول منهما، وقلب الحرف الأول إلى لفظ الثاني، والإدغام، كقوله[١]:

---

(١) "اختلفوا هل تبقى صفة الاستعلاء في القاف أم لا؟ فذهب البعض إلى إبقاء صفة الاستعلاء وذهب الجمهور إلى الإدغام المحض وعدم إبقاء هذه الصفة وهذان الوجهان جائزان لجميع القراء إلا السوسي فلا يجوز له إلا الوجه الثاني وهو الإدغام المحض لأن مذهبه إدغام القاف المتحركة في الكاف إدغاما محضا فادغام القاف الساكنة في الكاف إدغاما محضا أولى" البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة (١/ ٣٣٥).

(٢) النور: من الآية [٤٥] .

(٣) ينظر: المقتضب (١/ ٢٠٩)، وشرح المفصل لابن يعيش (٥/ ٥٣٦)، والكناش (٢/ ٣٢٥)، والمساعد (٤/ ٢٧١) .

(٤) إبراز المعاني من حرز الأماني (ص٩١).

(٥) يجب إدغام أول المثلين المتحركين بشروط، وهي: أحد عشر شرطًا، منها: أن يكونا في كلمة، وألا يصدرا، ألا يكونا في كلمة على وزن "فُعَل" أو "فُعُل" أو "فِعَل" أو "فَعَل" وألا =

﴿بَيَّتَ طَآئِفَةٌ﴾، وقوله[٢]: ﴿أَخْرَجَ شَطْئَهُۥ﴾ بإدغام الجيم في الشين لتقارب مخرجهما[٣].

أما الإدغام في "بورقكم" فرده البيضاوي لأنه على غير حدِّه؛ لسكون ما قبل القاف.

ونقدها البيضاوي لأنه إدغام على غير حده، وردَّها قبله الزمخشري، والرازي[٤].

قال الزمخشري: "وعن ابن محيصن أنه كسر الواو وأسكن الراء وأدغم، وهذا غير جائز لالتقاء الساكنين لا على حده"[٥] ويُلاحظ تأثُّر البيضاوي بالزمخشري فعلَّل نقده لها بما علَّلها به الزمخشري.

وجوَّزه أبو حاتم فيما نُقِل عنه إذا تحركَّت الراء[٦]؛ لذا رووا عن ابن محيصن أنه قرأ بكسر الواو وكسر الراء ليصح إدغام القاف في الكاف؛ لئلا يلزم التقاء الساكنين على غير حده كما في الرواية الأخرى، وبهذا اعترض عليها[٧]؛ لذا وجهت قراءة إدغام القاف في الكاف مع تسكين الراء قبلهما بتوجيهين، هما:-

---

=

يتصل بأول المثلين مدغم فيه، وألا يكون ما هما فيه ملحقا بغيره، لا يكون مما شذت العرب في فكه اختيارا، وهي ألفاظ محفوظة لا يقاس عليها، شرح الأشمونى لألفية ابن مالك (٤/ ١٥٧)، والتصريح بمضمون التوضيح (٢/ ٧٥٧).

(١) النساء: من الآية [٨١] .

(٢) الفتح: من الآية [٢٩] .

(٣) ينظر: شرح المفصل (٥/ ٥٢٦)، وتمهيد القواعد (١٠/ ٥٢٧٧)، وشرحان على مراح الأرواح (ص٨٢).

(٤) ينظر: مفاتيح الغيب للرازي (٢١/ ٤٤٦)، والكتاب الفريد في إعراب القرآن (٤/ ٢٥٦).

(٥) ينظر: الكشاف (٢/ ٧١٠) .

(٦) المحرر الوجيز (٣/ ٥٠٥)، والبحر المحيط (٧/ ١٥٦) .

(٧) ينظر: تفسير روح المعاني للألوسي (٨/ ٢١٩)، وحدائق الروح والريحان (١٦/ ٣٠٦) .

الأول: "أنه كان يشمها شيئا من التثقيل"(١).

الثاني: أنه إخفاء، وليس إدغامًا، والمُخفَى بزِنة المحقَّق(٢)، إلَّا أن الحركة مختلسة اختلاسًا(٣) وأن القراءة "إنما هي "بِورِقِكُم"، بإخفاء كسرة القاف، كأنه يريد الإدغام تخفيفا ولا يبلغه"؛ لتعذر الإدغام مع سكون الراء(٤)، فظنها القارئ مدغمة(٥)؛ ذلك "لأن القُرّاء يعبرون عن المخفي بالمدغم لعدم اللبس، وذلك في موضعين: أولهما: أن يكون ما قبل الحرف المدغم ساكنًا صحيحًا، والآخر: أن يكون الحرف المدغم الأول أزيد من الثاني"(٦)؛ إذ لو كانت مدغمة لوجب نقل كسرة القاف إلى الراء، كقولهم: يَرُدّ ويَفِرّ ويَصُبّ، والأصل: يرْدُدُ ويفْرِرُ ويَصْبُبُ، فلما أسكن الأول ليدغمه نقل حركته إلى الساكن قبله(٧).

---

(١) السبعة في القراءات (ص٣٨٩)، والحجة للقراء السبعة (٥/ ١٣٦)، وزاد المسير لابن الجوزي (٣/ ٧٣).

(٢) قال سيبويه: "فلما كان التضعيف لا يلزم لم يقو عندهم أن يغير له البناء، كما قالوا: قتلوا، وخطف، فلم يقو هذا على تغيير البناء كما لم يقو على أن لا يجوز البيان فيما ذكرت لك .... ومما يدلك على أنه يخفى ويكون بزنة المتحرك قول الشاعر: وإني بما قد كلفتني عشيرتي ... من الذب عن أعراضها لحقيق" الكتاب لسيبويه (٤/ ٤٣٨).

(٣) قال ابن عصفور: "ويُحكى عن البصريِّين أنَّ أبا عمرو كان يختلس الحركة في ذلك، فيرى من يسمعه ممَّن لا يضبط سمعُه أنه أسكن الحرف الأوَّل، وإن كان لم يُسكِن" الممتع الكبير في التصريف (ص٤٥٥)، وينظر: (ص٤١٤).

(٤) ينظر: المحرر الوجيز (٣/ ٥٠٥) .

(٥) تلمس ابن جني العذر في ذلك للقراء، فقال: "وإذا جاز مثل هذا على قطرب مع تخصصه حتى جرى في بعض ألفاظه، فالقراء بذلك أولى، وهم فيه أظهر عذرًا" المحتسب (٢/ ٢٤، ٢٥)، وينظر: (٢/ ١٣٨) .

(٦) الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد (٤/ ٢٥٦، ٢٥٧) .

(٧) المحتسب (٢/ ٢٤، ٢٥).

واستدل سيبويه على أنه إخفاء بقولهم: اسمُ مُوسى وابنُ نُوح، فقال: "وإذا كان قبل الحرف المتحرك الذي بعده حرف مثله سواء، حرف ساكن، لم يجز أن يسكن، ولكنك إن شئت أخفيت، وكان بزنته متحركا من قبل أن التضعيف لا يلزم في المنفصل ..... فلما كان التضعيف لا يلزم لم يقو عندهم أن يغير له البناء، وذلك قولك: ابن نوح، واسم موسى، لا تدغم هذا، فلو أنهم كانوا يحركون لحذفوا الألف، لأنهم قد استغنوا عنها"[١].

✓ **<u>الرد على البيضاوي في نقد القراءة</u>:**

<u>أولا:</u> أن النحويين قالوا بجواز إدغام القاف في الكاف، بل استحسنه كثير منهم، فتقلب القاف كافا؛ لقرب إحداهما من الأخرى[٢]؛ ولأن القاف أقرب إلى حرف الحلق، والكاف أبعد منها[٣].

قال سيبويه: "القاف مع الكاف، كقولك: الحق كلدة. الإدغام حسن والبيان حسن، وإنما أدغمت لقرب المخرجين، وأنهما من حروف اللسان، وهما متفقان في الشدة"[٤].

قال المبرد: " تدغم القاف في الكاف والقاف أدنى حروف الفم إلى الحلق، والكاف تليها، وذلك قولك: الحكلدة، تريد: الحق كلدة، فتدغم؛ لقرب المخرجين، والإدغام أحسن؛ لأن الكاف أدنى إلى سائر حروف الفم من القاف، وهي مهموسة"[٥].

---

(١) الكتاب لسيبويه (٤/ ٤٣٨).

(٢) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (١/ ٦٤) و(٣/ ٢٣٧)، و الكناش (٢/ ٣٢٥)، والتفسير البسيط (٢٢/ ٢٠)، وسراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي (ص٤٠).

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٥/ ٥٣٦) .

(٤) الكتاب لسيبويه (٤/ ٤٥٢) .

(٥) المقتضب (١/ ٢٠٩) .

قال السيرافي: "وأول مخارج الفم يلي حروف الحلق، وهو مخرج القاف والكاف وكل واحد منهما يدغم في مثله ويدغم في صاحبه، ولا يدغم واحد منهما في غير صاحبه، ولا يدغم واحد منهما في غير صاحبه فإدغام القاف في الكاف كقولك: اطلق كوثرا"(١).

وقال الفارسي: " ولإدغام القاف في الكاف من المزيّة في الحُسن أن القاف أدخل في الحلق، وهي أول مخارج الفم، والكاف أخرج إلى الفم، والإدغام فيما كان أقرب إلى الفم أحسن، ألا ترى أن الإدغام إنّما هو في حروف الفم، وأن حروف الطرفين ليس بأصول في الإدغام"(٢).

وعند ابن يعيش أقيس من إدغام الكاف في القاف، فقال: "والادغام حسن؛ لإخراج القاف إلى الأقرب إلى حروف الفم التي هي أقوى في الادغام ..... إلا أن ادغام القاف في الكاف أقيس من عكسه؛ لأن القاف أقرب إلى حرف الحلق، والكاف أبعد منها، فاعرفه" (٣).

ثانيًا: أن إسكان الراء من باب التخفيف منه كـ "نَبَق، ونَبْق"، وكما يقال في: فَخِذ، وكَبِد: فَخْذ، وكَبْد(٤).

قال الطبري: "غير أن الأصل في ذلك فتح الواو وكسر الراء والقاف؛ لأنه الوَرِق، وما عدا ذلك فإنه داخل عليه طلب التخفيف"(٥).

---

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه (٥/ ٤١٢) .

(٢) الحجة للقراء السبعة (٥/ ١٣٦) .

(٣) شرح المفصل لابن يعيش (٥/ ٥٣٦)، وينظر: المساعد على تسهيل الفوائد (٤/ ٢٧١) .

(٤) ينظر: إعراب القراءات السبع (ص٢٢٥)، والكتاب الفريد في إعراب القرآن (٤/ ٢٥٦)، والإتحاف (ص٣٦٥).

(٥) تفسير الطبري جامع البيان (١٧/ ٦٣٧) .

وقال الفارسي: "ورق وورق: كـ "نبد ونبد" و"كتف وكتف"، والتخفيف في هذا النحو سائغ مطرد"(١).

ثالثًا: وَرَدَ إدغام القاف في الكاف، وقد سبقت القاف بساكن في قوله تعالى(٢): ﴿فَيُرۡسِلَ عَلَيۡكُم قَاصِفا مِّنَ ٱلرِّيحِ فَيُغۡرِقَكُم﴾، فقرأ حميد "نغرْكُّم" – بالنون، وإسكان الغين وإدغام القاف في الكاف–، ورويت عن أبي عمرو وابن محيصن(٣).

رابعًا: أن إدغام حرفين، وقد سبقهما ساكن، "جائز وواقع في كلام العرب– وإن كان على شذوذ– وقد قرئ "نعْمَّا" بسكون العين والإدغام، وما قيل إنه لا يمكن التلفظ به قيل عليه إنه سهو"(٤).

ومما سبق يتضح أن قراءة "بورْكّم" لها سند في العربية، والقراءات، حيث ثبت ورود مثلها، وأثبته علماء القراءات والعربية– والله أعلم– .

(١) الحجة للقراء السبعة (٥/ ١٣٦) .
(٢) الإسراء: من الآية [٦٩] .
(٣) ينظر: المحرر الوجيز (٣/ ٤٧٢)، تفسير حدائق الروح والريحان (١٦/ ١٦٧) .
(٤) روح المعاني للألوسي (٨/ ٢١٩) .

١٩)إدغام التاء في الطاء وقبلهما ساكن

قال تعالى[١]: ﴿فَمَا ٱسۡطَٰعُواْ أَن يَظۡهَرُوهُ﴾ قرئت "اسْطَّاعوا" بإسكان السين وتشديد الطاء، وذكرها البيضاوي ونقدها، فقال:

"وقرأ حمزة بالإدغام جامعًا بين الساكنين على غير حده"[٢].

وهي قراءة حمزة[٣]،في جميع الروايات– إلا رواية خلاد عن سليم[٤] وخلف[٥]، وطلحة[٦].

والأصل: أن إدغام التاء في الطاء، جائز لقرب المخرجين، والأجدر هو قلب التاء طاء، ولم يدغموا الطاء في التاء؛ لأنهم لم يريدوا إلا أن يبقى الإطباق[٧] الذي هو من صفات الطاء.

---

(١) الكهف: الآية [٩٧] .

(٢) تفسير أنوار التنزيل وأسرار التأويل للبيضاوي (٣/ ٢٩٣).

(٣) السبعة (ص٤٠١)، وحجة القراءات (ص٤٣٥)، وجامع البيان في القراءات (٣/ ١٣٢٧)، والعنوان (ص١٢٥).

(٤) قال في المبسوط في القراءات العشر (ص٢٨٥): "قرأ حمزة وحده في جميع الروايات– إلا رواية خلاد عن سليم– .... مشددة الطاء. وقرأ الباقون، وخلاد عن سليم عن حمزة، خفيفة الطاء" وذكر في الوجيز (ص٢٤١) عكس ذلك، فقال: "خلّاد عن سليم عن حمزة: "فما اسطّاعوا" بتشديد الطاء" وأرى أن الأول أصح لإجماع العلماء على أنها قراءة حمزة وحده دون ذكر خلاف عنه، وكأن خلاد حينما خالف جميع الروايات لم يحتسبوه خلافًا، أما إذا انفرد بالرواية عنه دون بقية الرواة كما ذكر الأهوازي فلم يكن بد من ذكرهم ذلك لكنهم لم يفعلوا، فدلَّ على صحة ما نقله في المبسوط.

(٥) الوجيز في شرح قراءات القرأة الثمانية أئمة الأمصار الخمسة (ص٢٤١).

(٦) البحر المحيط (٧/ ٢٢٨).

(٧) ينظر: الكتاب لسيبويه (٤/ ٤٧٠)، والأصول (٣/ ٤٢٢)، وإسفار الفصيح (١/ ١٩٧)، والمفصل (ص٥٤٨).

أما الساكنان فيلتقيان "في الوقف- مطلقًا- ولا يلتقيان في الوصل إلا وهما في كلمةٍ واحدةٍ، وأولهما حرف لين، وثانيهما مدغم نحو: "دابَّة" و"دويْبَّة" و"خُوَيْصَّة"[1]، فإذا سكن ما قبل الأول صحيحًا- أي: كان ساكنًا غيرَ حرف مدٍّ ولين- ولم يقبل التحريكَ، فلا إدغام؛ لأنه لا يكون في حرفين إذا كان ما قبلهما ساكنًا صحيحًا، فإن كان كذلك فلا بد من تحريكه[2] إذا أُريد الإدغام، وإلا لا يصح ادغامهما[3].

فلا إدغام في نحو: "استطاع، واستطعم" ؛ لأنه لو أدغم لوجب أن تلقى حركة التاء على ما قبلها- السين من "اسْتَفْعَل- فيتحرك السين مع عدم استحقاقه للحركة، ولو لم ينقل حركة التاء للزم الجمع بين ساكنين على غير حده؛ لأن الثاني- السين- ساكن، كما في قراءة حمزة[4].

قال سيبويه: "باب الإدغام في حروف طرف اللسان والثنايا: فإذا كانت التاء متحركة وهذه الحروف ساكنة بعدها لم يكن إدغام؛ لأن أصل الإدغام أن يكون الأول ساكنا لما ذكرت لك في المنفصلين[5]، نحو: "بينَ لهم، وذهبَ به"،

---

(١) شرح الكافية الشافية (٤/ ٢٠٠٥).

(٢) فإن كان حرف مد أو لين نحو: فارّ، وضارّ، فلا تحريك، والأصل: "فارِرٌ" و"ضارِرٌ"، فسَكَّنتَ الراء الأولى، ولم تَنقل الحركة؛ لأنَّ الساكنَ حرف مدٍّ ولين، وإنَّما جاز الجمع بين ساكنين لِما في الساكن الأوَّل من اللِّين ولِما في الحرف المشدَّد من التشبُّث بالحركة، ينظر: الممتع الكبير في التصريف (ص٤١٢- ٤١٤).

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه (٥/ ٤١٩)، والتعليقة على كتاب سيبويه للفارسي (٣/ ١٦٩)، والممتع الكبير في التصريف لابن عصفور (ص ٤١٢- ٤١٥).

(٤) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب- الرضي (٣/ ٢٩٢)، وشرح شافية ابن الحاجب- ركن الدين (٢/ ٩٦٥).

(٥) قال في الكتاب (٤/ ٤٦٩): "أنك لو قلت من المنفصلين بالإدغام نحو "ذهب به" و"بين له" فأسكنت الآخر لم يكن إدغامًا حتى تسكن الأول، فلما كان كذلك جعلوا الآخر يتبعه الأول، ولم يجعلوا الأصل أن ينقلب الآخر فتجعله من موضع الأول".

صار الآخِر هو الساكن؛ فلما كان الأول هو الساكن على كل حال كان الآخِر أقوى عليه، وذلك قولك: استطعم واستضعف، واستدرك واستثبت، ولا ينبغي أن يكون إلا كذا؛ إذ كان المثلان لا إدغام فيهما في "فعلتُ وفعلْنَ" نحو: رددتُ ورددْنَ؛ لأن اللام لا يصل إليها التحريك هنا، فهذا يتحرك في "فعلَ ويفعلُ" ونحوه .... فإذا كان هذا في المثلين لم يجز في المتقاربين إلا البيان، نحو: "تد، ولا تتد"(١)، إذا نهيت؛ فلهذا الذي ذكرت لك لم يجز في استفعل الإدغام"(٢).

<u>نقد البيضاوي القراءة</u>؛ لأنه جمع بين الساكنين على غير حدِّه "وعلى الرغم من أن هذه القراءة سَبْعِيَّةٌ إلا أنها قد أثارتْ جَدَلًا علميًّا كبيرًا خاصة عند النحويين الذين حكموا فيها قواعدهم ومقاييسهم، فما كان منهم إلا أن رفضوها، وجعلوها لحنًا"(٣)، فنقدها قبل البيضاوي الزجاج(٤)، وابن مجاهد، وذكر أنه إدغام غير جائز(٥)، وابن الحاجب، ووصفه بأنه نادر(٦)، وابن عطية، ووصفها بأنها قراءة ضعيفة الوجه(٧)، ونقدها بعده ركن الدين الاستراباذي، ووصفه بأنه إدغام على غير حدِّه(٨).

---

(١) قال في العين (و ت د) (٨/ ٥٥): "وتد: الوتد معروف، وجمعه أوتاد، وتقول: تد يا فلان وتدا"، وفي الصحاح (و ت د) (٢/ ٥٤٧): "تقول: وَتَدْتُ الوَتَدَ وَتْداً. وإذا أمرتْ قلت: تِدْ وَتِدَكَ بالمِيتَدَةِ".

(٢) الكتاب لسيبويه (٤/ ٤٦٠- ٤٧٠- ٤٧٢- ٤٧٣) .

(٣) أثر القراءات القرآنية في الصناعة المعجمية "تاج العروس نموذجًا" د. عبد القادر القادوسي (ص٧٤) .

(٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه (٣/ ٣١٢)، ومعاني القراءات للأزهري (٢/ ١٢٧)، وأبنية الأسماء والأفعال والمصادر لابن القطاع (ص٣٤٠)، والتفسير البسيط (١٤/ ١٥٥) .

(٥) ينظر: السبعة في القراءات (ص٤٠١)، والحجة للقراء السبعة (٥/ ١٨١).

(٦) ينظر: الشافية في علمي التصريف والخط لابن الحاجب (ص١٠٠)، والوافية نظم الشافية للنيسابوري (٢/ ٨٧) .

(٧) ينظر: المحرر الوجيز (٣/ ٥٤٤) .

(٨) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب – ركن الدين الاستراباذي (٢/ ٩٦٥) .

قال الزجاج: "فأما من قرأ فما اسطاعوا- بإدغام السين في الطاء- فلاحن مخطئ، زعم ذلك النحويون، الخليل ويونس وسيبويه، وجميع من قال بقولهم، وحجتهم في ذلك أن السين ساكنة فإذا أدغمت التاء صارت طاء ساكنة، ولا يجمع بين ساكنين"(١).

✓ **الرد على البيضاوي في نقد القراءة:**

التمس بعض العلماء أسبابًا للرد عن القراءة من السند، وكلام العرب (٢)، ومن ذلك:

أولًا: أن حمزة أدغم التاء في الطاء؛ لأنهما أختان، وحجته قراءة الأعمش ﴿فما استطاعوا﴾ بالتاء من غير حذف (٣)، أي: أنها على زنة "استفعل".

ثانيًا: ورود الجمع بين الساكنين ورد السماع به عن العرب(٤)، وأن الإدغام سائغ جائز مسموع في مثله(٥)، فقد ورد بعض القراءات القرآنية(٦)، منها: قراءة قالون، وأبي عمرو، ونافع في سائر الروايات، وعاصم في رواية أبي بكر "فَنِعْمَّا" في قوله تعالى(٧): ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾ بكسر النون وإسكان العين (٨) وقوله(٩):

---

(١) معاني القرآن وإعرابه (٣/ ٣١٢) .

(٢) ينظر: أثر القراءات القرآنية في الصناعة المعجمية تاج العروس نموذجا (ص٧٤) .

(٣) حجة القراءات (ص٤٣٥)، والمحرر الوجيز (٣/ ٥٤٤)، والبحر المحيط (٧/ ٢٢٨)، وروح المعاني (٨/ ٣٦٢) .

(٤) ينظر: جامع البيان في القراءات السبع (١/ ٤٤٦).

(٥) ينظر: إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر (ص٣٧٣) .

(٦) ينظر: أبنية الأسماء والأفعال والمصادر لابن القطاع (ص٣٤١) .

(٧) البقرة: من الآية [٢٧١] .

(٨) وجَّه ابن عصفور هذه القراءة فقال: " فأمَّا قول بعضهم [في القراءة] ﴿نِعِمَّا﴾ ١: [فحَرَّكَ] ، فلم يُحرِّكِ٢ العينَ للإدغام. بل جاء على لغة من يقول "نِعِمَ"، فيُحرِّك العين، وهي لغة هذيل" الممتع الكبير في التصريف (ص٤١٥).

(٩) النساء: من الآية [٥٨] .

﴿نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ﴾، وفيه الجمع بين ساكنين(١)، ورردت في لفظ النبي– ﷺ – "نِعْمَّا بِالْمَالِ الصَّالِحِ لِلرَّجُلِ الصَّالِحِ"(٢).

قال ابن خالويه: "والاختيار إسكان العين؛ لأن هذه اللفظة رويت عن رسول الله– ﷺ– أنه قال لعبد الله بن عمرو بن العاص: "نِعْمَّا بِالْمَالِ الصَّالِحِ"(٣) كذا تحفظ هذه اللفظة عن النبي– ﷺ– ومتى ما صح الشيء عن النبي– ﷺ– لم يَحِل للنحوي ولا غيره أن يعترض عليه" (٤).

ومنها قوله تعالى(٥): ﴿وَقُلۡنَا لَهُمۡ لَا تَعۡدُواْ فِي ٱلسَّبۡتِ﴾ قرأ قالون، ونافع، "لا تعْدُّوا" بإسكان العين، وتشديد الدال، فأدغم فيها تاء الافتعال أراد "تعتدوا" (٦)، وفيه الجمع بين ساكنين(٧).

(١) إعراب القراءات السبع وعللها (ص٦٢)، والإقناع في القراءات السبع (ص٢٤٠ ص٢٤١).

(٢) الحجة للقراء السبعة (٥/ ١٨٢)، وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر (ص٣٩).

(٣) أخرجه أبو داود في مسنده في (أحاديث عمرو بن العاص) رقم: ١٠٦١ (٢/ ٣١٦)، وأحمد في مسنده في (حديث عمرو بن العاص عن النبي صلى الله عليه وسلم) رقم: ١٧٧٦٣ (٢٩/ ٢٩٨)، وفيه بإسكان العين دون تشديد الميم، وأبو يعلى (مسند عمرو بن العاص رضي الله عنه) رقم: ٧٣٣٦ (١٣/ ٣٢٠)، وفيه مع الأول بكسر العين وتشديد الميم.

(٤) الحجة في القراءات السبع (ص ٢٣٢–٢٣٣) .

(٥) النساء: من الآية [١٥٤] .

(٦) الحجة في القراءات السبع (ص ٢٣٢–٢٣٣)، التفسير البسيط (١٤/ ١٥٦) .

(٧) ينظر: الإقناع في القراءات السبع (ص٢٤٠) .

قولـه تعـالى[١]: ﴿أَمَّــن لَّا يَهِــدِّيَ﴾ بإسكان الهـاء وتشديد الدال فـي قراءة قالون، ونافع، أراد يهتدى[٢]، ومنها قراءة قالون وأبي عمرو في رواية شجاع [٣]: ﴿يَخِصِّمُونَ﴾ بإسكان الخاء وتشديد الصاد، يجمعان بين ساكنين[٤].

ثالثًا: أنشد سيبويه[٥]:

كأنّها بعد كلال الزاجر ... ومسْحِّي مرّ عقاب كاسر[٦]

---

(١) يونس: من الآية [٣٥] .

(٢) ينظر: الحجة في القراءات السبع (ص ٢٣٢-٢٣٣)، والتفسير البسيط (١٤/ ١٥٦)، الإقناع (ص٢٤٠ -٢٤١) .

(٣) يس: من الآية [٤٩] .

(٤) ينظر: جامع البيان في القراءات السبع (٤/ ١٥١٩)، والإقناع في القراءات السبع (ص٢٤١)، والعنوان (ص١٥٩).

(٥) من الرجز، لم أقف على قائله، واستشهد به في: الانتصار لسيبويه على المبرد (ص٢٦٨)، وشرح كتاب سيبويه (٥/ ٤١٩)، وسر صناعة الإعراب (١/ ٧٢)، وحياة الحيوان الكبرى (٢/ ٣٦٤)، وتاريخ آداب العرب (١/ ٦٩).

(٦) الحجة للقراء السبعة (٥/ ١٨٢)، والعمدة في محاسن الشعر وآدابه (١/ ١٣٧)، ورُدَّ الاستشهاد بهذا البيت، ومنه ماذكره السيرافي بأن إدغام الهاء في الحاء إذا كانت قبلها فتقلب حاء، وإدغام الحاء فيها إذا كانت بعدها بأن تقلب حاء فصحيح أما الاستشهاد بهذا الشعر فسهو أو غلط؛ لأن الإدغام لا يصح في البيت من أجل اجتماع الساكنين، شرح الكتاب (٥/ ٤١٩)، وبرَّا ابن جني سيبويه من الغلط، فقال: "وإنما أراد الإخفاء، فتجوَّز بذكر الإدغام، وليس ينبغي لمن قد نظر في هذا العلم أدنى نظر أن يظن سيبويه ممن يتوجه عليه هذا الغلط الفاحش، حتى يخرج فيه من خطأ الإعراب إلى كسر الوزن، لأن هذا الشعر من مشطور الرجز، وتقطيع الجزء الذي فيه السين والحاء، "ومس حهي" مفاعلن، فالحاء: بإزاء عين مفاعلن، فهل يليق بسيبويه أن يكسر شعرا، وهو من ينبوع العروض" سر صناعة الإعراب (١/ ٧٣).

قال: "ومما قالت العرب في إدغام الهاء في الحاء قوله: ... يريدون: ومسحه"[١]، جمع بين الساكنين؛ لأن السين ساكنة، والحرف الأول من المدغم– الحاء الأولى– ساكن أيضًا[٢].

رابعًا: ذكر ابن الباذش أن الجمع بين ساكنين جائز عند الكوفيين[٣].

خامسًا: أخذ بعض علماء العربية والقراءات على عاتقهم الدفاع عن قراءة حمزة [٤]، منهم: ابن القطاع[٥]، وابن خالويه[٦]، والفارسي[٧]، وأبو عمرو الداني[٨] وابن الجزري[٩] والبناء[١٠] وذكروا من أوجه تقويتها، والدفاع عنها ما يأتي:

١– "أنهم إذا أردوا بالمدغم الإظهار حسن الجمع بين ساكنين"[١١].

٢– أنه لا فرق بين الساكن للوقف والساكن للإدغام[١٢] فـ "العرب تشبه الساكن بالساكن؛ لاتفاقهما في اللفظ، والدليل على ذلك: أن الأمر للمواجه مبنيّ

(١) الكتاب لسيبويه (٤/ ٤٥٠).

(٢) شرح كتاب سيبويه (٥/ ٤١٩) .

(٣) ينظر: الإقناع في القراءات السبع (ص٢٤٠) .

(٤) ينظر: أثر القراءات القرآنية في الصناعة المعجمية تاج العروس نموذجا (ص٧٤) .

(٥) قال: "وهو صواب عندنا" أبنية الأسماء والأفعال والمصادر (ص٣٤١) .

(٦) قال: "وقد عيب بذلك لجمعه بين الساكنين، ليس فيهما حرف مدّ، ولين، وليس في ذلك عليه عيب" الحجة (ص ٢٣٢).

(٧) قال: "وقد قرأت القراء غير حرف من هذا النحو" الحجة للقراء السبعة (٥/ ١٨١) .

(٨) قال: "وجمع بين ساكنين في الوصل، والجمع بينهما في مثل ذلك جائز مسموع" جامع البيان (٣/ ١٣٢٧) .

(٩) ينظر: النشر في القراءات العشر (٢/ ٣١٦) .

(١٠) ينظر: إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر (ص٣٧٣) .

(١١) ينظر: أبنية الأسماء والأفعال والمصادر (ص٣٤١) .

(١٢) إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر (ص٣٩) .

على الوقف، والنهي مجزوم بـ "لا" واللفظ بهما سيّان، فالسين في "اسْتطاعوا" ساكنة، كـ "لام التعريف" ومن العرب الفصحاء من يحرّكها، فيقول: اَلْبكة والاَحمر، فجاوز تشبيه السين بهذه اللام"[١] .

٣- أنهم "يتوهّمون الحركة في الساكن، والسكون في المتحرك، كقول عبد القيس: اسَل، فيدخلون ألف الوصل على متحرّك، توهّما لسكونه"[٢].

٤- مما يقوّيه ويسوّغه ما ذكره الداني حينما قال: "وسوّغوا التقاء الساكنين فيه؛ وذلك من حيث ورد السماع به عن العرب، في نحو قوله [٣]: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾، وكان الحرفان في الإدغام- لارتفاع اللسان بهما ارتفاعة واحدة- بمنزلة حرف واحد متحرّك، فكان الساكن الأول لذلك قد ولي متحرّكا، وقد قرأت أنا بالمذهبين جميعًا"[٤].

٥- أنه ورد مثل ذلك في إدغام أبي عمرو، وقالون، وغيرهما فلا يجوز إنكاره[٥]، وأن الطعن فيها مردود لأنها متواترة[٦].

---

(١) الحجة في القراءات السبع (ص ٢٣٢) .

(٢) الحجة في القراءات السبع (ص٢٣٣).

(٣) البقرة: من الآية [١٨٥] ذكر الفراء أنها قراءة الحسن بإدغام الراء الأولى في الثانية، معاني القرآن للفراء (١/ ٢٠٦) ولم يذكر الداني أنها قراءة وقال: "حكى الكوفيون والنحويون سماعا شهر رمضان مدغما" جامع البيان في القراءات السبع (٢/ ٩٣٦) وفي جمال القراء وكمال الإقراء (ص٥٨٦) أن سليمان بن أرقم روى عن الحسن الإدغام في "شهر رمضان"، وفي إتحاف فضلاء البشر (ص١٩٩) "أدغم راء رمضان أبو عمرو بخلفه وكذا يعقوب في المصباح".

(٤) جامع البيان في القراءات السبع (١/ ٤٤٦).

(٥) ينظر: النشر في القراءات العشر (٢/ ٣١٦) .

(٦) ينظر: إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر (ص٣٧٣) .

٦- أن "الجمع بين الساكنين أصل مختلف فيه عند أهل العربية؛ لأن القراءة لا تتبع العربية بل العربية تتبع القراءة؛ لأنها مسموعة من أفصح العرب بإجماع، وهو نبينا- ﷺ- ومن أصحابه ومن بعدهم ..... وهم أيضا من أفصح العرب"(١).

٧- أن هذا الإدغام تواتر عن القراء وشاع وذاع ولم ينكر، وهو إثبات مفيد للعلم، ونفيه مستنده الظن، "فالإثبات العلمي أولى من النفي الظني، ولئن سلمنا أن ذلك غير متواتر فأقل الأمر أن يثبت لغة بدلالة نقل العدول له عمن هو أفصح ممن استدلوا بكلامهم، فبقي الترجيح في ذلك بالإثبات وهو مقدم على النفي وإذا حمل كلام المخالف على أنه غير مقيس أمكن الجمع بين قولهم، والقراءة المتواترة والجمع ولو بوجه أولى"(٢).

مما سبق يتضح وجوب قبول قراءة حمزة، وعدم الطعن فيها لتواترها، ولكثرة ما ورد مما ماثلها من جمع بين الساكنين في الوصل- في كلمة واحدة- دون أن يكون أولهما حرف مد ولين، وأن القاعدة يجب أن تعرض على القراءة لا العكس لتواتر القراءة، وتلقيها عن أفصح العرب- ﷺ- والله أعلم.

(١) غيث النفع في القراءات السبع (ص١٠٤) .

(٢) إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر (ص٣٩) .

الخاتمة

الحمد لله الذي أنزل القرآن كتابًا مباركًا، وهيّأ له علماء حملوا أمانته رواية ودراية، والصلاو والسلام على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه، ومن سار على نهجه واتبع هداه، أما بعد، فأود أن أقرر أنَّ البحث اعتمد في الدفاع عن القراءات والروايات علي ما قرره علماء القراءات، من توفر أركان ثلاثة في القراءة ليُحكم عليها بالقبول أو الصحة، وهي: صحة السند، موافقة العربية ولو بوجه، موافقة خط المصحف العثماني ولو احتمالا، وقد توفرت هذه الأركان كلها أو أكثرها في القراءات محل الدراسة، ولقد كشفت الدراسة عن عدة نتائج، هي:

١. كشفت الدراسة عن أهمية الفصل بين الصحيح من القراءات، وبين ما يُستساغ أو يُردّ من جهة القواعد، دون أن يُطعن في الثابت منها برواية أو نقل متواتر.
٢. أثبت البحث أن مثل هذه الطعون لا تنقض حجية القراءة المتواترة، كما أثبت أن القراءات الشاذة أو الأحادية هي منبع وفير وأصيل للغة الفصحى، وللقواعد النحوية.
٣. كان البيضاوي ذا اطّلاع واسع على القراءات القرآنية، إلا أن منهجه تأثر أحيانًا بالقياس النحوي أو التصريف، على حساب قواعد التلقي والرواية.
٤. نقد البيضاوي في مواضع متعددة بعض القراءات المتواترة، بذوقه النحوي، مع إغفال شرط التواتر وصحة السند، وهو الركن الأكثر أهمية في صحة القراءة، كما في قاءة حمزة "جر "والأرحام".
٥. اعتمد البيضاوي اختيارات الزمخشري، في أكثر القراءات التي نقدها، وهو ما يشير إلى تأثره بمنهجه في بعض المواضع، وخالفه في التزامه بالمنهج الاعتزالي.
٦. اعتمد البيضاوي المذهب البصري في اختياراته أو نقده للقراءات.

٧. حدَّدت الدراسة مواضع التخطئة في تفسير البيضاوي، وكان مجملها تسعة عشر موضعًا موزعة على أبواب النحو والتصريف، ومرتبة حسب ترتيب ألفية ابن مالك.

٨. لم يكن النقد موجهًا للقراءات فقط بل إلى توجيه القراءة أيضًا، ومنه نقده لتوجيه قراءة ﴿فَيَدْمَغَهُ﴾ بالحمل على المعنى.

٩. كان البيضاوي في النقد والحكم على القراءة تابع لغيره ومسبوق إليه، ولم يكن سابقًا.

١٠.كانت دوافع البيضاوي في نقده القراءات والروايات متعددة، وهي:

- مخالفة المذهب النحوي، كما في نقده لقراءة ابن عامر ﴿وكذلك زُيِّنَ... شركائِهم﴾ وقراءة حمزة ﴿والأرحامِ﴾ بالجر.
- مخالفة القياس النحوي كما في قراءة ﴿بمصرخيِّ﴾ و﴿تتفطرن﴾.
- مخالفة القياس التصريفي، بالتخفيف كما في ﴿أَرْنا﴾ و﴿عَزْني﴾ أو بالقلب كما في ﴿أأنذرتهم﴾ أو بالحذف كما في ﴿ يَوْقَدُ﴾ أو بالإدغام كما في قراءة ﴿أطّره﴾ و ﴿الذتَّمن﴾ و ﴿فَيَغْفلِّمَن﴾ و ﴿بوركُّم﴾ و ﴿اسْطَّاعوا﴾ .
- مخالفة اللغة الفاشية كما في قراءة ﴿عُمُوا﴾.
- مخالفة الأكثر استعمالًا مع موافقته للأصل المرفوض في قراءة ﴿الأَشَرّ﴾.
- عدم تواتر القراءة كما في قراءة ﴿ثلاثة أيام متتابعات﴾.
- موافقة الزمخشري في نقده لقراءة ﴿أيمة﴾ فقد ضعفها، وتأثر البيضاوي برأيه فضعفها مثله بالرغم من موافقتها للقياس الصرفي.

ثبت بأهم المصادر والمراجع

أولًا: القرآن الكريم.

ثانيًا: الرسائل العلمية والبحوث:

- حاشيتان من حواشي ابن هشام على ألفيَّة ابن مالك، دراسةً وتحقيقًا، لابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ) تح: جابر بن عبد الله بن سريِّع السريِّع رسالة: دكتورا بقسم اللُّغويَّات في كليَّة اللُّغة العربيَّة- الجامعة الإسلاميَّة بالمدينة المنوَّرة، إشراف: د إبراهيم بن صالح العوفي: ١٤٣٩- ١٤٤٠ هـ.
- الرد على الزمخشري في تخطئة القراء والرواة بحث نشر بكلية اللغة العربية بجرجا- جامعة الأزهر العدد الرابع عشر، أ. د. عبد الرؤوف ثابت.
- مقالة "الأغلب العجلي- حياته وشعره" لنوري حمودي القيسي مجلة المجمع العلمي العراقي، العدد (٣) عام: ١٩٨٠م،.

ثالثًا: المصادر والمراجع:

١. الإبانة عن معاني القراءات، لمكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ) تح: الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار نهضة مصر للطبع والنشر (بدون رقم أو تاريخ).

٢. إبراز المعاني من حرز لأبي شامة عبد الرحمن بن إسماعيل (ت: ٦٦٥هـ) الناشر: دار الكتب العلمية (بدون رقم أو تاريخ).

٣. أبنية الأسماء والأفعال والمصادر لابن القَطَّاع (٥١٥ هـ) تح: أ.د. أحمد محمد عبد الدايم، دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة ١٩٩٩م.

٤. إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر (منتهى الأماني والمسرات في علوم القراءات) لـ: شهاب الدين أحمد بن محمد الدمياطي المعروف بالبناء (ت: ١١١٧ هـ)، تح: أنس مهرة، دار الكتب العلمية- بيروت، ط: الثالثة، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م .

٥. ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان (ت ٧٤٥هـ)، تح: رجب عثمان محمد مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط: الأولى، عام: ١٩٩٨م.
٦. إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، لأبي السعود (ت ٩٨٢هـ) دار إحياء التراث العربي– بيروت (بدون رقم أو تاريخ).
٧. الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن السراج (ت ٣١٦ هـ) تح: د.عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة– بيروت، ط: الثالثة ١٩٨٨م.
٨. إعراب القرآن، لأبي جعفر النَّحَّاس (ت ٣٣٨هـ) تح: عبد المنعم خليل، دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، ١٤٢١هـ.
٩. إعراب القراءات السبع وعللها، لابن خالويه (ت ٣٧٠ هـ) تح: أبو محمد الأسيوطي، دار الكتب العلمية– بيروت، الأولى، ٢٠٠٦م.
١٠. إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي، لأبي البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ) تح: د. عبد الحميد هنداوي، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع – مصر، ط: الأولى، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م
١١. أمالي ابن الشجري هبة الله بن علي أبو السعادات (ت ٥٤٢هـ) تح: د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الأولى، ١٩٩١م.
١٢. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات كمال الدين الأنباري (ت ٥٧٧هـ) المكتبة العصرية، ط: الأولى ١٤٢٤هـ– ٢٠٠٣م.
١٣. أنوار التنزيل وأسرار التأويل، لناصر الدين البيضاوي (ت ٦٨٥هـ) تح: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي– بيروت، ط: الأولى ١٤١٨ هـ.
١٤. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام (ت: ٧٦١ هـ)، تح: الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر (بلا تاريخ أو رقم).

١٥. البحر المحيط، لمحمد بن يوسف أبي حيان الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ) تح: صدقي محمد جميل، دار الفكر- بيروت، ١٤٢٠ هـ..
١٦. البديع في علم العربية، لابن الأثير (ت: ٦٠٦ هـ) تح: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة، ط: الأولى، ١٤٢٠ هـ.
١٧. التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري(ت: ٦١٦هـ) تح: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه (بدون رقم أو تاريخ).
١٨. التذكرة الحمدونية لأبي المعالي، بهاء الدين البغدادي (ت ٥٦٢هـ) دار صادر، بيروت، ط: الأولى، ١٤١٧ هـ
١٩. التذييل والتكميل في شرح التسهيل، لأبي حيان الأندلسي (ت:٧٤٥هـ)، تح: د. حسن هنداوي، الناشر: (من ١: ٥) دار القلم دمشق، (من ٦: ١١) دار كنوز إشبيليا، ط: الأولى، ١٤١٨: ١٤٣٤هـ/ ١٩٩٧: ٢٠١٣ م.
٢٠. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك محمد بن عبد الله (ت ٦٧٢ هـ) تح: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة، القاهرة، ١٣٨٧هـ ١٩٦٧م.
٢١. التصريح بمضمون التوضيح، خالد بن عبد الله الجرجاويّ الأزهري (ت: ٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى ٢٠٠٠ م.
٢٢. التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الفارسي (ت: ٣٧٧هـ)، تح: د.عوض بن حمد القوزي، ط: الأولى: ١٩٩٠م.
٢٣. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لمجمد بن يوسف المعروف بناظر الجيش (ت: ٧٧٨ هـ)، تح: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام، القاهرة، ط: الأولى، ١٤٢٨ هـ ٢٠٠٧ م.

٢٤. توجيه اللمع، لأحمد بن الحسين بن الخباز، تح: أ. د. فايز زكي محمد دياب، أصل التحقيق: رسالة دكتوراة بجامعة الأزهر، الناشر: دار السلام، القاهرة، ط: الثانية، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧ م.
٢٥. توضيح المقاصد والمسالك شرح ألفية ابن مالك، لابن أم قاسم المرادي (ت: ٧٤٩هـ) تح: د. عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط: الأولى ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م.
٢٦. التيسير في القراءات السبع للداني (ت ٤٤٤هـ) تح: اوتو تريزل، نشر: دار الكتاب العربي- بيروت، ط: الثانية، ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م
٢٧. جامع البيان في القراءات السبع لأبي عمرو الداني (ت ٤٤٤ هـ) أصل التحقيق: رسالة ماجستير من جامعة أم القرى، الناشر: جامعة الشارقة – الإمارات، ط: الأولى، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م
٢٨. حاشيه الشهاب علي تفسير البيضاوي المسماة: عنايه القاضي وكفاية الراضي عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوي، لشهاب الدين أحمد بن محمد الخفاجي (ت ١٠٦٩هـ) دار صادر – بيروت (بلا تاريخ أو رقم).
٢٩. حاشية الطيبي على الكشاف المسماة: فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب، للحسين بن عبد الله الطيبي (ت ٧٤٣ هـ) تقديم: إياد محمد الغوج، دراسة: د. جميل بني عطا، إشراف: د. محمد عبد الرحيم سلطان العلماء، نشر: جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، ط: الأولى، ١٤٣٤ هـ ٢٠١٣ م.
٣٠. حجة القراءات، لأبي زرعة (ت حوالي ٤٠٣ هـ) تحقيق: سعيد الأفغاني نشر: مؤسسة الرسالة- بيروت، ط: الخامسة، ١٤١٨هـ ١٩٩٧م.
٣١. الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسيّ (ت ٣٧٧هـ) تح: بدر الدين قهوجي وآخرون، دار المأمون للتراث، دمشق، وبيروت، ط: الثانية، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

٣٢. الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت: ٣٩٢هـ) نشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط: الرابعة: ١٤٣١ هـ ٢٠١٠م.
٣٣. درة الغواص في أوهام الخواص لأبي محمد الحريري (ت ٥١٦ هـ) تح: عرفات مطرجي، نشر: مؤسسة الكتب الثقافية- بيروت، ط: الأولى، ١٤١٨ هـ ١٩٩٨ م.
٣٤. الدر المصون في علم الكتاب المكنون للسمين (ت: ٧٥٦هـ) تح: د. أحمد محمد الخراط، نشر: دار القلم، دمشق (بلا تاريخ أو رقم).
٣٥. ديوان أبي النجم العجلي، برواية الفضل بن قدامة (ت: ١٣٠ هـ)، تح: محمد أديب عبد الواحد جمران، ط: مجمع اللغة العربية- دمشق، ١٤٢٧ هـ ٢٠٠٦ م.
٣٦. ديوان أحيحة بن الجلاح الأوسي، تح: د. حسن محمد باجودة، ط: نادي الطائف الأدبي، (بدون رقم أو تاريخ).
٣٧. ديوان أمية بن أبي الصلت، تح: سجيع جميل الجبيلي، ط: دار صادر- بيروت، ط: الأولى، ١٩٩٨م.
٣٨. ديوان ذي الرمة برواية ثعلب، شرح: أحمد بن حاتم الباهلي (ت ٢٣١ هـ) تح: عبد القدوس أبو صالح، نشر: مؤسسة الإيمان- جدة، ط: الأولى ١٤٠٢ هـ ١٩٨٢ م.
٣٩. ديوان طَرَفَة بن العَبْد بن سفيان الوائلي أبو عمرو (ت ٥٦٤ م) تح: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية- بيروت، ط: الثالثة، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م
٤٠. ديوان الفرزدق همام بن غالب بن صعصعة التميمي الدارمي (ت:١١٠هـ) ضبط وتقديم: أ. علي قاعود، دار الكتب العلمية- بيروت، ط: الأولى: ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.

٤١. ديوان النابغة الذبياني (زياد بن معاوية) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار المعارف– مصر ، ط: الثانية، ١٩٧٧م.
٤٢. الزاهر في معاني كلمات الناس، لأبي بكر الأنباري (ت ٣٢٨هـ) تح: د. حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، الأولى، ١٩٩٢م.
٤٣. السبعة في القراءات لابن مجاهد (ت ٣٢٤هـ)، تح: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط: الثانية، ١٤٠٠هـ.
٤٤. سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ) دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولي، ٢٠٠٠م.
٤٥. شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف، لشمس الدين أحمد المعروف بديكنقوز أو دنقوز (ت ٨٥٥ هـ) نشر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر، ط: الثالثة، ١٣٧٩هـ ١٩٥٩ م.
٤٦. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، للأُشْمُوني (ت: ٩٠٠هـ)، نشر: دار الكتب العلمية بيروت، ط: الأولى ١٤١٩هـ– ١٩٩٨م
٤٧. شرح تسهيل الفوائد، لجمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك (ت: ٦٧٢هـ)، تح: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة، ط: الأولى، ١٤١٠هـ ١٩٩٠م.
٤٨. شرح درة الغواص في أوهام الخواص (مطبوع ضمن درة الغواص) أحمد بن محمد الخفاجي المصري، المحقق: عبد الحفيظ فرغلي علي قرني، الناشر: دار الجيل، بيروت– لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.
٤٩. شرح شافية ابن الحاجب، لمحمد بن الحسن الرضي الإستراباذي (ت ٦٨٦ هـ) مع شرح شواهده لـ: عبد القادر البغدادي (ت: ١٠٩٣هـ) تح: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيى الدين عبد الحميد، نشر: دار الكتب العلمية بيروت ١٣٩٥هـ – ١٩٧٥ م.

٥٠. شرح شافية ابن الحاجب، لحسن بن محمد بن شرف شاه ركن الدين الأستراباذي (ت ٧١٥هـ) تح: د. عبد المقصود محمد عبد المقصود (رسالة الدكتوراة) نشر: مكتبة الثقافة الدينية، ط: الأولي ١٤٢٥ هـ ٢٠٠٤م
٥١. شرح الكافية الشافية، لمحمد بن عبد الله بن مالك (ت: ٦٧٢ هـ)، تح: عبد المنعم أحمد هريدي، نشر: جامعة أم القرى- مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ط: الأولى، ١٤٠٢ هـ ١٩٨٢ م.
٥٢. شرح الأبيات المشكلة الإعراب، للفارسي (ت ٣٧٧هـ) تح: د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، ط: الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
٥٣. شرح شافية ابن الحاجب، لحسن بن محمد ركن الدين الأستراباذي، (ت ٧١٥هـ) أصل الكتاب رسالة الدكتوراة للمحقق: عبد المقصود محمد عبد المقصود الناشر: مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة: الأولي ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م
٥٤. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لعبد الله بن يوسف بن هشام (ت ٧٦١هـ) تح: عبد الغني الدقر، نشر: الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا (بدون تاريخ).
٥٥. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لشمس الدين محمد بن عبد المنعم الجَوجَري (ت: ٨٨٩ هـ)، أصل الكتاب: رسالة ماجستير للمحقق نواف بن جزاء الحارثي، نشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط: الأولى، ١٤٢٣هـ ٢٠٠٤م.
٥٦. شرح طيبة النشر، لابن الجزري (ت ٨٣٣هـ) ضبط: الشيخ أنس مهرة، دار الكتب العلمية، بيروت، الثانية، ١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م.
٥٧. شرح الفارضي على ألفية ابن مالك، لشمس الدين محمد الفارضي (ت ٩٨١ هـ) تح: أبو الكميت، محمد مصطفى الخطيب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى، ١٤٣٩هـ ٢٠١٨م.

٥٨. شرح الكافية الشافية، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، حققه وقدم له: عبد المنعم أحمد هريدي، الناشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، الطبعة: الأولى ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢م.
٥٩. شرح كتاب سيبويه، للسيرافي (ت: ٣٦٨ هـ)، تح: أحمد حسن مهدلي، وآخر، نشر: دار الكتب العلمية– بيروت، ط: الأولى ٢٠٠٨م.
٦٠. شرح المفصل، لابن يعيش (ت: ٦٤٣هـ) قدم له: د.إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م.
٦١. شواذ القراءات لأبي عبد الله محمد الكرماني (ت: القرن السادس) تح: شمران العجلي، ط: مؤسسة البلاغ– بيروت (بدون رقم أو تاريخ).
٦٢. شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك (ت تح: محمد فواد عبد الباقي ط عالم الكتب الطبعة الثالثة ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣ م.
٦٣. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري (ت ٣٩٣هـ) تح: أحمد عبد الغفور عطار، نشر: دار العلم للملايين– بيروت، ط: الرابعة ١٤٠٧ هـ ١٩٨٧ م.
٦٤. صحيح البخاري لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت: ٢٥٦ هـ)، تح: د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، دار اليمامة– دمشق، ط: الخامسة، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣ م.
٦٥. ضرائر الشعر، لعلي بن مؤمن ابن عصفور (ت: ٦٦٩هـ) تح: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة، ط:الأولى، ١٩٨٠ م.
٦٦. الغاية القصوى في دراية الفتوى للبيضاوي طبع: دار البشاير الإسلامية بيروت، ط الأولى: ١٤٢٩هـ ٢٠٠٨م.

٦٧. الغريبين في القرآن والحديث، لأبي عبيد الهروي (ت ٤٠١ هـ) تح: أحمد فريد المزيدي، وآخر، مكتبة نزار مصطفى الباز الرياض، ط: الأولى، ١٤١٩هـ ١٩٩٩ م
٦٨. الكتاب، لسيبويه (ت: ١٨٠ هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط: الثالثة،١٤٠٨ هـ ١٩٨٨م.
٦٩. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، للزمخشري (ت: ٥٣٨ هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت: ١٤٠٧هـ (بدون).
٧٠. الكشف والبيان عن تفسير القرآن، لأبي إسحاق أحمد بن إبراهيم الثعلبى (ت: ٤٢٧ هـ)، تح: أبي محمد بن عاشور، نشر: دار إحياء التراث العربي– بيروت، ١٤٢٢ هـ ٢٠٠٢ م.
٧١. الكناش في فني النحو والصرف، لأبي الفداء الملك المؤيد، صاحب حماة (ت: ٧٣٢ هـ)، تح: د. رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية، بيروت، ٢٠٠٠ م.
٧٢. الكنز في القراءات العشر لأبي محمد عبد الله بن عبد المؤمن تاج الدين (٧٤١ هـ) تح: د. خالد المشهداني، نشر: مكتبة الثقافة الدينية – القاهرة، ط: الأولى، ١٤٢٥ هـ ٢٠٠٤ م.
٧٣. اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي، لأبي العلاء أحمد بن عبد الله المعري (ت ٤٤٩ هـ) تح: محمد سعيد المولوي، نشر: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط: الأولى، ١٤٢٩هـ ٢٠٠٨م.
٧٤. لسان العرب، لابن منظور (ت ٧١١هـ) الحواشي: لليازجي وجماعة من اللغويين، دار صادر، بيروت، ط: الثالثة ١٤١٤ هـ.
٧٥. اللمع في العربية، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ) تح: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت (بدون رقم أو تاريخ).

٧٦. المبسوط في القراءات العشر، لأبي بكر النيسابوريّ (ت ٣٨١هـ) تح: سبيع حمزة حاكيمي، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٨١ م.
٧٧. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، لابن جني (ت ٣٩٢هـ)، تح: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى:١٤١٩هـ ١٩٩٨م.
٧٨. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية (ت: ٥٤٢ هـ)، تح: عبد السلام عبد الشافي، نشر: دار الكتب العلمية– بيروت، ط: الأولى: ١٤٢٢ هـ.
٧٩. المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده (ت: ٤٥٨هـ)، تح: عبد الحميد هنداوي، الناشر: دار الكتب العلمية– بيروت، ط: الأولى ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م.
٨٠. مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، لابن خالويه (ت ٣٧٠ هـ)، نشر: ج. برجشتراسر، طبع: وزارة الثقافة والأبحاث العلمية التابعة لألمانيا الاتحادية، إشراف المعهد الألماني للأبحاث الشرقية في بيروت ١٤٣٠هـ ٢٠٠٩م.
٨١. المساعد على تسهيل الفوائد المساعد على تسهيل الفوائد، لبهاء الدين بن عقيل (ت: ٧٦٩ هـ) تح: د. محمد كامل بركات، الناشر: جامعة أم القرى، ودار الفكر– دمشق، ودار المدني– جدة، ط: الأولى، ١٤٠٠ – ١٤٠٥ هـ.
٨٢. مشكل إعراب القرآن لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧ هـ) تح: د. حاتم صالح الضامن، نشر: مؤسسة الرسالة– بيروت، ط: الثانية، ١٤٠٥هـ.

٨٣. المصباح لما أعتم من شواهد الإيضاح، لأبي الحجاج يوسف بن يبقى بن يسعون، تح: محمد بن حمود الدعجاني، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط: الأولى ١٤٢٩هـ ٢٠٠٨م.
٨٤. معاني القراءات، للأزهري (ت ٣٧٠هـ) مركز البحوث في كلية الآداب، جامعة الملك سعود- السعودية، ط: الأولى، ١٤١٢هـ ١٩٩١م.
٨٥. معانى القرآن لأبي الحسن الأخفش (ت: ٢١٥ هـ)، تح: د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: الأولى، ١٩٩٠م.
٨٦. معاني القرآن للفراء (ت: ٢٠٧هـ)، تح: أحمد يوسف نجاتى، وآخران، دار المصرية للتأليف والترجمة- مصر، ط: الأولى (بدون تاريخ).
٨٧. معاني القرآن لأبي جعفر النحاس (ت: ٣٣٨ هـ) تح: محمد علي الصابوني، الناشر: جامعة أم القرى- مكة المكرمة، ط: الأولى، ١٤٠٩هـ.
٨٨. معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق الزجاج (ت: ٣١١هـ) تح: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، الأولى ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.
٨٩. معجم القراءات القرآنية، د. أحمد مختار عمر، ود. عبد العال سالم مكرم، ط: الثانية، ١٤٠٨ هـ ١٩٨٨ م.
٩٠. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام (ت ٧٦١هـ) تح: د. مازن المبارك، وآخر، دار الفكر- دمشق، ط: السادسة، ١٩٨٥م.
٩١. مفاتيح الغيب "التفسير الكبير" لفخر الدين الرازي (ت ٦٠٦هـ) دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط: الثالثة - ١٤٢٠ هـ.
٩٢. المفصل لجلر الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، دار الجيل- بيروت (بدون رقم أو تاريخ).
٩٣. المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية (شرح الشواهد الكبرى) لبدر الدين العيني (ت: ٨٥٥ هـ) تح: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون دار السلام، القاهرة، ط: الأولى، ١٤٣١هـ ٢٠١٠ م.

٩٤. المقتضب لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت: ٢٨٦هـ) تح: محمد عبد الخالق عضيمة، نشر: عالم الكتب، بيروت، الأولى: ١٩٦٣م.
٩٥. الممتع الكبير في التصريف، لأبي الحسن علي بن مؤمن بن عصفور (ت ٦٦٩هـ) الناشر: مكتبة لبنان، ط: الأولى ١٩٩٦م.
٩٦. منجد المقرئين ومرشد الطالبين لابن الجزري (ت ٨٣٣هـ) الناشر: دار الكتب العلمية، ط: الأولى ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م.
٩٧. النشر في القراءات العشر لشمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى : ٨٣٣ هـ) المحقق : علي محمد الضباع (المتوفى ١٣٨٠ هـ) الناشر: المطبعة التجارية الكبرى [تصوير دار الكتاب العلمية] (بدون رقم أو تاريخ).
٩٨. الهداية إلى بلوغ النهاية لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ) تح: مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي – جامعة الشارقة، بإشراف أ. د: الشاهد البوشيخي، الناشر: مجموعة بحوث الكتاب والسنة – كلية الشريعة والدراسات الإسلامية – جامعة الشارقة، ط: الأولى، ١٤٢٩ هـ ٢٠٠٨ م
٩٩. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي (ت ٩١١هـ) تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر(بدون رقم أو تاريخ).
١٠٠. الوافي بالوفيات، لصلاح الدين خليل الصفدي، تح: أحمد الأرناؤوط، وتزكِي مصطفي، الناشر: دار إحياء التراث العربي– بيروت، ط: الأولى، ١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م .
١٠١. الوجيز في شرح قراءات القرأة الثمانية أئمة الأمصار الخمسة، لأبي علي الأَهْوَازي (ت ٤٤٦هـ) تح: دريد حسن أحمد، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط: الأولى، ٢٠٠٢ م.

فهرس الموضوعات

مسلسل	اسم الموضوع	رقم الصفحة
١.	المقدمة	٨٦٣: ٨٦٧
٢.	التمهيد: البيضاوي والقراءات القرآنية	٨٦٨: ٨٩٥
٣.	المبحث الأول: التعريف بالبيضاوي نبذة مختصرة عنه	٨٦٨: ٨٨٠
٤.	المبحث الثاني: القراءات وأنواعها	٨٨١: ٨٨٥
٥.	المبحث الثالث: موقف البيضاوي من القراءات ومعايير نقده لها	٨٨٦: ٨٩٥
٦.	الفصل الأول: الردود النحوية على تخطئة القراء والرواة	٨٩٦: ٩٦١
٧.	المبحث الأول: الردود في باب الفاعل	٨٩٦: ٩٠٨
٨.	المبحث الثاني: المبحث الثاني: الردود في باب الإضافة	٩٠٩: ٩٢٦
٩.	المبحث الثالث: الردود في باب "أفعل التفضيل"	٩٢٧: ٩٣٢
١٠.	المبحث الرابع: الردود في باب التوابع	٩٣٣: ٩٥٢
١١.	المبحث الخامس: الردود في باب إعراب الفعل	٩٥٣: ٩٦١
١٢.	الفصل الثاني: الردود الصرفية على تخطئة القراء والرواة	٩٦٢: ١٠٢٩
١٣.	المبحث الأول: الردود في باب التصريف	٩٦٢: ٩٨٠
١٤.	المبحث الثاني: الردود في باب الإعلال بالقلب	٩٨١: ٩٩٢
١٥.	المبحث الثالث: الردود في باب الإدغام	٩٩٣: ١٠٢٩
١٦.	الخاتمة	١٠٣٠

١٧.	ثبت بأهم المصادر والمراجع	١٠٣١: ١٠٤٢
١٨.	فهرس الموضوعات	١٠٤٤